الجامعة الاردنية
كلية الاقتصاد والتجارة
قسم الاقتصاد والاحصاء

السياسة التجارية في الاردن

اعداد الطالب
نهيه احمد محمود سلامه

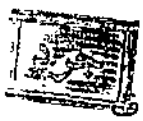

بأشراف
الاستاذ الدكتور محمد احمد صقر

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الاردنية سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ك ٤٤٩
ك ٠٩
ك ٤٢٠٥

الاهـــــــداء

الـى

المرحوم والـــدى

Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

s Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thes

شكر وتقدير

اعترافا بالفضل والتقدير أتقدم الى استاذي الدكتور محمد احمد صقر بالشكر والامتنان لسعة صدره وحسن ارشاده وتوجيهاته القيمة ومتابعته الدقيقة لكل كلمة في هذا البحث.

كما اشكر الدكتور عبد الحميد خرابشه على قراءته لهذا البحث وابداء ملاحظاته بما يخدم البحث واغراضه.

واعترف بالفضل الى الصديق خضر عقل على مراجعته بعض فصول هذا البحث والمشاركة في تدقيق الاحصائيات والعمليات الحسابية.

كما واتقدم بالشكر الجزيل للسيد واصف عازر/مدير عام صندوق التقاعد والدكتور عبد الهادي علاوين/نائب مدير عام صندوق التقاعد والدكتور صالح خصاونة/المستشار الاقتصادي برئاسة الوزراء على ارشاداتهم ومساعدتهم سواء في مناقشة بعض النقاط التي تضمنها البحث او تزويدي بالمراجع.

واقدم خالص شكري للزملاء سليم أبو الشعر من البنك المركزي وسامي زريقات من الجمعية العلمية الملكية والاخت بثينة المحتسب من الجامعة الاردنية على ماقدموه من مساعدة.

كما اشكر كافة الاخوة من موظفي البنك المركزي والمجلس القومي للتخطيط ووزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية على مساعدتهم في تقديم المعلومات الاحصائية.

وما توفيقي الا بالله،،

نبيه احمد سلامه

شوال / ١٤٠٢هـ
الموافق تموز / ١٩٨٢م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محتويات الدراسة

الصفحة

١ — المقدمة ..... ١—٢

٢ — الفصل الاول :

— ميزان المدفوعات الاردني للفترة ١٩٥٠—١٩٧٩ .... ٣—٢٣
أولا — الحساب الجاري ٦
١ — ميزان السلع ٦
٢ — ميزان الخدمات ٦
٣ — الحوالات دون مقابل ١٣
ثانيا — ميزان العمليات الرئيسة ١٦
ثالثا — حركة رأس المال لدى القطاع النقدي ٢٠
صافي السهو والخطأ ٢٢
الخلاصة ٢٣

٣ — الفصل الثاني :

— تحليل تجارة الاردن الخارجية للفترة ١٩٥٠—١٩٧٩ .... ٢٤—٤٩
ملامح التجارة الخارجية في الاقتصاد الاردني ٢٥
اولا — ميزان السلع والخدمات ٢٦
ثانيا — تطور الصادرات والمستوردات السلعية للفترة ١٩٥٠—١٩٦٤ ..... ٢٩
ثالثا — الصادرات والمستوردات السلعية خلال الفترة ١٩٦٤—١٩٧٩ ..... ٣٣
هيكل الصادرات الوطنية ٣٦
التوزيع الجغرافي للصادرات ٤١
هيكل المستوردات السلعية ٤٣
التوزيع الجغرافي للمستوردات ٤٦
الخلاصة ٤٨

٤ — الفصل الثالث :

السياسات التجارية في الدول النامية ..... ٥٠—٧٦
اولا — احلال المستوردات وتشجيع الصادرات ٥١
حماية الصناعات الناشئة (الوليدة) ٥٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع /فهرس محتويات الدراسة

الصفحة

ثانيا — استخدام ادوات السياسة التجارية في الدول النامية ٥٥
أ) القيود الكمية (نظام الحصص ورخص الاستيراد) ٥٥
ب) الادوات السعرية (الضرائب والرقابة على الصرف) ٥٦
حـ) اعانات التجارة وحوافز التصدير ٦٠
المفاضلة بين الضرائب والقيود الكمية والاعانات. ٦٢
ثالثا — معدل التبادل الدولي للدول النامية ٦٣
رابعا — التعاون الاقتصادي والدول النامية ٦٨
حوافز التعاون الاقتصادي ٦٩
الاثر الانشائي والتحويلي للتعاون الاقتصادي ٧٠
مشاكل التعاون الاقتصادي بين الدول النامية ٧٣
الخلاصة ٧٦

٥ — الفصل الرابع:

— السياسة التجارية في الاردن ..... ٧٧—١٢٦
اولا — ادوات السياسة التجارية في الاردن ٧٨
أ) الادوات الجمركية ٧٨
ب) انظمة الاستيراد والتصدير ٨٩
حـ) الاتفاقات التجارية ٩٠
د) سعر الصرف والرقابة على النقد ٩٢
هـ) قوانين تشجيع الاستثمار والمناطق الحرة ٩٥
و) التدخل الحكومي ١٠٠
ثانيا — سياسة تشجيع الصادرات ١٠٧
أ) احلال المستوردات ١٠٧
ب) تشجيع الصادرات ١١١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع /فهرس محتويات الدراسة

الصفحة

ثالثا ـ تخطيط التجارة الخارجية في الاردن ١١٩
اهمية تخطيط التجارة الخارجية ١١٩
أ) برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤-١٩٧٠) ١٢٠
ب) خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) . ١٢٣
جـ) خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) . ١٢١
الخلاصة ١٢٥
٦ ـ الفصل الخامس:
ـ النتائج والتوصيات ١٢٧-١٣٣
٧ ـ الملاحق ١٣٤-١٤٣
٨ ـ المراجع: ـ ١٤٤-١٥٧
أ) المراجع العربية ١٤٥
ب) المراجع الانجليزية ١٥٢
٩ ـ ملخص الرسالة باللغة الانجليزية .....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ) قائمة الجـــداول

رقم الجدول	البيـــــان	الصفحـــة
١	الايرادات والمدفوعات السياحية للفـــترة ١٩٥٠—١٩٧٩	٩
٢	حوالات الاردنيين العاملين في الخارج للفـــترة ١٩٥٠—١٩٧٩	١١
٣	الحوالات دون مقابل للفترة ١٩٥٠—١٩٧٩	١٥
٤	ميزان العمليات الرئيسة للفترة ١٩٥٠—١٩٧٩	١٩
٥	ميزان السلع والخدمات للفترة ١٩٥٠—١٩٧٩	٢٧
٦	الميزان التجاري للفترة ١٩٥٠—١٩٧٩	٣٢
٧	الصادرات الوطنية والمستوردات السلعية للفـــترة ١٩٦٤—١٩٧٩	٣٥
٨	التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الاغراض الاقتصادية للفـــترة ١٩٦٤—١٩٧٩	٣٧
٩	الصناعات التصديرية والصادرات الوطنية للفـــترة ١٩٦٤—١٩٧٩	٤٠
١٠	التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية للفـــترة ١٩٦٤—١٩٧٩	٤٢
١١	التركيب السلعي للمستوردات حسب الاغراض الاقتصاديـــة للفترة ١٩٦٤—١٩٧٩	٤٥
١٢	التوزيع الجغرافي للمستوردات للفترة ١٩٦٤—١٩٧٩	٤٧
١٣	الارقام القياسية لاسعار صادرات ومستوردات الدول النامية	٦٦
١٤	الايرادات المحلية والضرائب الجمركية في الاردن للفـــترة ١٩٦٤—١٩٧٩	٨٤
١٥	السلع والخدمات للمشاريع المستفيدة من قوانين تشجيـــع الاستثمار للفترة ١٩٦٤—١٩٧٩	٩٧
١٦	مستويات احلال المستوردات لاهم الصناعات الرئيسـة في الاردن للفترة ١٩٥٩—١٩٦٥	١٠١
١٧	الميزان التجاري المخطط والفعلي خلال سنوات برامـــج وخطط التنمية المتعاقبة في الاردن	١٢٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) قائمة الملاحـــق

رقم الملحق	البيـــــــــــــان	الصفحـــة
١	ميزان المدفوعات الاردني للفترة ١٩٥٠ـ١٩٧٩	١٣٥
٢	حركة رأس المال لدى القطاع غير النقدى للفـــــترة ١٩٥٠ـ١٩٧٩	١٣٦
٣	حركة رأس المال والذهب النقدى في القطاع النقـــدى للفـترة ١٩٥٠ـ١٩٧٩	١٣٧
٤	أرصدة الاردن من الذهب والعملات الاجنبيـــــة للفترة ١٩٥٠ـ١٩٧٩	١٣٨
٥	أهم الصادرات الوطنية حسب مجموعات السلع الرئيســة للفترة ١٩٧٠ـ١٩٧٩	١٣٩
٦	أهم السلع الرئيسة في الصادرات الوطنية واهميتهـــا النسبية للفترة ١٩٦٤ـ١٩٧٩	١٤٠
٧	أهم السلع المستوردة حسب التصنيف الدولي واهميتهـــا النسبية للفترة ١٩٦٤ـ١٩٧٩	١٤١
٨	الناتج القومي الصافي بسعر الكلفة ونسب بنود التجـــارة الخارجية في الاردن للفترة ١٩٦٤ـ١٩٧٩	١٤٢
٩	الميل المتوسط للاستيراد للفترة ١٩٦٤ـ١٩٧٩	١٤٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمـــــة

اهتمت الدول النامية بالتنمية الاقتصادية ومعالجة المشاكل والعقبـــــات التي تعترض العملية التنموية وايجاد الحلول والمقترحات لتحقيق الاهداف المرجوة .

ومن هذه المشاكل التوفيق الناجح بين التجارة الخارجية ومتطلبات التنميـــة الاقتصادية حيث تلعب السياسة التجارية دورا هاما في دفع حركة التنمية الاقتصادية والصناعية في البلاد النامية، لذا فان العديد من حكومات هذه البلدان تدخلـــت بشكل مباشر وغير مباشر في توجيه التجارة الخارجية بما يخدم اهداف التنميـــــة الاقتصادية فيها .

وبالنسبة للاردن فان اهتمامه بالتخطيط الاقتصادي يعود الى اوائـــــل الستينات . ويعتبر عام ١٩٦٤ بداية التخطيط الاقتصادي ، لذا سنتناول في هـــذا البحث دراسة تجارة الاردن الخارجية خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٩ والسياســـــة التجارية المطبقة في الاردن مع التركيز على فترة التخطيط منذ عام ١٩٦٤ لبيان مـــدى فعالية السياسة التجارية المعمول بها خلال تلك الفترة مع اهداف التنمية الاقتصادية .

وعليه فقد قسم هذا البحث الى خمسة فصول رئيسة هي :

الفصل الاول :

ويبحث في تحليل ميزان المدفوعات الاردني وتطوره منذ عام ١٩٥٠-١٩٧٩ ، واعتمد هذا الفصل على الاسلوب الاحصائي والمكتبي في البحث والتحليل .

الفصل الثاني :

ويتضمن هذا الفصل تحليلا لتجارة الاردن الخارجية خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٩ مع التركيز على مرحلة التخطيط الاقتصادي في الاردن . وقد تطلبت طبيعـــة هذا الفصل الدراسة الاحصائية للمتغيرات الداخلة في تجارة الاردن الخارجيـــــة وتطورهـــا .

الفصل الثالث :

ويتناول الدراسة النظرية للسياسات التجارية في الدول النامية ومعدلات التبادل الدولي لهـــا ، ومناقشة مزايا التكتلات الاقتصادية فيما بينها .

واعتمد هذا الفصل الاسلوب المكتبي في البحث والتحليل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع :

ويتعلق هذا الفصل بالسياسة التجارية واداواتها المطبقة في الاردن ، وتقييم سياسة احلال المستوردات وتشجيع الصادرات ، ومقارنة الارقام الفعلية للتجارة الخارجية مع ما ورد في خطط التنمية لبيان مدى فعالية السياسة التجارية المعمول بها خلال تلك الفترة .

واعتمد هذا الفصل الاسلوب المكتبي والاحصائي والمقابلات الشخصية لعدد من المسؤولين في وزارة الصناعة والتجارة والمالية والتموين والمجلس القومي للتخطيط والجمعية العلمية الملكية والبنك المركزي .

الفصل الخامس:

ويتضمن هذا الفصل نتائج الدراسة والتوصيات المتعلقة بالتجارة الخارجية والسياسة التجارية في الاردن .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــــل الاول

ميزان المدفوعات الاردني للفترة ١٩٥٠–١٩٧٦

اولا – الحساب الجاري

١ – ميزان السلـع

٢ – ميزان الخدمات

٣ – التحويلات دون مقابل

ثانيا – ميزان العمليات الرئيسـة

ثالثا – حركة رأس المال لدى القطاع النقـدي

صافـي السهو والخطـأ

الخلاصـــــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــــل الاول
ميـزان المدفوعات الاردنـــــي
للفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٩

يعرف ميزان المدفوعات بأنه " سجل منظم وحساب سنوي لجميع المعاميـــلات الاقتصادية التي تمت خلال فترة معينة بين الاشخاص المقيمين في بلد معين والاشخاص المقيمين في البلاد الاخرى"(١).

ويتألف ميزان المدفوعات من جانبين :

١ - الجانب الدائن (الايجابي) وتندرج تحته كافة العمليات التي تحصل بواسطتها الدولة على ايرادات من العالم الخارجي والتي يؤديها الاشخاص المقيمون في الدولـــــة لغير المقيمين فيها مثل الصادرات من السلع والخدمات.

٢ - الجانب المدين (السلبي) وتندرج تحته العمليات التي تؤدي الدولة بموجبها مدفوعات الى العالم الخارجي والتي يتلقاها الاشخاص المقيمون في الدولة من غير المقيميـــن كالمستوردات من السلع والخدمات.

ويتم تسجيل جميع المعاملات الاقتصادية التي تدخل في ميزان المدفوعـــــات على أساس قاعدة القيد المزدوج بحيث ان كل عملية من المعاملات الاقتصادية تدخل مرة في الجانب المدين (المدفوعات) ومرة في الجانب الدائن (المتحصـــــــــلات) أي أن ميزان المدفوعات يجب ان يكون متوازنا من الناحية المحاسبية. الا أن توازن ميزان المدفوعات لا يتحقق من الناحية الفعلية وذلك لصعوبة الاحاطة بكافـــــــة المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال الفترة قيد البحث واللجوء الى عنصـــــــر التقدير لبعض الارقام، نظرا لصعوبة الحصول على معلومات دقيقة عن هذه العمليات. وللتغلب على هذه الصعوبات أضيف الى ميزان المدفوعات بند للموازنة باسم صافـــي السهو والخطأ وذلك للوصول الى توازن محاسبي.

وتوجد عدة تقسيمات لميزان المدفوعات تبعا لاهمية التقسيم وذلك لاظهار بعض البنود الرئيسية من ناحية او تبعا لامكانية الحصول على البيانات الخاصة بمختلـــــف المعاملات، الا أن صندوق النقد الدولي وضع تقسيما معينا تعمل معظم الـــــدول

---

(١) محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ط٢ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧)، ص ٥٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حاليا على اتباعه ويهدف الى توحيد انماط هياكل موازين المدفوعات في الـــــدول المختلفة . ويمكـن بيان هذا التقسيم من خلال تحليل ميزان المدفوعات الاردني :

ويعتبر البنك المركزي الاردني الجهة الرسمية التي تتولى اعداد ميزان المدفوعات وذلك بالاعتماد على المعلومات الاحصائية من مختلف المصادر الحكومية ذات العلاقة ، ويتبع في تقسيمه للميزان الوجه التالي :

أ) البضائع والخدمات وتشمل البضائع والذهب غير النقدي والسفر ودخـــل الاستثمارات والحكومة واجور النقل وخدمات أخرى .

ب) الحوالات دون مقابل للقطاع الخاص والعام .

ج) حركة رأس المال الخاص والحكومي .

د) حقوق السحب الخاصـــة .

هـ) القطاع النقـــدي .

و) صافي السهو والخطـأ .

ان ابراز البنود الرئيسة لميزان المدفوعات والتعرف على التطور الذي حدث فـي تلك البنود خلال فترة الدراسة ١٩٥٠-١٩٧٩ يستدعي اعادة تبويب ميزان المدفوعات بشكل يساعد في التحليل . ولذلك فان هذا الفصل سيتضمن ثلاثة اقسام كالآتي :

اولا — الحساب الجاري ويشمل ميزان السلع والخدمات والحوالات دون مقابل .

ثانيا — ميزان العمليات الرئيسة ويشمل الحساب الجاري وحركة رأس المال لـــــدى القطاع غير النقدي وحقوق السحب الخاصـــة .

ثالثا — حركة رأس المال لدى القطاع النقـدي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اولا - الحساب الجاري :-

تذبذب وضع ميزان الحساب الجاري بين تحقيق وفر او عجز خلال فترة الدراسة ١٩٥٠-١٩٧٠، وذلك بسبب اعتماد الاردن بصورة كبيرة على المساعدات (الحوالات دون مقابل) والتي فاقت قيمتها قيمة الصادرات من السلع والخدمات في معظم السنوات. وكذلك بسبب انخفاض المتحصلات من السياحة وحوالات العاملين في الخارج خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣.

وسنستعرض فيما يلي مكونات هذا الحساب.

١ - ميزان السلع:

تظهر في هذا الميزان قيمة الصادرات في الجانب الدائن والمستوردات في الجانب المدين، وتعتمد أرقام ميزان السلع على قيمة المستوردات والصادرات المأخوذة من البيانات الجمركية، التي تقيد فيها قيمة السلع بمجرد دخولها او خروجها وفقا لهذه البيانات (١).

وسنتناول في هذا الحساب بشيء من التفصيل عند استعراضنا لميزان السلع المنظورة (الصادرات والمستوردات) في الفصل الثاني. ويمكن القول بشكل عام بأن قيمة المستوردات تضاعفت حوالي ٥٥ مرة خلال ثلاثين عاما، بينما تضاعفت قيمة الصادرات (بما فيها المعاد تصديره) بحوالي ٨٠ مرة، وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت المستوردات تتفوق باستمرار على الصادرات، وبالتالي فان نسبة مساهمة الصادرات في تغطية المستوردات قليلة نسبيا حيث بلغت حوالي (١٦٫٣٪) في المتوسط خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٠.

٢ - ميزان الخدمات:

يتألف هذا الميزان من بنود التجارة غير المنظورة ويمثل الجانب الدائن منه الايرادات من السياحة والمقبوضات من حوالات العاملين في الخارج والخدمات بما فيها دخل الاستثمار والحكومة، أما الجانب المدين فيمثل المدفوعات على النفقات السياحية والخدمات الاخرى (٢).

---

(١) تقيم المستوردات التي تظهر في ميزان المدفوعات على أساس "سيف" أي ثمن السلع بالاضافة الى مصاريف الشحن والتأمين، أما الصادرات فتقيم على أساس "فوب" أي قيمة البضاعة حتى ظهر الباخرة بدون تكلفة الشحن والتأمين.

(٢) Charles P. Kindleberger, International Economic, 3rd ed. (Richard D. Irwin, Inc., Homewood, Illinois, 1963), p. 27.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد دلت الارقام ان هذا الحساب حقق فائضا سنويا بلغ معدله ٣١٫٧ مليون دينار خلال الفترة ١٩٥٠—١٩٧١، وبلغت أعلى نسبة للوفر خلال الفترة ١٩٧٠—١٩٧١ حيث وصلت الى (٨٦٪) من مجموع الوفر المتحقق خلال ثلاثين عاما.

ويتكون ميزان الخدمات الاردني من السياحة وحوالات الاردنيين العاملين في الخارج وخدمات متنوعة.

أ) السياحة[1]:

يعتبر قطاع السياحة أحد القطاعات الهامة، حيث يساعد الفائض المتحقق على التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري، وتشكل الايرادات السياحية موردا هاما للعملة الصعبة نتيجة لنمو الحركة السياحية بشكل ملحوظ حتى عام ١٩٦٦[2] (الجدول رقم ١).

ويعتمد البنك المركزي في تقديره للايرادات على عدد السياح الاجانب القادمين ومعدّل اقامتهم ومتوسط انفاقهم.

لقد تضاعفت الايرادات السياحية باكثر من ١٥٠ مرة خلال ثلاثين عاما، وتظهر الارقام انها بلغت ١٦٫٤ مليون دينار خلال فترة الخمسينات (١٩٥٠—١٩٥٩) أي ما نسبته (٢٫٩٪) من اجمالي حصيلة الايرادات السياحية خلال فترة الدراسة، ولكن هذه الايرادات بلغت ٤٧٫٧ مليون دينار خلال الفترة ١٩٦٠—١٩٦٦ وارتفعت نسبتها الى (٨٫٤٪) من اجمالي الايرادات خلال فترة الدراسة، الا انها لم تحقق أية زيادة سواء من حيث القيمة او النسبة خلال السنوات السبع اللاحقة (١٩٦٧—١٩٧٣) بالمقارنة مع الفترة السابقة (١٩٦٠—١٩٦٦)، وذلك بسبب حرب حزيران وضياع الضفة الغربية بما تحتويه من الاماكن الدينية والاثرية الهامة بالاضافة للاوضاع الداخلية التي مرّ بها الاردن في تلك الفترة.

---

(١) يطلق البنك المركزي الاردني على هذا البند "حساب السفر" لان الجانب المدين يشمل مدفوعات الاردنيين في الخارج للاغراض السياحية والعلاجية والتعليمية وغيرها.
البنك المركزي الاردني، ميزان المدفوعات الاردني ١٩٧٥، ص ٢.

(٢) بلغ عدد السياح القادمين للاردن في عام ١٩٦٦ حوالي ٦١٧ ألف سائح انخفض خلال السنوات ١٩٦٧—١٩٧٣ الى اقل من النصف ثم ارتفع العدد الى ٧٠٨٠٠٠ سائح في عام ١٩٧٥ و ١٫٣١٦٫٠٠٠ في عام ١٩٧٦.
انظر: فوزي صادق، اقتصاديات السياحة في الاردن ١٩٥٠—١٩٧٦ (الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، تشرين اول ١٩٧٨)، ص ٧٢.
وكذلك دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، جدول ٤١، ص ٦٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاّ أن حصيلة الايرادات السياحية كانت قد شهدت تطورا كبيرا خلال السنوات الست الاخيرة (١٩٧٤-١٩٧٩) بلغ مجموعها ٤٥ر٥ مليون دينار خلال تلك الفترة أى ما نسبته (٨٠ر٥٪) من اجمالي حصيلة الايرادات السياحية خلال ثلاثين عاما .

كذلك فقد حققت الايرادات السياحية فائضا مستمرا على المدفوعات السياحية (التي تشمل سفر الاردنيين للخارج بقصد التعليم والمعالجة واغراض اخرى) باستثناء الفترة ١٩٦٨-١٩٧٤ حيث زادت المدفوعات عن الايرادات بمبلغ ٧ر١ مليون دينار خلال الفترة مما أدى الى زيادة حدة العجز في الميزان التجارى وذلك بسبب زيادة سفر الاردنيين للخارج نتيجة الاوضاع الداخلية التي مر بها الاردن خلال نفس الفترة .

أما نسبة الايرادات السياحية الى قيم الصادرات السلعية فقد بلغت (٧١٪) في المتوسط خلال فترة الدراسة .

ب) حوالات الاردنيين العاملين في الخارج :

يستقي القائمون على اعداد ميزان المدفوعات الاردني أرقام الحوالات من كشوفات وتقارير دائرة مراقبة العملة والصيرفة في البنك المركزى والتي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية والصرافين . وهذا الاسلوب يكتنفه احيانا بعض الخطأ نتيجة تصنيف بعض الحوالات ضمن بنود اخرى (١).

ويجب ان نذكر بأن الحوالات التي تتم عن طريق القنوات الرسمية لا تشكل الاّ جزءا من مجموع الحوالات الواردة للاردن والتي يتم اغلبها عن طريق مسالك اخرى غير المسالك الرسمية (٢) . ولذلك فان الحوالات المسجلة في ميزان المدفوعات لا تمثل اكثر من (٥٠٪) من القيمة الحقيقية للحوالات . (٣)

---

(١) سليم امين ابو الشعر، حوالات العاملين واثرها في الاقتصاد الاردني (البنك المركزى الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، ايار ١٩٨٠، بحث غير منشور)، ص ٢٠

(٢) هناك اموال طائلة يدخلها العاملون في الخارج معهم عند زيارتهم لذويهم، خاصة وانه لا توجد أية قيود على ادخال العملات الاجنبية الى البلاد، وهذه لا تدخل ضمن أرقام ميزان المدفوعات بالاضافة الى التحويلات العينية مثل الادوات الكهربائية والاثاث وغيرها من المواد العينية التي تضاف الى قائمة التحويلات غير الرسمية والتي تأخذ اشكالا اخرى غير ما ورد ذكره .

(٣) نفس المصدر، ص ٢٠-٢٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (١)

الايرادات والمدفوعات السياحية للفترة ١٩٥٠-١٩٧٩

(بالطيون دينـــار)

السنـــة	الايـرادات السياحية	المدفوعات السياحية	صافي الايرادات السياحيـــة	نسبة الايرادات السياحية الى الصادرات السلعية
١٩٥٠	٠ر٩	٠ر٨	٠ر١	٦٠٪
١٩٥١	١ر١	١ر٠	٠ر١	٧١٪
١٩٥٢	١ر٣	١ر٢	٠ر١	٨١٪
١٩٥٣	١ر٧	١ر٣	٠ر٤	٨١٪
١٩٥٤	٢ر٢	١ر٣	٠ر٩	٧٩٪
١٩٥٥	٢ر٥	١ر١	١ر٤	٨٦٪
١٩٥٦	١ر٥	٠ر٩	٠ر٦	٣٠٪
١٩٥٧	١ر٢	١ر٧	—٠ر٥	٢٢٪
١٩٥٨	١ر٢	١ر٦	—٠ر٤	٣٤٪
١٩٥٩	٢ر٩	١ر٩	١ر٠	٨٥٪
١٩٦٠	٣ر٢	٢ر٢	١ر٠	٨٠٪
١٩٦١	٤ر٣	٢ر٤	١ر٩	٨١٪
١٩٦٢	٥ر١	٣ر٤	١ر٧	٨٦٪
١٩٦٣	٦ر٠	٣ر٢	٢ر٨	٩١٪
١٩٦٤	٨ر٠	٣ر٦	٤ر٤	٩٢٪
١٩٦٥	٩ر٨	٤ر٣	٥ر٥	٩٨٪
١٩٦٦	١١ر٣	٥ر٢	٦ر١	١٠٧٪
١٩٦٧	٦ر٨	٥ر٣	١ر٥	٦٠٪
١٩٦٨	٤ر٦	٧ر٠	—٢ر٤	٣٢٪
١٩٦٩	٤ر٥	٨ر٠	—٣ر٥	٣٠٪
١٩٧٠	٤ر١	٩ر٤	—٤ر٥	٤٠٪
١٩٧١	٦ر٤	١٠ر٠	—٣ر٦	٥٦٪
١٩٧٢	٨ر٣	١١ر٣	—٣ر٠	٤٩٪
١٩٧٣	١٠ر٧	١١ر٣	—٠ر٦	٥٦٪
١٩٧٤	١٧ر٣	١٧ر٤	—١ر٠	٣٥٪
١٩٧٥	٣٥ر٧	٣٣ر٨	١ر٩	٧٣٪
١٩٧٦	٦٨ر٩	٤٠ر١	٢٨ر٨	٩٩٪
١٩٧٧	٩٥ر٠	٤٢ر٢	٥٢ر٨	١١٦٪
١٩٧٨	١٠٤ر٣	٦٠٤ر٠	٤٠ر٣	١١٥٪
١٩٧٩	١٣٣ر٤	٨٩ر٧	٤٣ر٧	١١٠٪

المصدر : الايرادات والمدفوعات السياحية مشتقة من الملحق رقم (١)
والصادرات السلعية من الجدول رقم (٦) .

٢٢٢٣٠٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتلعب حوالات العاملين في الخارج دورا بارزا في حصيلة الصادرات غير المنظورة، وقد كانت تشكل نسبة تتراوح بين (٤٨٪-٤٢٪) خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٤، ولا تتوفر معلومات عن الحوالات قبل عام ١٩٦٠.

واذا ما قورنت الحوالات بالصادرات السلعية نجد انها تشكل حوالي (١٠٨٪) خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٦ في حين انها لم تتجاوز (٤١٪) خلال الفترة الحرجة ١٩٦٧-١٩٧٤ ولكنها قفزت الى حوالي (١٦٤٪) خلال الخمس سنوات الاخيرة ١٩٧٥-١٩٧١ (الجدول رقم ٢).

مما تقدم يستدل على ان الحوالات تحظى بأهمية خاصة جعلها تقوق عن حصيلة الصادرات الوطنية والمعاد تصديره من السلع خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٥-١٩٧١ وذلك للاسباب التالية[1]:

١ - زيادة عدد الاردنيين العاملين في الخارج وخاصة في الاقطار البترولية[2].
٢ - الزيادة في دخول العاملين في الخارج.
٣ - اقبال العاملين في الخارج على شراء الاراضي في الاردن.
٤ - اقبال العاملين في الخارج على المساهمة في المشاريع المختلفة وذلك عن طريق الاكتتاب في الاسهم والاوراق المالية المطروحة للاكتتاب العام في الاردن.

ح) خدمات متنوعة :

يشتمل هذا الحساب على :

١ - دخل الحكومة[3] : لا يكاد يشكل هذا الحساب أهمية تذكر باستثناء الفترة ١٩٦٨-١٩٧٠ والتي شهدت تغيرا واضحا حيث بلغ المعدّل السنوي للمتحصلات خلالها ٧ر٩ مليون دينار وذلك بسبب نفقات الجيوش العربية التي رابطت في الاردن بعد حرب حزيران ١٩٦٧، أما المدفوعات خلال نفس الفترة فقد بلغ المعدّل السنوي

---

(١) أ) حربي البنوي، هجرة قوة العمل الاردنية الى الخارج (دراسة متخصصة عن الاردن) (البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات قسم الاقتصاد المحلي، آذار ١٩٧١)، ص ص ٣١-٣٢.
ب) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثاني عشر ١٩٧٥، ص ٦٢-٦٣.

(٢) قدر البنك المركزي عدد العاملين في الدول العربية في نهاية ١٩٧٨ بحوالي ٢٠٦٠٠٠ عاملا، بينما قدر عدد الاجانب العاملين في الاردن في نهاية نفس العام بحوالي خمسون الفا. انظر: سليم ابو الشعر، مصدر سابق، ص ١١٥.

(٣) يمثل الجانب الدائن في هذا البند العائدات من الهيئات والبعثات السياسية الاجنبية في المملكة، أما الجانب المدين فيمثل نفقات البعثات والهيئات السياسية الاردنية في الخارج والمدفوعات الحكومية الاخرى. انظر:
البنك المركزي الاردني، ميزان المدفوعات الاردني ١٩٧٤، البند رقم ٧، ص ٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٢)

حوالات الاردنيين العاملين في الخارج للفترة ١٩٥٠—١٩٧٩

(بالمليون دينار)

السنة	المبالغ المحولة من الاردنيين	نسبة المبالغ المحولة الى الصادرات السلعية	نسبة المبالغ المحولة الى المستوردات السلعية
١٩٥٠—١٩٥٩ (*)	—	—	—
١٩٦٠	٦ر٣	١٥٨٪	١٥٪
١٩٦١	٥ر٣	١٠٠٪	١٣٪
١٩٦٢	٦ر٢	١٠٥٪	١٤٪
١٩٦٣	٦ر٢	٩٤٪	١٢٪
١٩٦٤	٩ر٣	١٠٧٪	١٨٪
١٩٦٥	٩ر١	٩١٪	١٦٪
١٩٦٦	١٠ر٦	١٠٢٪	١٦٪
١٩٦٧	٦ر٦	٥٨٪	١٢٪
١٩٦٨	٤ر١	٢٩٪	٧٪
١٩٦٩	٦ر٩	٤٧٪	١٠٪
١٩٧٠	٥ر٥	٤٥٪	٨٪
١٩٧١	٥ر٠	٤٣٪	٧٪
١٩٧٢	٧ر٤	٤٤٪	٨٪
١٩٧٣	١٤ر٧	٧٧٪	١٤٪
١٩٧٤	٢٤ر١	٤١٪	١٥٪
١٩٧٥	٥٣ر٣	١٠٩٪	٢٣٪
١٩٧٦	١٣٦ر٤	١٩٩٪	٤٠٪
١٩٧٧	١٥٤ر٨	١٨٩٪	٣٤٪
١٩٧٨	١٥٩ر٤	١٧٥٪	٣٥٪
١٩٧٩	١٨٠ر٤	١٤٩٪	٣١٪

المصدر : حوالات الاردنيين مشتقة من الملحق رقـم (١)
والصادرات والمستوردات السلعية من الجدول رقم (٦)

(*) لا تتوفر احصاءات عن حوالات الاردنيين العاملين في الخارج للفترة ١٩٥٠—١٩٥٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لها ١٨ مليون دينار وذلك نتيجة للمدفوعات الحكومية المتعلقة بتغطية احتياجات الدفاع(١).

٢ — دخل الاستثمار(٢) : من المناسب دمج هذا الحساب في بند خدمات متنوعة نظرا لانعدام اهميته في ميزان المدفوعات الاردني بالرغم من زيادة أهمية المتحصلات خلال الخمس سنوات الاخيرة ١٩٧٥—١٩٧٩ حيث بلغ المعدل السنوى ١٥٫٨ مليون دينار وبلغ معدل الفوائد المقبوضة على الاستثمارات الخارجية للبنك المركزى ١٣٫٥ مليون دينار خلال نفس الفترة أى ما نسبته (٨٥٪) من اجمالي متحصلات دخل الاستثمار.

٣ — الخدمات الاخرى (٣) : تعتبر أهمية هذا البند محدودة في ميزان المدفوعات باستثناء الفترة ١٩٧٥ أ—١٩٧٦ حيث تحقق فائضا في بنود هذه الخدمات بلغ معدله

---

(١) البنك المركزى الاردني ، التقرير السنوى التاسع ١٩٧٢ ، ص ٢٩.

(٢) يتضمن الجانب الدائن لهذا الحساب الفوائد المقبوضة على الاستثمارات الخارجية للبنك المركزى والارباح من العملة الاجنبية والفوائد على أرصدة البنوك التجارية في الخارج بالاضافة الى أرباح وفوائد اخرى. أما الجانب المدين فيمثل الفوائد المدفوعة على القروض الخارجية للمملكة بالاضافة الى الفوائد التي تم تحويلها من قبل الشركات الاجنبية العاملة في الاردن وأنصبة المساهمين غير المقيمين في الشركات الاردنية.

وعندما تزيد المتحصلات على المدفوعات يعني ذلك زيادة العملات الاجنبية التي يمتلكها البلد على شكل ودائع لدى البنوك الاجنبية واستثمارات متوسطة او طويلة الاجل.

انظر : البنك المركزى الاردني ، ميزان المدفوعات الاردني ١٩٧٣ ، البند رقم ٦.

(٣) يمثل الجانب الدائن للخدمات الاخرى عائدات الاردن من الشحن ومقبوضات التأمين والعائدات من شركات البترول وعوائد واجور النقل التي تسلمتها مؤسسات النقل الاردنية من غير المقيمين والمقبوضات مقابل الخدمات التي قدمت لشركات الطيران الاجنبية ووسائل النقل الاخرى في المطارات والموانئ الاردنية اضافة الى التأمين غير التجارى. أما الجانب المدين فيشمل مدفوعات التأمين والشحن التجارى ورسوم اجور السفر التي دفعها الاردنيون لمؤسسات النقل الاجنبية ومدفوعات مؤسسات النقل الاردنية الى الخارج مقابل خدمات النقل المقدمة اليها بالاضافة الى التأمين غير التجارى.

انظر : البنك المركزى الاردني ، ميزان المدفوعات الاردني ١٩٧٥ ، البند رقم ٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السنوى ١٨٫٥ مليون دينار ويعود ذلك الى اتساع نطاق الخدمات التي تقدمها الخطوط الجوية الملكية الاردنية (عالية) في الخارج وزيادة عدد رحلاتها (١).

ان تناول بنود الخدمات السابقة مجتمعة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧١ لاغراض المقارنة يعطي صورة أوضح ، فمثلا نجد ان المعدل السنوى للمتحصلات من هذه الخدمات بلغ ٧٧٫٣ مليون دينار في حين بلغ المعدل السنوى للصادرات السلعية ٨٢٫٣ مليون دينار خلال نفس الفترة، وبذلك فان نسبة المعدل السنوى لبنود الخدمات المتنوعة مقارنة بالمعدل السنوى للصادرات السلعية تصل الى (٩٤٪) .

٣ - الحوالات دون مقابل (٢) :

تمثل المساعدات النقدية والعينية من الخارج للمؤسسات الدينية والخيرية (الحوالات دون مقابل للقطاع الخاص) ، والمساعدات الرسمية التي تشمل المساعدات النقدية والعينية والخدمات من الحكومات العربية وحكومات الدول الاخرى ومساعدات وكالة الغوث ووكالات الامم المتحدة الاخرى النقدية والعينية بما فيها مستوردات بالاضافة الى ما تدفعه الحكومة البريطانية من تقاعد لموظفي حكومة فلسطين المقيمين في الاردن .

---

(١) البنك المركزى الاردني ، التقرير السنوى الخامس عشر ١٩٧٨ ، ص ٨٨ .

(٢) يدخل بعض الكتاب بند تحويلات العاملين في الخارج تحت بند الحوالات دون مقابل ، بينما البعض الآخر يدخلها في الحساب الجارى باعتبار ان تحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج هي جزء من تصدير خدمة العمل للخارج وهذا ينطبق على تحليلنا لميزان المدفوعات الاردني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعتبر أهمية المساعدات المقدمة للقطاع العام ضئيلة حيث ان مجموعها خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧١ لم يتجاوز ٤٥ مليون دينار.

وفيما يتعلق بالحوالات دون مقابل للجهات الرسمية، فمن المعروف ان الاردن يعتمد منذ تأسيسه على المساعدات بشكل رئيسي لتغطية جزء كبير من نفقاته، ويستدل على ذلك من حجم المساعدات التي تسلمها خلال ثلاثين عاما (الجدول رقم ٣)، حيث بلغت حوالي ١٦٠٩ مليون دينار أى ما نسبته (٢٤٧٪) من اجمالي قيمة الصادرات السلعية، وتشكل حوالي (٤٨٪) من قيمة المستوردات خلال نفس الفترة ويبلغ معدلها السنوى حوالي ٥٤ مليون دينار.

وتتميز هذه المساعدات بسرعة التقلب فهي عرضة للتأثر الشديد بالعلاقات السياسية مع الدول التي تقدمها ومثال على ذلك فقد شكلت المساعدات البريطانية اكثر من ٥٠٪ من مجموع المساعدات حتى عام ١٩٥٦ انخفضت الى (١٠٪) بعد الغاء المعاهدة البريطانية عام ١٩٥٧، ثم اصبحت الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة الدول التي تقدم المساعدات النقدية والعينية حيث بلغت نسبتها حوالي (٦٠٪) في المتوسط من اجمالي المساعدات خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٦ (١).

ولكن ما لبث هذا الوضع ان تغير بعد عام ١٩٦٦ حيث احتلت المساعدات العربية مكان الصدارة بعد قرار مؤتمر القمة في الخرطوم عام ١٩٦٧ المتضمن دعم دول المواجهة، الا ان هذه المساعدات تعرضت ايضا للتذبذب بسبب الظروف السياسية حيث انخفضت في عامي ١٩٧٢، ١٩٧٣ بسبب تعليق دفعها من بعض الدول العربية او تأخر دفع بعضها في الموعد المحدد.

وقد بلغت المساعدات العربية أوجها عام ١٩٧٩ وشكلت ما نسبته (٩٤٪) من اجمالي المساعدات اثر قرارات مؤتمر بغداد (٢).

---

(١) Na'man Fakoury, Analytical Study of Jordan Balance of Paymets 1950-1968 (Unpublished M.A. Thesis, American University of Beirut, Lebanon, 1970), p.72.

(٢) بلغت نسبة المساعدات العربية للاردن (٧٥٪) في المتوسط خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٩ باستثناء عامي ١٩٧٢، ١٩٧٣ التي انخفضت فيهما نسبة هذه المساعدات الى (٣٧٪) في المتوسط.

البنك المركزى، النشرة الاحصائية الشهرية، تشرين اول ١٩٧٢، كانون ثاني ١٩٧٥، تشرين ثاني ١٩٧٦، كانون ثاني ١٩٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣)

الحوالات دون مقابل للفـــــترة ١٩٥٠—١٩٧٩

(بالمليون دينـــار)

السنة	توزيع نسبي الحوالات دون مقابل		اجمالي الحوالات	نسبة الحوالات الى الصادرات من السلع والخدمات ٪	نسبة الحوالات الى المستوردات من السلع والخدمات ٪
	للقطاع الخاص	للحكومة			
١٩٥٠	١ر٦	٥ر٤	٧ر٠	١٩٤	٥٨
١٩٥١	٢ر٠	٦ر٩	٨ر٩	٢٤٧	٥٢
١٩٥٢	٢ر٣	٩ر٥	١١ر٨	٢٦٢	٦٢
١٩٥٣	٢ر٣	١٢ر٣	١٤ر٦	٢٧٠	٧٢
١٩٥٤	١ر٦	١٢ر٦	١٤ر٢	١٩٥	٦٥
١٩٥٥	—	١٥ر٤	١٥ر٤	١٩٧	٥٣
١٩٥٦	—	١٤ر٨	١٤ر٨	١٤٧	٥٠
١٩٥٧	—	١٦ر١	١٦ر١	١٢٤	٤٥
١٩٥٨	—	٢٣ر١	٢٣ر١	٢٠١	٦٥
١٩٥٩	—	٢٥ر٥	٢٥ر٥	٢٧١	٥٨
١٩٦٠	١ر٣	٢٥ر٥	٢٦ر٨	١٥٧	٥١
١٩٦١	١ر٦	٢٤ر٦	٢٦ر٢	١٢٧	٥٩
١٩٦٢	١ر٧	٢٣ر٥	٢٥ر٢	٩٢	٤٨
١٩٦٣	١ر٦	٢٢ر٥	٢٤ر١	٩٦	٣٩
١٩٦٤	٢ر٠	٢٦ر٦	٢٨ر٦	٨٧	٤٩
١٩٦٥	٢ر٧	٢٦ر٨	٢٩ر٥	٧٩	٤٦
١٩٦٦	٢ر٧	٣١ر٤	٣٤ر١	٨٢	٤٤
١٩٦٧	٢ر٤	٥ر٦	٥ر١	١٤٧	٨٣
١٩٦٨	١ر٤	٥ر٣	٥ر٧	١٤٧	٦٧
١٩٦٩	١ر٦	٤٥ر٨	٤٧ر٤	١٠٣	٤٣
١٩٧٠	١ر٦	٣٩ر١	٤٠ر٧	٩٢	٤٩
١٩٧١	١ر١	٣٥ر٥	٣٦ر٦	٩١	٣٧
١٩٧٢	٢ر٣	٦٦ر٠	٦٨ر٣	١٣٢	٥٧
١٩٧٣	٣ر٥	٦١ر١	٦٤ر٦	٩٠	٤٧
١٩٧٤	٢ر٣	٨٤ر٤	٨٦ر٧	٧٦	٤٤
١٩٧٥	١ر٨	١٣٨ر٠	١٣٩ر٨	٧٥	٤٦
١٩٧٦	٣ر٨	١٢٢ر٨	١٢٦ر٦	٤١	٣١
١٩٧٧	—١ر١	١٦٦ر١	١٦٥ر٨	٤٢	٢٩
١٩٧٨	٣ر٩	١٠٢ر٦	١٠٦ر٥	٢٤	١٧
١٩٧٩	—٣ر٦	٣١٨ر١	٣١٤ر٥	٥٨	٣٦

المصدر: السوالات دون مقابل مشتقةمن الملحق رقم(١)،الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات مشتقة من الجدول رقم(٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا - ميزان العمليات الرئيسة :-

يبين هذا الميزان مقدار الفائض او العجز في ميزان المدفوعات سنويا ، ويتم التوصل الى الفائض او العجز في ميزان المدفوعات من رصيد العمليات الذى يشمل ميزان السلع والخدمات والحوالات دون مقابل وحركة رأس المال لدى القطاع غير النقدى وحقوق السحب الخاصة أى الجزء الاعلى من ميزان المدفوعات(١).

لقد سجل ميزان العمليات الرئيسة عجزا خلال فترة الخمسينات بلغ معدّله ١٫٠٨ مليون دينارا سنويا ، أما خلال الستينات فقد حقق فائضا في معظم السنوات باستثناء الاعوام ١٩٦٠ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ التي بلغ العجز خلالها ١٫٠٦١ ، ١٠٫٦ ، ١٠٫١٤ مليون دينار على التوالي وبلغ الفائض ذروته خلال حقبة الستينات في عام ١٩٦٧ حيث تم تسجيل وفر مقداره ٢٨٫١٦ مليون دينارا بسبب تدفق المعونات والمساعدات النقدية والعينية اثر حرب حزيران .

كذلك فقد شهدت حقبة السبعينات (١٩٧٠-١٩٧٩) تحقيق فائض باستثناء عامي ١٩٧٠ ، ١٩٧١ وبلغ معدّل الفائض السنوى ٢٨ مليون دينار لبقية السنوات ١٩٧٢-١٩٧٩ (الجدول رقم٤) .

ان تذبذب الفائض او العجز في ميزان المدفوعات خلال ثلاثون عاما يعود الى الزيادة المضطردة في قيمة المستوردات وتذبذب حوالات العاملين الاردنيين في الخارج والحوالات دون مقابل وتقلص الدخل من السياحة بعد حرب حزيران ، وقد استعرضنا هذه البنود بالتحليل ضمن بنود ميزان الحساب الجارى .

ولكن لا بد من القول بان الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات الاردني لا يمثل فائضا حقيقيا وانما يعود الى تزايد الحوالات دون مقابل بشكل مضطرد كذلك فان الفائض او العجز المتحقق في ميزان المدفوعات لا يكون دليلا كافيا للحكم على مدى ضعف او قوة الاقتصاد الوطني لان الحوالات دون مقابل تتأثر الى حد كبير بالاوضاع السياسية المتقلبة .

واستكمالا لدراسة بنود ميزان العمليات الرئيسة فان ذلك يستدعي تحليل حركة رأس المال لدى القطاع غير النقدى .

---

(١) Charles p. Kindleberger, Op. Cit., p.33.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حساب رأس المال :

يقصد بهذا الحساب حركات رؤوس الاموال التي تنتقل من بلد الى آخر، وتتمثل هذه الحركات في شراء الاسهم والسندات او القيام بالاستثمارات المباشرة (١) . حيث يعتبر شراء المقيمين للاسهم والسندات الاجنبية استيرادا ولذلك تقيد العملية في الجانب المدين والعكس يمثل شراء المقيمين بالخارج سندات وأسهم وطنية تصديرا وعلى ذلك تقيد العملية في الجانب الدائن (٢).

ويجرى تقسيم هذا الحساب حسب التصنيف المتبع في اعداد ميزان المدفوعات الاردني الى ثلاثة اقسام كالأتي :

أ) حركة رأس المال لدى القطاع الخاص.
ب) حركة رأس المال لدى الحكومات المحلية.
حـ) حركة رأس المال لدى الحكومة المركزية.

وبالامكان دمج حركة رأس المال لدى الحكومات المحلية والمركزية في بند واحد (٣).

أ) حركة رأس المال لدى القطاع الخاص:

بلغ رأس المال الاجنبي المستثمر في مشاريع القطاع الخاص ما مجموعه ٧٫٨ مليون دينار خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦١ بمعدل سنوي قدره ٣٩٠ ألف دينار، أما خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧١ فقد بلغ رأس المال المستثمر ٥٫٤ مليون دينار بمعدل سنوي ٤٫٥ مليون دينار.

أما استثمارات القطاع الخاص الاردني في الخارج فانها لا تكاد تذكر حتى نهاية عام ١٩٦٩، ولكنها بلغت خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٦ نحو ٧٫٨ مليون دينار، أي بمعدل سنوي مقداره ١٫١ مليون دينار، الا انها كانت معدومة خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٩.

---

(١) حيدر غيبة، التجارة الدولية وميزان المدفوعات (مطبعة طربين، ١٩٦٥)، ص ٢٧ - ٢٨.

(٢) أما خروج الذهب (تصديره) فيقيد في الجانب الدائن ودخول الذهب (استيراده) فيقيد في الجانب المدين ويستدل من ذلك على التغيرات التي طرأت على أرصدة البلاد خلال الفترة محل الحساب (سنة).

Paul V. Horn and Henry Gomez, International Trade Principles and Practices, 4th ed. (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1966), p. 286.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) حركة رأس المال لدى الحكومة[١] :

بلغ مجموع القروض التي حصلت عليها الحكومة الاردنية خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦٩ ما مجموعه ٤٧٫٦ مليون دينار بمعدل سنوي مقداره ٢٫٤ مليون دينار تقريبا ، وكانت القروض من المملكة المتحدة تمثل النسبة العظمى من القروض الاجنبية ، أما المدفوعات عن هذه القروض خلال نفس الفترة فقد بلغت حوالي ٧ مليون دينارا بمعدل سنوي مقداره ٧٧٦ الف دينارا .

كذلك بلغت القروض الاجنبية التي حصلت عليها الحكومة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٦ ٤٧٢٫٦ مليون دينار بمعدل سنوي مقداره ٤٧٫٣ مليون دينارا ، وكذلك بلغت قيمة تسديدات قروض الحكومة المركزية ٧٣٫٤ مليون دينارا ويعود ذلك الى ارتفاع تسديدات قروض النفط قصيرة الاجل حيث بلغت حوالي ٥٢٫٢ مليون دينارا في عام ١٩٧٩[٢].

لقد سجل ميزان حركة رأس المال لدى القطاع غير النقدي زيادة في التدفقات النقدية الصافية بلغت خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦٩ ما مجموعه ٤٦٫٥ مليون دينارا بمعدل سنوي ٢٫٥ مليون دينارا تقريبا ، كذلك بلغ صافي حركة رأس المال لدى هذا القطاع خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٩ ما مجموعه ٢٦١٫٢ مليون دينارا بمعدل سنوي بلغ ٢٦٫١ مليون دينار (الملحق رقم ٢) .

وغني عن القول ان الاقتصاد الاردني يعتمد على تدفق المساعدات الاجنبية سواء المساعدات بدون مقابل (المنح) او المساعدات بمقابل (القروض) . ومع ان المنح لا زالت تحتل المرتبة الاولى من اجمالي تدفق المساعدات الاجنبية فان هذا الاتجاه تغير قليلا لصالح القروض[٣].

---

(١) لا تشمل القروض الممنوحة للحكومات المحلية (البلديات) حيث انها كانت مدرجة في ميزان المدفوعات الاردني ولم تتجاوز قيمتها ٢٫٨ مليون دينار خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٩ .

(٢) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي السادس عشر ١٩٧٩ ، ص ٨٦ .

(٣) فبعد ان كانت حصة المساعدات بدون مقابل (المنح) ١٠٠٪ من اجمالي المساعدات في عام ١٩٥٠ أصبحت (٨٣٫٩٪) عام ١٩٧٥ ، وكان هذا النقص لصالح القروض .

انظر : بسام الساكت ، التزامات الاقتصاد الاردني الخارجية " نموها وطاقة الاردن على مواجهة عبئها " (الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الاقتصادية ، شباط ١٩٧٧) ، ص ٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٤)

ميزان العمليات الرئيسة للفترة ١٩٥٠—١٩٧١

(مليون دينار)

السنة	ميزان البضائع والخدمات	الحوالات دون مقابل	صافي حركة رأس المال لدى القطاع غير النقدي	حقوق السحب الخاصة	ميزان العمليات الرئيسة الفائض او العجز في ميزان المدفوعات
١٩٥٠	—٨ر٤٧	٦ر٩٢	١ر٠٠	—	—٠ر٥٥
١٩٥١	—١٣ر٣٧	٨ر١٤	٠ر٧٨	—	—٣ر٦٥
١٩٥٢	—١٤ر٤٢	١١ر٧٥	١ر٨١	—	—٠ر٧٨
١٩٥٣	—١٤ر٥٥	١٤ر٦٠	١ر٠٢	—	+١ر٠٧
١٩٥٤	—١٣ر١٣	١٤ر٧٢	٢ر٤٤	—	+٤ر٠٣
١٩٥٥	—١١ر١٦	١٥ر٤٣	١ر٦١	—	—١ر٧٧
١٩٥٦	—١٦ر٥٦	١٤ر٨٠	٢ر١٩	—	+٠ر٤٣
١٩٥٧	—٢٣ر٢٠	١٦ر٨٩	٣ر٦٣	—	—٢ر٦٨
١٩٥٨	—٢٤ر٧٤	٢٣ر١١	١ر٥٨	—	+٠ر٦١
١٩٥٩	—٣٣ر٢٠	٢٥ر٥٢	٠ر٦٦	—	—٧ر١٢
١٩٦٠	—٢٨ر٨٢	٢٦ر٨١	٠ر٩١	—	—١ر١٠
١٩٦١	—٢٥ر٥٣	٢٦ر٢١	١ر٤٠	—	+٢ر٢٢
١٩٦٢	—٢٣ر١٨	٢٥ر٢١	٢ر٣٧	—	+٤ر٤٠
١٩٦٣	—٣٦ر١٨	٢٤ر١٤	١ر٣٥	—	—١٠ر٦١
١٩٦٤	—٢٤ر٤٥	٢٨ر٥٢	٦ر٢٣	—	+١٠ر٣
١٩٦٥	—٢٦ر٨٣	٢٩ر٤٦	٢ر٥٩	—	+٥ر٢٢
١٩٦٦	—٣٥ر٥٥	٣٤ر٠١	٥ر٢١	—	+٣ر٧٥
١٩٦٧	—٢٧ر٧٥	٥٣ر١٣	١ر٩٨	—	+٢٨ر١٦
١٩٦٨	—٤٤ر٣٦	٥٤ر٤٨	٤ر١٦	—	+١٥ر٠٨
١٩٦٩	—٦٣ر٦٢	٤٧ر٣٤	٥ر٣٤	—	—١٠ر٩٤
١٩٧٠	—٤٦ر٥٨	٤٠ر٦٥	٠ر٢٦	٠ر٩٦	—٤ر٧١
١٩٧١	—٥٧ر٨٨	٣٦ر٦١	٦ر٧٤	٠ر٨٨	—١٣ر٦٥
١٩٧٢	—٦٦ر١٨	٦٨ر٢٥	٦ر٣١	٠ر٨٨	+٨ر٥٠
١٩٧٣	—٦٠ر٨٠	٦٤ر٦٠	٦ر٤٥	—	+١٠ر٢٥
١٩٧٤	—٨٣ر٨٠	٨٦ر٨٥	١٠ر٨٨	—	+١٣ر١٣
١٩٧٥	—١١٨ر٣٣	١٤٠ر٣٦	٤٤ر١١	—	+٦٦ر١٤
١٩٧٦	—١٠٤ر٢١	١٢٧ر٨٥	—١٢ر٨٨	—	+٥ر٧٦
١٩٧٧	—١٦٨ر٢٩	١٦٨ر٧٥	٥٠ر١٨	—	+٥٠ر٦٤
١٩٧٨	—١١٢ر٣١	١٠٧ر١٨	٩٠ر١٠	—	+٥ر٧٧
١٩٧٩	—٣١٦ر٥١	٣٢٠ر٦٩	٥٨ر٢٧	١ر٢١	+٦٣ر٦٦

المصدر : الجدول مشتق من الملحق رقم (١) (ميزان المدفوعات الاردني ١٩٥٠—١٩٧١)

الاشارة — تعني عجز
+ تعني فائض

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا - حركة رأس المال لدى القطاع النقدي :-

ان المعاملات المتعلقة بالبضائع والخدمات والحوالات دون مقابل وحركة رأس المال لدى القطاع غير النقدي تنعكس على حركات رأس المال لدى القطاع النقدي باعتبارها عامل توازن لابواب ميزان المدفوعات الاخرى (١).

وتمثل حركة رأس المال التغير الصافي في الموجودات من الذهب والعملات الصعبة والالتزامات المترتبة لغير المقيمين (٢).

أما عناصر هذا الحساب في ميزان المدفوعات الاردني فتشتمل على موجودات البنوك التجارية ومؤسسات النقد المركزية والالتزامات المترتبة عليها (الملحق رقم ٣)، والمقصود بالمؤسسات المركزية البنك المركزي الاردني والمساهمة في صندوق النقد الدولي وتشتمل موجوداتها على موجودات البنك المركزي من الذهب والموجودات المحررة بعملات قابلة للتحويل (كالسندات واذونات الخزينة والارصدة والودائع وموجودات البنك المركزي في صندوق النقد الدولي).

لقد تذبذبت حركة رأس المال لدى القطاع النقدي خلال فترة البحث ١٩٥٠-١٩٧١ بين وفر وعجز، ولكن هذا القطاع عكس وفرا ملحوظا خلال الاعوام ١٩٧٥، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩ حيث بلغ الوفر ٤٦ر٧، ٦٤ر٨، ٦ر٣٦، ٦٣ر٧ مليون دينار اردني على التوالي . وقد تأثر هذا القطاع خلال هذه الفترة بما يلي (٣) :

١ - زيادة الموجودات الحقيقية لدى البنك المركزي الاردني ، والتي يستثنى منها المعاملات الناجمة عن عمليات اعادة تقييم الموجودات، باعتبار ان مثل هذه العمليات تعكس زيادة وهمية في الموجودات، لا يجوز ان تندرج في بنود ميزان المدفوعات باعتبارها لم تنشأ من معاملات اقتصادية تمت بين المقيمين وغير المقيمين في الاردن . وعلى سبيل المثال يقوم البنك المركزي الاردني باستثناء الارباح او الخسائر الناجمة عن تذبذب أسعار صرف العملات الاجنبية والذهب، بحيث يعكس رقم الموجودات عندئذ الزيادة الحقيقية التي شهدتها موجودات البنك في فترة معينة .

---

(١) E. Staley Charles, International Economics- Analysis and Issues (Englewood Cliffs, New-Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1970), p. 178.

(٢) محمد زكي شافعي ، مصدر سابق، ص ٦٥ .

(٣) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثاني عشر ١٩٧٥، ص ٦٤، والتقرير السنوي الرابع عشر ١٩٧٧، ص ١١٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ - ازدياد موجودات البنوك التجارية من العملات الاجنبية، ولقد نجح البنك المركزي في تحرير قيود مراقبة العملة الاجنبية تدريجيا بحيث أصبح الاردن يتمتع بحرية ادخال الاموال لغايات الاستثمار المختلفة وحرية اخراجها للغايات التجارية ولجميع الغايات المشروعة الاخرى مثل السفر والسياحة والتعليم والعلاج ونفقات الاقامة وذلك حسب الترتيبات التي يضعها البنك المركزي.

وفيما يلي بعض الامثلة على التحرر النقدي الذي يتمتع به الاردن[1]:

أ) السماح للافراد المقيمين وغير المقيمين بادخال واخراج أوراق النقد والمسكوكات الاجنبية بدون حدود.

ب) السماح لغير المقيمين بالاحتفاظ بحسابات ودائع بالعملات الاجنبية لدى البنوك المحلية وتفذيتها بالعملات الاجنبية من أي مصدر كان، والسحب عليها دون قيد او شرط، والسماح للمواطن الاردني بالاحتفاظ بحسابات ودائع بالعملات الاجنبية لدى البنوك المحلية بحدود ثلاثين الف دينار.

ج) السماح للرعايا العرب بشراء الاسهم وأسناد القروض الصادرة عن الشركات الاردنية المساهمة العامة بأية عملة، وكذلك السماح لهم ببيعها وتحويل قيمتها اضافة الى الفوائد المستحقة لها بأية عملة اجنبية ودون موافقة البنك المركزي المسبقة.

د) السماح لشركات التأمين باصدار بوالص تأمين للمقيمين بالعملات الاجنبية.

هـ) تفويض البنوك المرخصة ببعض صلاحيات البنك المركزي فيما يتعلق باصدار تصاريح العملة لتغطية المدفوعات التجارية والمدفوعات غير المنظورة، واصدار الكفالات بناء على طلب غير المقيمين وفتح الحسابات بالعملات الاجنبية للمقيمين وغير المقيمين.

و) السماح للبنوك المرخصة بأقراض العملات الاجنبية للمقيمين وغير المقيمين وفق تعليمات خاصة بذلك.

---

(١) البنك المركزي الاردني، الاردن طاقات وامكانات (دائرة الابحاث والدراسات آذار ١٩٨٢) ص ١٦-١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صافي السهو والخطأ :

ينشأ هذا البند عن اختلاف الحسابين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات، والهدف من وضعه لاغراض الموازنة فقط لأن بعض العمليات يصعب دمجها احيانا في بند أو آخر بل ان بعضها قد يهمل او قد يكون موضعا لتقديرات مختلفة، ولذلك من الصعب ان يتساوى الجانبان بالضبط في ميزان المدفوعات(١).

وبالنسبة لميزان المدفوعات الاردني فالمفروض ان يتساوى ميزان العمليات الرئيسة (الجزء العلوى من الميزان) مع صافي التغير في الموجودات او الالتزامات للقطاع النقدى (الجزء السفلي من الميزان) خلال نفس الفترة ، فاذا ما وجد فرق بين جانبي ميزان المدفوعات فان ذلك ينعكس في بند صافي السهو والخطأ باعتباره بند توازني بحت.

لقد تذبذب صافي السهو والخطأ في ميزان المدفوعات الاردني خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧١ بين ٠٢ر٠ مليون دينار في عام ١٩٦٩ و ٣١ر٨ مليون دينار في عام ١٩٧٨.

والواقع ان التذبذب الكبير نسبيا الذى شهده بند صافي السهو والخطأ في ميزان المدفوعات الاردني خلال الحقبة الماضية يعود بصورة أساسية الى كون جزء كبير من بنود الميزان يعتمد في احتسابه على عمليات التقدير، مثل بنود السياحة وحوالات العاملين والخدمات الاخرى . في حين ترتكز عملية احتساب الجزء السفلي من الميزان على البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزى والبنوك التجارية فيما يتعلق بموجوداتها والتزاماتها ، وهي بيانات على جانب كبير من الدقة . وعليه فان الفرق بين المعاملات التي تتم بين جانبي الميزان ينعكس بشكل مباشر في بند صافي السهو والخطأ .

---

(١) محمد احمد صقر، التجارة الخارجية لاسرائيل " تركيبها ، اتجاهاتها وسياستها" ، (عمان : مكتبة الاقصى ، ١٩٧١) ، ص ٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخلاصة:

مما تقدم يتضح ان وضع ميزان المدفوعات الاردني تذبذب بين عجز وفائض خلال ثلاثين عاما وعلى أية حال فقد كان الهدف من دراسة ميزان المدفوعات الوقوف على التطور الذى شهدته بنوده الرئيسة ، حيث برزت حقيقة اعتماد الاقتصاد الاردني على التدفقات النقدية والعينية من منح وقروض لمواجهة الالتزامات المتزايدة مما يتطلب من واضعي السياسة الاقتصادية توجيه استخدام هذه المساعدات من منح وقروض نحو القطاعات المنتجة القادرة على مقابلة الالتزامات المستقبلية ، خاصة بعد أن اصبحت القروض تشكل حوالي (٢٠٪) من اجمالي حجم المساعدات من منح وقروض بعد ان كانت حصة المنح تشكل (١٠٠٪) من الاجمالي في عام ١٩٥٠ ، مما سيؤدى الى تزايد الالتزامات على الاقتصاد الاردني المترتبة للعالم الخارجي على شكل اقساط وفوائد خدمة الدين (١).

ولا يخف في هذا المجال أن الصادرات لا تغطي سوى نسبة ضئيلة من اجمالي المستوردات بلغت حوالي (١٦٪) في المتوسط خلال فترة الدراسة ١٩٥٠-١٩٧٩ . ان تنمية الصادر المحلية امر على غاية من الاهمية ، بالرغم من ان تزايد الاحتياطيات من العملات الاجنبية والذهب تضاعفت باكثر من أربعمرات (من ٩٨٠ مليون دينار الى ٤٥١ر١ مليون دينار) خلال عشر سنوات ١٩٧٠-١٩٧١ ، وقد أخذ اجمالي الاحتياطي بالنمو البطيء في السنوات الاولى ١٩٧٠-١٩٧٤ ، اذ بلغت نسبة نموه خلال هذه الفترة (١٠٪) في حين بلغت حوالي (٣٠٪) في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ (الملحق رقم ٤) .

كذلك بلغت نسبة تغطية الاحتياطي للمستوردات السلعية اكثر من (١١٩٪) في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٠-١٩٧٣ ثم تراجعت هذه النسبة الى (٧١٪) في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٩ .

ومع ان تراكم الاحتياطي يعني في محصلته النهائية تزايد المقدرة على الوفاء بالالتزامات وامكانية الحصول على قروض جديدة وتخفيف الاعباء على الاقتصاد القومي اذا ما حان موعد السداد ، الا أنه لا بد من التأكيد على تنمية مصادر الدخل المحلية على المدى الطويل (٢).

---

(١) بسام الساكت ، مصدر سابق ، ص ٦٠

(٢) محمد احمد صقر ، مصدر سابق ، ص ٤٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الثانـــي

تحليل تجارة الاردن الخارجية للفترة ١٩٥٠-١٩٧١
ملامح التجارة الخارجية في الاقتصاد الاردنـــي

اولا ـ ميزان السلع والخدمـــات
ثانيا ـ تطور الصادرات والمستوردات السلعية للفترة ١٩٥٠-١٩٦٤
ثالثا ـ الصادرات والمستوردات السلعية خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧١

هيكل الصادرات الوطنيـــة
التوزيع الجغرافي للصادرات
هيكل المستوردات السلعية
التوزيع الجغرافي للمستوردات

الخلاصـــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الثانـــي
تحليل تجارة الاردن الخارجيـــــة
للفـترة ١٩٥٠ - ١٩٧٩

ملامح التجارة الخارجية في الاقتصاد الاردني :

يمكن بيان الملامح الرئيسة لتجارة الاردن الخارجية خلال الثلاثين عامـــا الماضية على النحو التالي :

١ - تضاعفت الصادرات من السلع والخدمات باكثر من ١٥٠ مرة والمستوردات مـن السلع والخدمات باكثر من ٧٠ مرة .

٢ - ازدياد أهمية الصادرات الاردنية من الخدمات نتيجة تزايد الايرادات مـن السياحة وحوالات العاملين الاردنيين في الخارج .

٣ - تعتمد الصادرات على عدد قليل من السلع اهمها الفوسفات والمواد الزراعية .

٤ - حدوث تغير نسبي في تركيب الصادرات الوطنية السلعية حيث زادت الاهميـة النسبية للفوسفات وبعض المنتجات الصناعية الاخرى في حين تناقص دور السلـع الزراعية نسبيا في الصادرات .

٥ - كذلك حدث تغير نسبي في تركيب المستوردات متمثلا في زيادة الاهميـــة النسبية للمستوردات من السلع الانتاجية والمواد الخام والانخفاض النسبـي للمستوردات من السلع الاستهلاكية وخاصة في السنوات الاخيرة من السبعينات .

٦ - أدى اتساع الفجوة ما بين الصادرات والمستوردات الى تزايد قيمة العجـــز في كل من الميزان التجاري وميزان السلع والخدمات وبشكل خاص خـــلال السبعينات، ولم تفلح برامج وخطط التنمية المتعاقبة والسياسات الاقتصاديـــة المتبعة في الاردن في الحد من هذا العجز .

وسنتناول في هذا الفصل تحليل ميزان السلع والخدمات وتطور كل من الصادرات والمستوردات السلعية من حيث تركيبها وتوزيعها الجغرافي خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٩ مع اعطاء لمحة موجزة عن وضع التجارة الخارجية خلال الفترة السابقـــــة ١٩٥٠-١٩٦٤ .

والغرض من اختيار الفترة (١٩٦٤-١٩٧٩) هو محاولة ربط تحليل الارقـــام الفعلية للتجارة الخارجية مع بداية فترات التخطيط الاقتصادي في الاردن ، ومقارنتها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بما ورد في خطط التنمية المتعاقبة لبيان مدى فعالية السياسة التجارية المتبعة في هذا المجال بها خلال تلك الفترة(١).

اولا - ميزان السلع والخدمات: -

يتبين من الجدول (رقم ٥) ان هناك اتجاها نحو الزيادة في كل من المستوردات والصادرات السلعية والخدمات، ويتضح كذلك ان معدل الزيادة في المستوردات قد فاق معدل الزيادة في الصادرات بشكل عام.

ومما تجدر الاشارة اليه ان نسبة الخدمات في المستوردات قد ارتفعت من (١٠٪) الى (٣٢٪) تقريبا خلال فترة الدراسة ١٩٥٠-١٩٧٩، وقد حدثت الزيادة الكبيرة في الاثنتي عشر سنة الاخيرة، فبينما كانت نسبة المستوردات من الخدمات تبلغ حوالي (١٠٪) في المتوسط في الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٦٧، ارتفعت الى حوالي (٢٦٪) في الفترة ما بين ١٩٦٨-١٩٧٩، ومعنى هذا أنه على الرغم من ان هناك اتجاها عاما لزيادة المستوردات من السلع في معظم السنوات الا أن نسبة المستوردات غير السلعية ارتفعت، وهكذا انخفض نصيب المستوردات السلعية من (٩٠٪) في الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٦٧ الى حوالي (٧٥٪) في الفترة ما بين ١٩٦٨-١٩٧٩.

وأما بالنسبة للصادرات فيستدل بان نسبة الخدمات من الصادرات الكلية قد ارتفعت من (٥٨٪) عام ١٩٥٠ الى (٧٨٪) عام ١٩٧٩، واحرزت الصادرات غير السلعية تقدما ملحوظا خلال السبع سنوات التي تلت عام ١٩٥٩ حيث بلغت نسبتها من الصادرات الكلية حوالي (٧٥٪) في المتوسط نظرا لاحتساب حوالات الاردنيين العاملين في الخارج، أما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ فقد انخفض معدل هذه النسبة ما بين عامي ١٩٦٧-١٩٧٤ الى (٦٨٪) ثم ارتفعت النسبة الى (٧٨٪) بين عامي ١٩٧٥-١٩٧٩.

ويلاحظ ايضا من الجدول تزايد الفجوة بين مستوردات الاردن وصادراته، فبعد ان كان فائض الاستيراد ٨٫٤ مليون دينار عام ١٩٥٠، وصل ذروته عام ١٩٧٩ حيث بلغ ٣١٧٫٧ مليون دينار، اى بزيادة سنوية معدلها حوالي ١٠ مليون دينار، وتبين ان التسارع الكبير في هذه الفجوة حدث بعد عام ١٩٧٦، وذلك بسبب تنفيذ خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) وزيادة المستوردات من السلع الانتاجية والمواد الخام.

---

(١) شهدت هذه الفترة وضع برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤-١٩٧٠) حيث توقف العمل به اثر حزيران ١٩٦٧ واستأنفت الدولة نشاطها التنموي بوضع خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥)، وتبع ذلك تنفيذ خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٥)

ميزان السلع والخدمات للفترة ١٩٥٠–١٩٦٨

السنة	المستوردات: السلع (١)	% (٢)	الخدمات (٣)	% (٤)	١+٣ (٥)	السلع (٦)	% (٧)	الخدمات (٨)	٦+٨ (٩)	% (١٠)	الصادرات (بملايين الدنانير): فائض الاستيراد (١١)	نسبة الصادرات للمستوردات % (١٢)
١٩٥٠	١٠٫٨	٩٠	١٫٢	١٠	١٢٫٠	١٫٥	٤١٫٧	٢٫١	٣٫٦	٥٨٫٣	٨٫٤	٣٠
١٩٥١	١٥٫٦	٩١٫٨	١٫٤	٨٫٢	١٧٫٠	١٫٤	٣٨٫١	٢٫٢	٣٫٦	٦١٫١	١٣٫٤	٢١٫٢
١٩٥٢	١٧٫٣	٩١٫٥	١٫٦	٨٫٥	١٨٫١	١٫٦	٣٥٫٦	٢٫١	٤٫٥	٦٤٫٤	١٤٫٤	٢٣٫٨
١٩٥٣	١٨٫٤	٩١٫١	١٫٨	٨٫٩	٢٠٫٢	١٫١	٣٨٫١	٣٫٣	٤٫٥	٦١٫١	١٤٫٨	٢٦٫٧
١٩٥٤	١٩٫٨	١٢٫٢	١٫١	٨٫٨	٢١٫٧	٢٫٨	٣٨٫٤	٤٫٥	٧٫٣	٦١٫٦	١٤٫٤	٣٣٫٦
١٩٥٥	٢٧٫١	١٣٫٨	١٫٨	٦٫٢	٢٨٫٩	٢٫١	٣٧٫٢	٤٫١	٧٫٨	٦٢٫٨	١٤٫١	٢٧٫٠
١٩٥٦	٢٧٫٨	١٣٫٣	٢٫٠	٦٫٧	٢٨٫٨	٥٫٠	٤٦٫٥	٥٫١	١٠٫١	٥٠٫٥	١٤٫٧	٣٣٫١
١٩٥٧	٣٠٫٤	٨١٫٣	٧٫٠	١٨٫٧	٣٧٫٤	٥٫٥	٤٠٫٤	٨٫١	١٣٫٦	٥٩٫٦	٢٣٫٨	٣٦٫٤
١٩٥٨	٣٤٫٠	١٢٫٦	٢٫٧	٧٫٤	٣٦٫٧	٣٫٥	٢٩٫٤	٨٫٤	١١٫٩	٧٠٫٦	٢٤٫٨	٣٢٫٤
١٩٥٩	٤٠٫٣	١٢٫٢	٣٫٤	٧٫٨	٤٣٫٧	٣٫٤	٣٦٫٢	٦٫٠	٩٫٤	٦٣٫٨	٣٤٫٣	٢١٫٥
١٩٦٠	٤٢٫١	١٤٫٧	٢٫٤	٥٫٣	٤٥٫٣	٤٫٠	٢٣٫٤	١٣٫١	١٧٫١	٧٦٫٦	٢٨٫٢	٣٧٫٧
١٩٦١	٤١٫١	١٤٫٥	٢٫٥	٥٫٥	٤٤٫٣	٥٫٣	٢٥٫٧	١٥٫٣	٢٠٫٦	٧٤٫٣	٢٣٫٧	٤٦٫٥
١٦٦٢	٤٥٫٦	٨٦٫٤	٧٫٢	١٣٫٦	٥٢٫٨	٥٫٢	٢١٫٥	٢١٫٦	٢٧٫٥	٧٨٫٥	٢٥٫٣	٥٢٫١
١٦٦٣	٥٤٫١	٨٧٫٥	٧٫٧	١٢٫٥	٦١٫٨	٦٫٦	٢٦٫٢	١٨٫٦	٢٥٫٢	٧٣٫٨	٣٦٫٦	٤٠٫٨
١٦٦٤	٥٠٫٣	٨٦٫٦	٧٫٨	١٣٫٤	٥٨٫١	٨٫٧	٢٦٫٦	٢٤٫٠	٣٢٫٧	٧٣٫٤	٢٥٫٤	٥٦٫٣
١٦٦٥	٥٦٫١	٨٧٫١	٨٫٣	١٢٫١	٦٤٫٤	١٠٫٠	٢٦٫٧	٢٧٫٤	٣٧٫٤	٧٣٫١	٢٧٫٠	٥٨٫١
١٦٦٦	٦٨٫٢	٨٧٫٣	٩٫١	١٢٫٧	٧٨٫١	١٠٫٤	٢٥٫٠	٣١٫٢	٤١٫٦	٧٥٫٠	٣٦٫٥	٥٣٫٣
١٦٦٧	٥٥٫١	٨٤٫٢	١٠٫٣	١٥٫٨	٦٥٫٤	١١٫٣	٣٠٫٧	٢٥٫٥	٣٦٫٨	٦١٫٣	٢٨٫٦	٥٦٫٣
١٦٦٨	٥٧٫٥	٧٠٫٣	٢٤٫٣	٢١٫٧	٨١٫٨	١٤٫٣	٣٨٫٤	٢٢٫١	٣٧٫٢	٦١٫٦	٤٤٫٦	٥٤٫٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع / جدول رقم (٥)

ميزان السلع والخدمات للفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٩

(بملايين الدنانير)

السنة	المستوردات (١) السلع	٪ (٢)	(٣) الخدمات	٪ (٤)	(٥) ١+٣	الصادرات (٦) السلع	٪ (٧)	(٨) الخدمات	٪ (٩)	(١٠) ٦+٨	(١١) فائض الاستيراد	(١٢) نسبة الصادرات للمستوردات ٪
١٩٦١	٦٧٫٨	٦١٫٧	٤٢٫١	٣٨٫٣	١٠٩٫٩	١٤٫٨	٣٢٫٢	٣١٫٢	١٧٫٨	٤٦٫٠	٦٣٫١	٤١٫٩
١٩٧٠	٦٥٫١	٧٢٫٤	٢٥٫١	٢٧٫٦	١١٫٠	١٢٫٢	٢٧٫٧	٣١٫١	٧٢٫٣	٤٤٫١	٤٦٫١	٤٨٫٥
١٩٧١	٧٦٫٦	٧٧٫٦	٢١٫١	٢٢٫٤	١٨٫٧	١١٫٤	٢٨٫٢	٢٩٫٠	٧١٫٨	٤٠٫٤	٥٨٫٣	٤٠٫١
١٩٧٢	٩٥٫٣	٧٤٫٩	٢٤٫٠	٢٠٫١	١١٩٫٣	١٧٫٠	٣٢٫٨	٣٤٫١	٦٧٫٢	٥١٫٩	٦٧٫٤	٤٣٫٥
١٩٧٣	١٠٨٫٢	٧٨٫٤	٢٩٫٨	٢١٫٦	١٣٨٫٠	١٩٫٠	٢٦٫٥	٥٢٫٧	٧٣٫٥	٧١٫٧	٦٦٫٣	٥٢٫٠
١٩٧٤	١٥٦٫٥	٧٨٫٦	٤٢٫٥	٢١٫٤	١٩٩٫٠	٤٤٫٧	٤٣٫٥	٦٤٫٦	٥٧٫٥	١١٤٫٣	٨٤٫٧	٥٧٫٤
١٩٧٥	٢٣٤٫٠	٧٦٫٧	٧١٫٢	٢٣٫٣	٣٠٥٫٢	٤٨٫١	٢٦٫٣	١٣٧٫٠	٧٣٫٧	١٨٥٫١	١١٩٫٣	٦٠٫١
١٩٧٦	٣٣٩٫٥	٧٦٫٨	١٠٢٫٨	٢٣٫٢	٤٤٢٫٣	٦٨٫٨	٢٠٫٧	٢٦٣٫٦	٧١٫٣	٣٣٢٫٤	١٠٦٫١	٧٥٫٢
١٩٧٧	٤٥٤٫٤	٨٠٫٣	١١٢٫٢	١٩٫٧	٥٦٥٫٦	٨٢٫١	٢٠٫٧	٣١٤٫٠	٧١٫٣	٣٩٦٫١	١٦٩٫٥	٧٠٫٠
١٩٧٨	٤٥٨٫١	٧٢٫٥	١٧٤٫٠	٢٧٫٥	٦٣٢٫١	٩٠٫٦	٢٠٫٦	٣٥٠٫٠	٧٩٫٤	٤٤٠٫١	١٦٢٫٠	٧٩٫٧
١٩٧٩	٥٨٩٫٥	٦٨٫٢	٢٧٤٫٨	٣١٫٨	٨٦٤٫٣	١٢٠٫١	٢٢٫١	٤٢٥٫٧	٧٧٫١	٥٤٦٫٦	٣١٧٫٧	٦٣٫٢

المصدر : الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات مشتقة من الملحق رقم (١) والجدول رقم (٦) .

العمود ١٢ = العمود رقم (٥) / العمود رقم (١٠)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا — تطور الصادرات والمستوردات السلعية للفترة ١٩٥٠—١٩٦٤ :—

الصادرات السلعية (١) :

بلغت نسبة الصادرات الوطنية للمستوردات السلعية خلال هذه الفترة (١١ر٣٪) في المتوسط، وكانت أدنى نسبة في عام ١٩٥١ اذ بلغت (٦ر٦٪)، وأعلى نسبة لها في عام ١٩٥٦ اذ بلغت (١٥ر٧٪)، وهذا يشير بجلاء الى ان الصادرات كانت مثقلة حتى عام ١٩٦١ (الجدول رقم ٦) اعتمادا على المواسم الزراعية المتقلبة، ولكن هذا الوضع تغير خلال الفترة ١٩٦١—١٩٦٤، ويعزى ذلك الى قلة تأثر الانتاج الزراعي ولا سيما الخضروات بسوء الاحوال الجوية بسبب زيادة المساحات المروية المزروعة بالخضروات.

وخلال تلك الفترة، تغير تركيب الصادرات الوطنية حيث زادت اهمية الفوسفات وبعض المنتجات الصناعية الاخرى، فبعد ان كانت نسبة الفوسفات لا تتجاوز (٤٪) من قيمة الصادرات في عام ١٩٥٤ ارتفعت الى (٣٣ر٧٪) عام ١٩٦٤ (٢)، بينما انخفضت نسبة الصادرات الزراعية الى اجمالي الصادرات السلعية في عام ١٩٦٤ الى (٤٤٪) بعد ان كانت النسبة تتجاوز (٥٠٪) لمعظم السنوات السابقة (٣)، كذلك شكلت قيمة السلع المصنعة الاخرى مثل السجاير ومنتجات المطاحن والزيوت النباتية والحلويات نسبة لا تتعدى (١٠٪) في المتوسط من قيمة الصادرات الوطنية.

---

(١) سيقتصر التحليل على الصادرات الوطنية من السلع لان المعاد تصديره من المستوردات يحقق اعادة جزء من النقد الاجنبي مساويا لما يعاد تصديره من المستوردات بالاضافة الى دورها في تنشيط قطاع الخدمات، ولكنه لا يساهم مباشرة في التنمية الاقتصادية.

(٢) دائرة الاحصاءات العامة، تحليل تدفق السلع في الاقتصاد الاردني — المستوردات ١٩٧٨، ص ٢١.

(٣) تضاعفت قيمة صادرات الفوسفات اكثر من ٤٥ مرة خلال الفترة ١٩٥٣—١٩٦٤، فبعد ان كانت ٥٠ ألف دينار عام ١٩٥٣، ارتفعت الى ٢ر٤ مليون دينار في عام ١٩٦٤. وبالنسبة للصادرات الزراعية فقد شكلت البندورة والبطيخ نسبة تراوحت بين (٤٠٪—٥٠٪) من الصادرات الزراعية. انظر:
دائرة الاحصاءات العامة، بعض الآثار الاقتصادية للتجارة الخارجية على الاقتصاد الاردني (١٩٥٠—١٩٦٦)، ص ص ٦١—٦٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتشكل البلدان العربية السوق الرئيسي للصادرات الاردنية وخاصة السلع الزراعية ، وتشير الاحصاءات الى ان معدل الصادرات للبلدان العربية يبلغ (٦٦٪) خلال تلك الفترة(١).

المستوردات السلعية :

تطور التركيب السلعي للمستوردات خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦٤ واصبحت السوق الاردنية تستورد انواعا جديدة من السلع التي اخذت قيمتها في الازدياد المستمر ولم تنخفض الا في عام ١٩٦١ بسبب التحسن الكبير في الموسم الزراعي لذلك العام(٢).

وشكلت السلع الاستهلاكية النسبة الكبرى من المستوردات حيث بلغت حوالي (٧٨٪) عام ١٩٥٠ ، ولكنها اتجهت نحو الانخفاض حتى وصلت الى حوالي (٥٠٪) عام ١٩٦٤ (٣) ، علما بأنها ازدادت من حيث القيمة المطلقة . ويعتبر انخفاض الاهمية النسبية للسلع الاستهلاكية المستوردة انعكاسا لحقيقة تغير التركيب السلعي للمستوردات ، حيث ازدادت المستوردات من السلع الانتاجية والمواد الخام .

---

(١) دائرة الاحصاءات العامة ، تحليل تدفق السلع في الاقتصاد الاردني ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .

(٢) بلغت قيمة الانتاج الزراعي ١١٫٦ مليون دينار في عام ١٩٦١ ، وقد قفزت الى ٢٥٫٣ مليون دينار في عام ١٩٦٦ بزيادة نسبتها حوالي (١١٨٪) .
انظر : فهد الفانك ، القطاع الزراعي في الاردن — بنيته ، دوره مشاكله ، تقييمه ، (بيروت : مطابع دار الغد ، ١٩٧٠) ص ٢٨ .

(٣) البنك المركزي الاردني ، النشرة الفصلية رقم ١ ، السنة الثانية ١٩٦٦ ، ص ١١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وشكلت السلع الانتاجية الرأسمالية المستوردة نسبة ضئيلة في اوائل الخمسينات، ولكنها ارتفعت تدريجيا حتى وصلت (١٢٫٤٪) من مجمل المستوردات في عام ١٩٥٨ وحافظت على نفس المستوى حتى عام ١٩٦١ [1]. ويرجع السبب في زيادة استيراد السلع الرأسمالية خلال تلك الفترة الى تأسيس عدد من الصناعات الرئيسة الكبرى مثل مصانع الاسمنت ومصفاة البترول وتوسيع اعمال شركة مناجم الفوسفات بالاضافة الى نشاط استيراد المعدات اللازمة في حقل الانشاءات.

وبالنسبة للسلع الوسيطة والمواد الأولية، فقد بلغت اهميتها النسبية اوجها عام ١٩٦٣ حيث شكلت حوالي (٢٩٪) من مجمل المستوردات[2]. مع ان هذه النسبة بدأت متدنية واخذت بالازدياد المستمر (باستثناء بعض السنوات) وذلك بسبب اعتماد الصناعات التي تم تأسيسها او توسيعها خلال تلك الفترة على استخدام المواد الخام والوسيطة المستوردة مثل تكرير البترول.

وفيما يتعلق بمصدر المستوردات، فقد شكلت نسبتها من دول أوروبا الغربية ما بين (٣٨٪-٥٥٪) خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٦٤، تليها الدول العربية والتي بلغت نسبة المستوردات منها ما بين (١٧٪-٢٣٪) من مجمل قيمة المستوردات.

---

(١) دائرة الاحصاءات العامة، بعض الآثار الاقتصادية للتجارة الخارجية على الاقتصاد الاردني (١٩٥٠-١٩٦٦)، مصدر سابق، ص ٢٤.

(٢) دائرة الاحصاءات العامة، تحليل تدفق السلع في الاقتصاد الاردني - المستوردات ١٩٦٨، مصدر سابق، ص ١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٦)

الميزان التجارى للفتـــرة ١٩٥٠ — ١٩٧٩

(بالمليون دينار)

السنة	الصـــادرات			المستوردات	الميزان التجارى	نسبة مجموع الصادرات الى المستوردات ٪
	الوطنية	المعاد تصديرها	المجموع			
١٩٥٠	١ر٥	—	١ر٥	١٠ر٨	— ٩ر٣	١٤ر٦
١٩٥١	١ر٠	٠ر٤	١ر٤	١٥ر٦	— ١٤ر٢	٩ر٣
١٩٥٢	١ر٣	٠ر٣	١ر٦	١٧ر٣	— ١٥ر٧	٨ر٨
١٩٥٣	١ر٩	٠ر٢	٢ر١	١٨ر٤	— ١٦ر٣	١١ر٤
١٩٥٤	٢ر٤	٠ر٤	٢ر٨	١٩ر٨	— ١٧ر٠	١٤ر٢
١٩٥٥	٢ر٦	٠ر٣	٢ر٩	٢٧ر١	— ٢٤ر٢	١٠ر٦
١٩٥٦	٤ر٤	٠ر٦	٥ر٠	٢٧ر٨	— ٢٢ر٨	١٧ر٨
١٩٥٧	٤ر٣	١ر٢	٥ر٥	٣٠ر٤	— ٢٤ر٩	١٨ر٢
١٩٥٨	٣ر١	٠ر٤	٣ر٥	٣٤ر٠	— ٣٠ر٥	١٠ر٤
١٩٥٩	٣ر١	٠ر٣	٣ر٤	٤٠ر٣	— ٣٦ر٩	٨ر٥
١٩٦٠	٣ر٥	٠ر٥	٤ر٠	٤٢ر٩	— ٣٨ر٩	٩ر٢
١٩٦١	٤ر٣	١ر٠	٥ر٣	٤١ر٩	— ٣٦ر٦	١٢ر٣
١٩٦٢	٤ر٩	١ر٠	٥ر٩	٤٥ر٦	— ٣٩ر٧	١٣ر٠
١٩٦٣	٥ر٥	١ر٠	٦ر٦	٥٤ر١	— ٤٧ر٥	١٢ر١
١٩٦٤	٧ر٠	١ر٧	٨ر٧	٥٠ر٣	— ٤١ر٦	١٧ر٣
١٩٦٥	٧ر٨	٢ر٢	١٠ر٠	٥٦ر١	— ٤٦ر١	١٧ر٨
١٩٦٦	٨ر٨	١ر٦	١٠ر٤	٦٨ر٢	— ٥٧ر٨	١٥ر٣
١٩٦٧	١٠ر٠	١ر٣	١١ر٣	٥٥ر١	— ٤٣ر٧	٢٠ر٦
١٩٦٨	١٢ر٢	١ر٢	١٤ر٣	٥٧ر٥	— ٤٣ر٣	٢٤ر٨
١٩٦٩	١٢ر٠	٢ر٨	١٤ر٨	٦٧ر٨	— ٥٣ر٠	٢١ر٨
١٩٧٠	٩ر٣	٢ر٩	١٢ر٢	٦٥ر٩	— ٥٣ر٧	١٨ر٥
١٩٧١	٨ر٨	٢ر٦	١١ر٤	٧٦ر٩	— ٦٥ر٢	١٥ر٠
١٩٧٢	١٢ر٦	٤ر٤	١٧ر٠	٩٥ر٣	— ٧٨ر٠	١٧ر٨
١٩٧٣	١٤ر٠	٥ر٠	١٩ر٠	١٠٨ر٢	— ٨٩ر٠	١٧ر٥
١٩٧٤	٣٩ر٤	١٠ر٣	٤٩ر٧	١٥٦ر٥	— ١٠٦ر٨	٣١ر٨
١٩٧٥	٤٠ر١	٨ر٨	٤٨ر٩	٢٣٤ر٠	— ١٨٥ر١	٢٠ر٩
١٩٧٦	٤٩ر٦	١٩ر٢	٦٨ر٨	٣٣٩ر٥	— ٢٧٠ر٧	٢٠ر٣
١٩٧٧	٦٠ر٣	٢١ر٨	٨٢ر١	٤٥٤ر٤	— ٣٧٢ر٣	١٨ر١
١٩٧٨	٦٤ر١	٢٦ر٨	٩٠ر٩	٤٥٨ر١	— ٣٦٨ر٠	١٩ر٨
١٩٧٩	٨٢ر٦	٣٨ر٣	١٢٠ر٩	٥٨٩ر٥	— ٤٦٨ر٦	٢٠ر٥
المعدل						١٦ر٣٪

المصدر: ١ — دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية لعام ١٩٧٩، ص ٢، ٣

٢ — البنك المركزى، النشرات الاحصائية الشهرية كانون اول ١٩٦٩، كانون اول ١٩٧٤

تشرين ثاني ١٩٧٩، التقرير السنوى السادس عشر لعام ١٩٧٩، ص ٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا ـ الصادرات والمستوردات السلعية خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٩:-

تطور الصادرات والمستوردات:

شهدت قيمة الصادرات الوطنية تطورا ملحوظا خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٩ وتضاعفت حوالي ١٢ مرة (الجدول رقم٧) فبعد ان كانت ٧ مليون دينار عام ١٩٦٤ ارتفعت الى ٨٢ر٦ مليون دينار عام ١٩٧٩، وبلغ معدل نموها السنوي (٢٣ر٤٪)، وزادت مساهمتها في الناتج القومي الصافي من (٥٪) الى (٧٪) خلال نفس الفترة، وهذا يدلل على تزايد الاهمية النسبية للصادرات في الدخل القومي.

أما المستوردات فقد بلغ معدل نموها السنوي (١٧ر٦٪)، وزادت نسبتها الى الدخل القومي من (٣٥ر٦٪) الى (٧٦ر١٪) ما بين عامي ١٩٦٤، ١٩٧٩، وحقق الميل المتوسط للاستيراد [١] ارتفاعا مضطردا.

وقد تأثرت المستوردات ـ شأنها في ذلك شأن الصادرات ـ بظروف الحرب مع اسرائيل والاحداث الداخلية في الاردن بين عامي ١٩٦٧-١٩٧٢، مما أدى الى زعزعة حركة الاستيراد خلال هذه الفترة، ولكنها عادت واستردت عافيتها بعد ذلك، وخاصة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٦ حيث بلغ معدل الزيادة السنوية (٤٥٪)، ويمكن ان تعزى هذه الزيادة الى العوامل التالية[٢]:

١ ـ قصور الانتاج المحلي عن مجاراة الزيادة في الطلب والذي نجم عن الانفاق التنموي والزيادة الكبيرة في تدفق حوالات الاردنيين العاملين في الخارج.

---

(١) الميل المتوسط للاستيراد = $\frac{\text{قيمة المستوردات}}{\text{الناتج القومي الاجمالي}} \times ١٠٠$ (الملحق رقم٩)

انظر:
Charles B. Millham, Rationalization of Imports in Jordan (Royal Scientific Society, Economic Department, 1977), p. 69.

(٢) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الحادي عشر ١٩٧٤، ص ص ٥١-٥٢.
وكذلك التقرير السنوي الثاني عشر ١٩٧٥، ص ٥١ - ٥٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ - استمرار الارتفاع العالمي في اسعار السلع(١).

٣ - الحاجة الملحة لاستيراد السلع الانتاجية التي فرضتها متطلبات تنفيذ خطط التنمية.

٤ - زيادة كميات وقيم النفط الخام المستورد بنسب كبيرة.

٥ - تناقص حجم السلع الواردة من الضفة الغربية عبر الجسرين، وارتفاع كلفة الانتاج في الضفة الغربية انعكاسا للوضع الاقتصادي في فلسطين المحتلة.

٦ - تأثر الاردن كبقية الدول النامية بانماط الاستهلاك السائدة في الدول المتقدمة وذلك بزيادة المستوردات من السلع الفاخرة والترفيه الباهظة التكاليف، وبروز أهمية دور الاعلان التجاري في تفجير طاقات الاستهلاك خصوصا دور التلفاز في تكييف اذواق المستهلكين.

ومع ان الاتجاه العام لكل من الصادرات والمستوردات يسير نحو الزيادة فانه لا بد من التعرف على طبيعة التغير الذي حدث وذلك بالنظر الى نصيب السلع الرئيسة المكونة لها والوزن النسبي لكل مجموعة من السلع من حيث الزيادة او النقص لان الزيادة المطلقة قد تخفي بين ثناياها مشكلة هامة يعاني منها الاقتصاد وهي مشكلة التجميع Aggregation(٢).

---

(١) تشير الارقام القياسية لمستوردات الاردن الى ان معدلات تزايد الاسعار خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٧٥ كانت تفوق كثيرا معدلات تزايد الكميات المستوردة، فقد ارتفع الرقم القياسي لاسعار المستوردات ليبلغ (٢٥٢٪) في عام ١٩٧٥ بالمقارنة مع سنة الاساس ١٩٦٩، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة (١٥٣٪) تقريبا عن سنة الاساس ١٩٦٩. انظر:
البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، تشرين أول ١٩٨٠، جدول رقم ٣٣.

(٢) محمد احمد صقر، مصدر سابق، ص ٨١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٧)

الصادرات الوطنية السلعية والمستوردات السلعية للفترة ١٩٦٤-١٩٧٩

(بالمليون دينار)

السنة	الصادرات الوطنية السلعية	نسبة النمو السنوي ٪	الرقم القياسي للصادرات الوطنية السلعية ١٠٠=١٩٦٤	المستوردات	نسبة النمو السنوي ٪	الرقم القياسي للمستوردات ١٠٠=١٩٦٤
١٩٦٤	٧ر٠	٢٧ر٠	١٠٠	٥٠ر٤	-٦ر٨	١٠٠
١٩٦٥	٧ر٨	١٠ر٦	١١٠ر٦	٥٦ر١	١١ر٣	١١١ر٣
١٩٦٦	٨ر٨	١٣ر٠	١٢٤ر١	٦٨ر٢	٢١ر٦	١٣٥ر٣
١٩٦٧	١٠ر٠	١٤ر٠	١٤٢ر٤	٥٥ر١	-١٩ر٢	١٠٦ر٣
١٩٦٨	١٢ر٢	٢١ر١	١٧٣ر٦	٥٧ر٥	٤ر٤	١١٤ر١
١٩٦٩	١١ر١	-٢ر١	١٦٩ر٩	٦٧ر٨	١٧ر١	١٣٤ر٥
١٩٧٠	٩ر٣	٢١ر٨	١٣٢ر١	٦٥ر١	-٢ر٨	١٣٠ر٨
١٩٧١	٨ر٨	٥ر٤	١٢٥ر٧	٧٦ر٦	١٦ر٢	١٥٢ر٠
١٩٧٢	١٢ر٦	٤٣ر٠	١٧٩ر٨	٩٥ر٣	٢٤ر٤	١٨٩ر١
١٩٧٣	١٤ر٠	١١ر١	١٩٩ر٨	١٠٨ر٢	١٣ر٥	٢١٤ر٧
١٩٧٤	٣٩ر٤	١٨١ر٥	٥٦٢ر٤	١٥٦ر٥	٤٤ر٦	٣١٩ر٥
١٩٧٥	٤٠ر١	١ر٨	٥٧٢ر٤	٢٣٤ر٩	٤٩ر٥	٤٦٤ر٣
١٩٧٦	٤٩ر٦	٢٣ر٥	٧٠٦ر٧	٣٣٩ر٥	٤٥ر٠	٦٧٣ر٦
١٩٧٧	٦٠ر٣	٢١ر٧	٨٥٩ر٨	٤٥٤ر٤	٣٣ر٨	٩٠١ر٩
١٩٧٨	٦٤ر١	٦ر٤	٩١٤ر٦	٤٥٩ر٩	١ر٠	٩١٠ر٧
١٩٧٩	٨٢ر٦	٢٨ر٧	١١٧٧ر٤	٥٨٩ر٥	٢٧ر٦	١١٦٩ر٦
المعدل		٢٣ر٤			١٧ر٦	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية لعام ١٩٧٩، ص ص ٢-٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هيكل الصادرات الوطنية:

في الوقت الذى تصدر فيه الدول الصناعية مجموعة واسعة من السلع فان صادرات الدول النامية لا تشمل في العادة الا عددا ضئيلا من المنتجات، وتدل البيانات على أن سلعة واحدة فقط تشكل اكثر من (٥٠٪) من حصيلة صادرات نصف الدول النامية، بينما تشكل ثلاث سلع اكثر من (٦٠٪) من حصيلة صادرات ثلاثة ارباع هذه الدول وأن (٨٠٪) من حصيلة صادرات الدول النامية يتأتى من منتجات اولية، وتشكل عائدات الصادرات الزراعية اكثر من نصف عائدات الصادرات في حوالي ٥٠ دولة نامية(١).

ولا يختلف الوضع في الاردن عما سبق ذكره، وكما سبق ذكره آنفا، كانت السلع الزراعية تشكل حوالي (٥٠٪) من حصيلة الصادرات ثم أصبح الفوسفات يشكل اكثر من (٣٠٪) بعد ان كانت اهميته النسبية في الصادرات الوطنية لا تتجاوز (٥٪) خلال النصف الاول من الخمسينات.

ويشير التركيب السلعي للصادرات الوطنية الى احتلال السلع الاستهلاكية المرتبة الاولى من حيث اهميتها النسبية (الجدول رقم٨) حيث بلغ معدلها (٥٣ر٤٪) خلال فترة الدراسة، وفي حين ان الاهمية النسبية لهذه المجموعة من السلع لم تقل عن (٥٠٪) تقريبا لمعظم السنوات، الا أنها شهدت انخفاضا ملحوظا خلال سنتي ١٩٧٤، ١٩٧٥ حيث بلغت الاهمية النسبية (٣٥ر٢٪، ٣٩ر٩٪) على التوالي، ويرجع السبب في ذلك الى تعاظم الاهمية النسبية للصادرات من المواد الخام خلال هاتين السنتين حيث ارتفعت قيمتها بما نسبته (٢٩ر٤٪) خلال عام ١٩٧٤ وزادت مساهمتها في الصادرات من (٣٨٪) الى (٥٢ر٧٪) (٢).

واحتلت حصيلة المواد الخام المرتبة الثانية من حيث اهميتها النسبية في الصادرات الوطنية حيث بلغ معدل مساهمتها (٣٨ر٤٪) خلال الفترة ١٩٦٤ — ١٩٧٩، الا أنها سجلت انخفاضا ملموسا خلال السنوات ١٩٧٠—١٩٧٢ نتيجة الاحداث الداخلية واغلاق الحدود السورية الاردنية التي أثرت على تصدير الفوسفات الى لبنان ودول أوروبا (٣).

وتجدر الاشارة الى ان الصادرات من الفوسفات شكلت ما نسبته (٨٦ر٨٪) في المتوسط من المواد الخام المصدرة خلال الفترة ١٩٧٠—١٩٧٩.

---

(١) بكرى طه عطية، تمويل الصادرات(مركز البحوث الادارية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، تموز ١٩٧٨)، ص ١٠.

(٢) البنك المركزى الاردني، التقرير السنوى الحادى عشر ١٩٧٤، ص ٥٤.

(٣) البنك المركزى الاردني، التقرير السنوى الثامن ١٩٧١، ص ص ٤٩—٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (٨)

التركيب السلعي للصادرات الوطنية *حسب الاغراض الاقتصادية للفترة ١٩٦٤-١٩٧١

(بالمليون دينار)

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	المعدل
الصادرات الوطنية	٧٫٠	٧٫٨	٨٫٨	١٠٫-	١٢٫٢	١١٫١	٩٫٣	٨٫٨	١٤٫٠	٣١٫٤	٤٠٫١	٤١٫٣	٦٠٫٣	٦٤٫١	٨٢٫٦	
الاهمية النسبية ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
السلع الاستهلاكية	٤٫١	٤٫٧	٤٫٧	٥٫٦	٦٫١	٧٫١	٦٫٠	٥٫٥	٦٫٨	١٣٫٨	١٦٫٠	٢٥٫٤	٣٣٫٢	٣٣٫٦	٤٥٫٠	
الاهمية النسبية ٪	٥٨٫٦	٦٠٫٣	٥٤	٥٨٫١	٥٦٫٨	٥٦٫٥	٦٥٫٠	٦٢٫٨	٤٨٫٧	٤٤٫٠	٣٩٫٦	٥١٫٣	٥٣٫٤	٥٠٫١	٥٠٫٨	٥٣٫٤
المواد الخام	٢٫٨	٢٫٨	٣٫٧	٣٫٨	٤٫٦	٤٫٦	٢٫٦	٢٫٥	٣٫١	٤٫٥	٢٠٫٨	٢١٫١	٢٠٫٦	١٣٫٣	٢٦٫٧	
الاهمية النسبية ٪	٤٠٫٠	٣٦٫٠	٤١٫٠	٣٨٫٠	٣٧٫١	٤٨٫٢	٢٧٫٧	٢٧٫٩	٣١٫٣	٣٨٫٠	٥٢٫٧	٤٤٫٥	٣٤٫١	٣٦٫٣	٣٦٫٠	٣٨٫٤
السلع الرأسمالية	١٫٠	٢٫٣	٢٫٤	٠٫٣	٠٫٧	٠٫٢	٠٫٧	٠٫٨	٢٫٥	١٫٨	٤٫٨	٢٫١	٧٫٥	٨٫٢	١٠٫١	
الاهمية النسبة ٪	١٤٫١	٣٫٠	٢٫١	٢٫٦	٢٫٥	١٫١	٧٫٣	١٫١	١١٫٥	١٣٫٠	١٢٫١	٤٫٢	١٢٫٥	١٢٫٨	١٣٫٢	٨٫١
مواد غير داخلة في مكان آخر	٥٢٫٠	٤٧٫٠	٥١٫٠	٤٫٠	٤٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
الاهمية النسبية ٪	١٫٧	١٫٦	١٫٥	١٫٣	١٫٤	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠

المصدر : البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية المجلد الخامس العدد ١٢ كانون اول ١٩٦٩ ، والنشرة الاحصائية الشهرية المجلد العاشر العدد ١٢ كانون الاول ١٩٧٤ للسنوات ٦٩-٧٣ والنشرة الاحصائية الشهرية المجلد الخامس عشر العدد ١١ تشرين ثاني ١٩٧١ للسنوات ٧٤-٧٨ ، والتقرير السنوي السادس عشر لعام ١٩٧١ ، صفحة ٧٥

(*) النسب مقربة لاول رقم عشري .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما حصيلة الصادرات الوطنية من السلع الرأسمالية[1] فقد نمت لتصل الى (١٠٫٩٪) في عام ١٩٧٩ بعد ان كانت تشكل (٤٫٢٪) في عام ١٩٦٤، وبلغ المعدل السنوي لمساهمتها النسبية في الصادرات الوطنية (١٫٨٪) خلال فترة الدراسة.

ولاظهار طبيعة التركيب السلعي للصادرات الوطنية فقد تم تصنيفها الى ثلاثة اقسام رئيسة (الملحق رقم ٥):

الاول - صادرات تعدينية وصناعية منها الفوسفات، مصنوعات شجارة معدة للابنية، سجاير، أدوية ومستحضرات طبية، اجواخ وجلود.

الثاني - صادرات زراعية منها البندورة، الحمضيات، الباذنجان، الكوسا، الخيار.

الثالث - صادرات اخرى وتشتمل على صادرات مصنعة مثل منتجات المطاحن والاغذية المحفوظة والمشروبات والاعلاف... الخ.

وتشير الاحصاءات الى ان غالبية الصادرات الوطنية تتكون من سلع تعدينية بشكل رئيسي وبعض السلع الصناعية، وقد بلغت مساهمة قيمة السلع التعدينية والصناعية الى قيمة الصادرات الوطنية (٥٥٫٧٪) في المتوسط خلال السنوات العشر الاخيرة، تليها قيمة الصادرات الزراعية حيث بلغت نسبتها (٢٣٫٨٪) في المتوسط، أما مجموعة الصادرات الاخرى والتي تضم صادرات مصنعة مختلفة فقد بلغ معدل اهميتها النسبية حوالي (٢٠٫٥٪)، وتراوحت نسبتها خلال فترة الدراسة ١٩٦٤-١٩٧٩ بين (٦٪-٢٨٫٥٪) مما يدل على عدم دقة التقسيم المتبع في توزيع الصادرات الوطنية، وبالتالي فان الاهمية النسبية للمجموعات الثلاث لا تعكس التصنيف الصحيح، وللتغلب على هذه المشكلة فان دراسة التغير الذي طرأ على السلع الرئيسة ضمن المجموعة الاولى والثانية يكون اكثر وضوحا.

ويبين (الملحق رقم٦) نصيب ثلاث من السلع الرئيسة المكونة للصادرات الوطنية وهي الفوسفات، البندورة والحمضيات حيث تشكل حوالي (٥٠٪) من اجمالي الصادرات الوطنية.

---

(١) تتكون السلع الرأسمالية بشكل رئيسي من مواد البناء (البلاط، الرخام، الطوب وغيرها)، بالاضافة الى بعض المعدات والاجهزة الكهربائية البسيطة. وقد شكلت مواد البناء ما نسبته حوالي (٩٠٪) من اجمالي حصيلة السلع الرأسمالية خلال عامي ١٩٧٨، ١٩٧٩، انظر:
البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، تشرين ثاني ١٩٨٠، جدول رقم ٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ — الفوسفات : يقع تصنيفها ضمن الصادرات التعدينية وبلغت نسبتها من الصادرات الوطنية (٣٣ر٤٪) في المتوسط خلال فترة الدراسة ١٩٦٤—١٩٧٩. ويمكن القول انه لم يطرأ أي تغير جوهري على الوزن النسبي للفوسفات المصدر، ففي حين بلغت الاهمية النسبية (٣٣ر٧٪) في عام ١٩٦٤، بقيت في حدود هذه النسبة، وان التغير الملموس حصل خلال عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥ حيث بلغت الاهمية النسبية (٤٩ر٥٪) و (٤٨ر٥٪) على التوالي بسبب زيادة الطلب على الفوسفات الاردني مصحوبا بارتفاع الاسعار العالمية كما اسلفنا سابقا، وفيما عدا ذلك فقد تراوحت النسبة بين (٢٤٪—٣٨٪) خلال فترة الدراسة.

٢ — البندورة : حدث انخفاض ملموس على الاهمية النسبية لصادرات البندورة بعد أن كانت المادة الرئيسة في مجموعة الصادرات الوطنية، فقد انخفضت هذه الاهمية من (١٦ر٥٪) (خلال الفترة ١٩٦٤—١٩٧١) الى (٢ر٥٪) خلال الفترة ١٩٧٢—١٩٧٩.

٣ — الحمضيات : طرأ تطور كبير على صادرات الاردن من الحمضيات فبعد ان كانت تمثل (١٪) من الصادرات الوطنية في عام ١٩٦٤ قفزت الى (١٧ر١٪) في عام ١٩٧٦، وبلغ معدل اهميتها النسبية (٣ر٣٪) من اجمالي الصادرات الوطنية خلال الفترة ١٩٦٤—١٩٦٩، ارتفع الى (١١ر٣٪) خلال الفترة اللاحقة ١٩٧٠—١٩٧٩، ويعود ذلك الى تصدير حمضيات قطاع غزه عن طريق الاردن.

وهكذا فقد حافظت الاهمية النسبية للسلعتين معا على نفس المستوى تقريبا، بمعنى ان تناقص الاهمية النسبية للبندورة صحبه تزايد في الاهمية النسبية للحمضيات.

أما بالنسبة للصناعات التصديرية [1] فقد تضاعف العائد منها ثلاثين مرة، فبعد ان كانت ١ر١ مليون دينار عام ١٩٦٤ قفزت الى ٣٣ر١ مليون دينار عام ١٩٧٩ (الجدول رقم ٩) وارتفعت نسبتها الى الصادرات الوطنية من (١٥ر٧٪) الى (٤١ر١٪) خلال هذه الفترة، وبينما كان معدل نسبتها للصادرات (١٦ر٦٪) للفترة ما بين ١٩٦٤—١٩٧٠ تضاعف هذا المعدّل الى (٣١ر٨٪) في المتوسط خلال الفترة اللاحقة ١٩٧١—١٩٧٩.

---

(١) تضم الصناعات التصديرية في الاردن صناعات عديدة أهمها المشروبات والتبغ، زيوت وشحوم حيوانية ونباتية، مواد كيماوية بما فيها الادوية والصابون والمنظفات الكيماوية، الآت ومعدات مختلفة، البطاريات وصناعات مختلفة منها البلاستيك والسجاد والجلود والألبسة والاغذية المحفوظة. انظر:
محمد عميرة ومحمد الصمادي، تنمية الصادرات الصناعية في الاردن (الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، ١٩٧٩)، ص٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٩)

الصناعات التصديرية والصادرات الوطنية للفترة ١٩٦٤–١٩٧٤

(بالمليون دينار)

السنة	الصادرات الصناعية (١)	الصادرات الوطنية (٢)	نسبة الصادرات الصناعية الى الصادرات الوطنية ٪
١٩٦٤	١ر١	٧ر٠	١٥ر٧
١٩٦٥	١ر٠	٧ر٨	١٢ر٨
١٩٦٦	١ر٠	٨ر٨	١١ر٤
١٩٦٧	١ر٥	١٠ر٠	١٥
١٩٦٨	٢ر٠	١٢ر٢	١٦ر٤
١٩٦٩	٢ر٥	١٢ر٠	٢١
١٩٧٠	٢ر٢	٩ر٣	٢٣ر٧
١٩٧١	٢ر٧	٨ر٨	٣٠ر٧
١٩٧٢	٤ر١	١٢ر٦	٣٢ر٥
١٩٧٣	٤ر٥	١٤ر٠	٣٢ر١
١٩٧٤	٩ر٧	٣١ر٤	٢٥ر١
١٩٧٥	٩ر٥	٤٠ر١	٢٣ر٧
١٩٧٦	١٢ر٤	٤٩ر٦	٢٥ر١
١٩٧٧	٢٠ر٧	٦٠ر٣	٣٤ر٠
١٩٧٨	٢٧	٦٤ر١	٤٢ر١
١٩٧٩	٣٣ر٩	٨٢ر٦	٤١ر١
المعدل			٢٥ر٢

المصدر : البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، كانون أول ١٩٦٤ الجدول رقم (١٨) كانون أول ١٩٧٤ جدول رقم (٢٤) ، تشرين ثاني ١٩٧٩ ، جدول رقم (٢٧) ، تشرين ثاني ١٩٨٠ جدول رقم (٢٨) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوزيع الجغرافي للصادرات:

من خلال دراستنا للتوزيع الجغرافي للصادرات (الجدول رقم ١٠) نستنتج ما يلي :

١ - تمثل الدول العربية السوق الرئيسة للصادرات الوطنية بسبب قرب هذه الدول وقيام السوق العربية المشتركة(١) والاتفاقات الثنائية المتعددة مما يزيد في درجة توجه الصادرات نحو المنطقة العربية، وتراوحت الاهمية النسبية للصادرات الوطنية للدول العربية (٦٥٪) في المتوسط خلال فترة الدراسة، وتعتبر السعودية والعراق وسوريا والكويت أهم الاسواق العربية في التصدير.

وبلغت نسبة الصادرات في المتوسط الى دول السوق العربية المشتركة (٣٦٫٧٪) من مجموع الصادرات الوطنية السلعية خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٩، فقد شهدت الصادرات الى هذه الدول رواجا خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٣ حيث بلغت النسبة (٤٤٪) في المتوسط ثم انحدرت الى (٢٥٪) خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٧ بسبب زيادة التصدير للدول الاخرى وارتفاع أسعار الفوسفات في الاسواق العالمية، بينما بلغ معدل نسبة الصادرات الى بقية الدول العربية (من غير دول السوق العربية) (٢٨٪) من الصادرات الوطنية السلعية خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٩، وتمثل السعودية المركز الاول بين هذه الدول حيث يصدر اليها اكثر من نصف الصادرات الوطنية تقريبا التي تصدر الى بقية الدول العربية. وتتكون معظم الصادرات الى الدول العربية من المنتجات الزراعية كالخضروات والفواكه والسلع المصنعة كالسجاير والورق والاثاث والبطاريات وغيرها.

---

(١) جاء قرار انشاء السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤ بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وقد انضمت اليه خمس دول هي الاردن، سوريا، مصر، العراق والكويت. وانضمت بعد ذلك اليمن الشمالية والسودان.

وقد هدفت السوق العربية المشتركة الى حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية وحرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

كذلك نصت الملاحق التابعة لاتفاقية السوق على تحرير الصادرات الزراعية من الرسوم الجمركية خلال فترة خمس سنوات، والصادرات الصناعية خلال فترة عشر سنوات، وحددت تكلفة الانتاج المحلية الداخلة في الصناعة بنسبة (٤٠٪) على الاقل من اجمالي التكلفة الصناعية، انظر:

يحيى عودكي، السوق العربية المشتركة (منشورات وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٧٠) ص ص ١٧١-١٧٧، ص ص ١٩٩-٢٠٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٠)

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية للفترة ١٩٦٤ — ١٩٧١

موزعة على اهم الدول والتكتلات الاقتصادية

(مليون دينار)

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المعدل
الصادرات الوطنية	٧٫٠	٧٫٨	٨٫٨	١٠٫٠	١٢٫٢	١١٫١	٩٫٣	٨٫٨	١٢٫٦	١٤٫٠	٣١٫٤	٤٠٫١	٤٥٫٦	٦٠٫٣	٦٤٫١	٨٢٫٢	
الاهمية النسبية ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول السوق العربية المشتركة	٢٫٥	٢٫٤	٣٫٧	٤٫٠	٥٫١	٤٫٣	٥٫٠	٤٫١	٦٫٠	٨٫٧	١٤٫٤	١٣٫٤	١٦٫٤	٢٠٫٦	٣٠٫٤		
الاهمية النسبية ٪	٣٦٫١	٣١٫٤	٤٧٫٤	٣٥٫١	٤١٫٦	٤٣٫٠	٤٣٫٤	٤٣٫٣	٤٣٫٨	٤٢٫١	٣٣٫٢	٢٧٫٠	٢٧٫٢	٣٣٫٢	٣٥٫٨	٣٦٫٧	
بقية الدول العربية	١٫٢	١٫٢	٢٫٠	٢٫٤	٣٫١	٢٫٩	٢٫٦	٣٫٨	٤٫١	٤٫٧	٧٫٥	١٠٫٥	١٤٫٦	٢٢٫٠	٢٥٫٤		
الاهمية النسبية ٪	٢٥٫٣	٢٧٫٣	١٥٫٤	٢٤٫٥	٢٥٫٦	٢٧٫٤	٣٠٫٧	٣٠٫١	٢٤٫٦	٢٤٫١	١٨٫٦	٢١٫٣	٢٢٫٦	٣٤٫٢	٣٠٫٧	٢٨٫٢	
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	٠٫٢	٠٫٣	٠٫٤	٠٫٨	٠٫١	—	—	—	٠٫١	٠٫٢	٠٫٢	٢٫٥	١٫٩	١٫٣	١٫١		
الاهمية النسبية ٪	٢٫٥	٤٫٢	٥٫٧	٧٫٦	٠٫٤	—	—	—	٠٫٢	٠٫٤	٤٫١	٥٫١	١٫٤	٢٫١	١٫٤	٢٫٣	
البلدان الاشتراكية	٠٫١	١٫١	١٫٢	٠٫٩	١٫٢	١٫٤	١٫٢	٠٫٦	٠٫٣	٣٫٠	٦٫٤	٧٫٣	٤٫٢	٦٫٤	٥٫٣		
الاهمية النسبية ٪	١٫٨	١٫٤	١٫٢	٨٫٨	٩٫٨	١١٫٨	١٢٫٩	٧٫١	٣٫٢	٢٫٥	٥٫٢	١٦٫٠	١٤٫٧	٦٫٩	١٠٫٠	٦٫٥	١٠٫٠
الهند	٠٫٥	٠٫٦	١٫٣	١٫٤	١٫٩	١٫٥	٠٫٣	١٫٠	١٫٤	١٫٢	٦٫٦	٢٫٠	١٫٧	٣٫٩	٣٫٥	٦٫١	
الاهمية النسبية ٪	٧٫٣	٧٫٩	١٧٫٢	١٤٫٣	١٥٫٤	١٢٫٧	٢٫٧	١٠٫١	١١٫١	٨٫٥	١٦٫٧	٤٫١	٣٫٤	٦٫٤	٥٫٦	٧٫٤	٩٫٥
اليابان	٠٫١	٠٫١	—	—	—	—	—	٠٫٢	٠٫٦	٠٫٧	٣٫٨	١٫٩	١٫٩	٢٫٦	١٫٨	٢٫٩	
الاهمية النسبية ٪	١٫٤	١٫٣	—	—	—	—	—	٠٫٢	٠٫٥	٠٫١	١٫٦	٤٫٧	٣٫٨	٤٫٤	٢٫٨	٣٫٥	٢٫٩
البلدان الاخرى	٠٫٥	٠٫٢	٠٫٤	٠٫٨	٠٫٥	٠٫٧	٠٫٤	١٫٠	١٫٧	١٫٥	٨٫٥	١٠٫٤	١٢٫٦	١٢٫٦	٨٫٤	١٫٣	
الاهمية النسبية ٪	٦٫٦	٣٫١	١٫٥	٤٫٤	٦٫٢	٤٫٠	٢٫٧	٣٫٤	٧٫٦	١١٫٦	٢١٫٦	٢٧٫٣	٢٤٫٦	٢١٫٦	١٣٫١	١١٫١	

المصدر: البنك المركزي الاردني ١ — النشرة الاحصائية الشهرية المجلد الخامس العدد ١٢ كانون الاول ١٩٦٤ ٢ — النشرة الاحصائية الشهرية المجلد العاشر العدد ١٢ كانون اول ١٩٧٤ ٣ — التقرير السنوي الثالث عشر ١٩٧٦ ٤ — التقرير السنوي السادس عشر ١٩٧٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ — وتأتي البلدان الاشتراكية والهند في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبة الصادرات (١٠٪) ، (٩ر٥٪) في المتوسط لكل منهما على التوالي .

٣ — تزايد نصيب اليابان تدريجيا حيث بلغت نسبة الصادرات اليها (٩ر٢٪) في المتوسط ، بينما بلغ نصيب الصادرات الى الجماعة الاوروبية (٣ر٢٪) في المتوسط ، وكان التصدير للجماعة الاوروبية شبه معدوم خلال الاعوام ١٩٦٩-١٩٧١ . (١)

هيكل المستوردات السلعية :

يعكس تركيب المستوردات الاردنية خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦٤ تغيرا ملموسا بفضل الاهتمام بالقطاع الصناعي في اواسط الخمسينات وقيام بعض الصناعات الهامة .

ويظهر الجدول (رقم ١١) التركيب السلعي والاهمية النسبية للمستوردات خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٩ والتي تقوم على أساس تقسيم السلع المستوردة حسب استعمالاتها الى المجموعة التالية :

١ — السلع الاستهلاكية وتشمل المواد الغذائية وسلع الاستهلاك الجاري والاستهلاك الدائم ، وشكلت هذه المجموعة النصيب الاكبر من المستوردات كما هو الحال في الصادرات ، ولم تقل اهميتها النسبية عن (٤٣٪) من مجمل الاستيراد حتى عام ١٩٧٤ ولكنها شهدت انخفاضا نسبيا منذ عام ١٩٧٤ حيث لم تتجاوز اهميتها النسبية (٣٩٪) حتى نهاية عام ١٩٧٩ ، وهذا يشير الى التحول النسبي في تركيب المستوردات بسبب تحسن الانتاج الزراعي وانخفاض المستوردات من المواد الغذائية المصنعة لان الزراعة استطاعت ان توفر للصناعات الغذائية حاجتها من المواد الخام الزراعية .

٢ — المواد الخام وتشمل المحروقات والوقود والمواد الخام الاخرى وقد أدت عملية اقامة الصناعات البديلة الى زيادة المستوردات من السلع الوسيطة والأولية المستوردة من حيث القيمة ، الا أن الاهمية النسبية لهذه المجموعة كانت في حدود (٢٠٪) خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٤ ولكنها حققت ارتفاعا نسبيا الى مجمل المستوردات في

---

(١) ومن الجدير بالذكر ان مادة الفوسفات تمثل اهم صادرات الاردن الى الدول غير العربية خصوصا يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وايطاليا والهند واليابان .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السنوات اللاحقة لتبلغ (٣٠٫٤٪) خلال عام ١٩٧٩ (١).

٣ — السلع الرأسمالية وتشمل الالات ومعدات النقل والالات ومعدات أخرى وسلع رأسمالية متنوعة. وقد بلغ معدل السلع الرأسمالية (٢٦٫٨٪) من المستوردات خلال الفترة ١٩٦٤—١٩٧٩، ولكن يتضح من الجدول (رقم ١١) ان استيراد السلع الرأسمالية قد شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة ١٩٧٤—١٩٧٩ حيث بلغ معدل اهميتها النسبية (٣٤٪) سنويا، ويعود ذلك الى تنفيذ العديد من مشاريع خطة التنمية الثلاثية بالاضافة الى التوسع الذي حصل في العديد من المشاريع القائمة واستيراد طائرات لمؤسسة عالية، وتشكل الالات ومعدات النقل حوالي (٥٠٪) من اجمالي المستوردات من السلع الانتاجية (٢).

مما تقدم نلاحظ ان هناك اتجاها ايجابيا يتمثل في انخفاض الاهمية النسبية لمجموعة السلع الاستهلاكية المستوردة مع انها لا تزال تحتل المرتبة الاولى بالنسبة للمستوردات الكلية، وحدوث تحسن ملموس على المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة (٣).

---

(١) وذلك بسبب الزيادة الكبيرة التي طرأت على أسعار النفط وازدياد الكميات المستوردة منه بالاضافة الى ازدياد نشاط قطاع الانشاءات وما رافقه من زيادة الطلب على مواد مختلفة كالحديد والاسمنت والمواسير والانابيب والخشب التي شكلت (٢٧٫٩٪) من الزيادة الكلية من قيمة المستوردات. انظر: البنك المركزي الاردني، التقرير السادس عشر ١٩٧٩، ص ٧٤.

(٢) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثاني عشر ١٩٧٥، ص ٥٤.
ومن الجدير بالذكر ان التصنيفات التي تظهر في النشرات الاحصائية للبنك المركزي تأخذ طبيعة السلعة اساسا للتصنيف ولا تميز بين استعمالاتها النهائية، مثال ذلك ان جميع السيارات المستوردة تصنف ضمن السلع الانتاجية سواء كانت مستوردة لغايات الاستهلاك الشخصي او لاغراض الاستثمار.

(٣) لقد بلغ معدل المستوردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية (٢٤٫٧٪) خلال الفترة ١٩٦٤—١٩٧٩ انخفضت الى (١٨٪) خلال السنوات الثلاث الاخيرة. وأما النفط الخام فلم تتجاوز حصته من المستوردات (٣٫٧٪) خلال الفترة ١٩٦٤—١٩٧٤ ارتفعت لتصل الى (٩٫٨٪) خلال السنوات اللاحقة بسبب ارتفاع اسعاره وزيادة الكميات المستوردة، وبالنسبة للمستوردات من الالات والمعدات فقد تطورت اهميتها النسبية تدريجيا خلال فترة الدراسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (١١)

التركيب السلعي للمستوردات - حسب الاغراض الاقتصادية للفترة ١٩٦٤-١٩٧٩

(بالمليون دينار)

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المعدل
المستوردات	٥٠٫٣	٥٦٫١	٦٨٫٢	٥٥٫١	٥٧٫٥	٦٧٫٨	٦٥٫٩	٧٥٫٦	٥٣٫١	١٠٨٫٢	١٥٦٫٥	٣٣٥٫٠	٥٤٤٫٤	٥٨٫٦	٥٨٫٥	٥٨٫٥	
الاهمية النسبية٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
السلع الاستهلاكية	٢٥٫٣	٢٧٫٢	٢١٫٣	٣٣٫١	٢٧٫٦	٢٣٫٦	٣٣٫٠	٣٣٫٤	٤٦٫٣	٤٦٫٥	٦٩٫٦	١٠٥٫٠	١٣٣٫٣	١٤٧٫٢	١٧٦٫٧	٢١٥٫٢	
الاهمية النسبية ٪	٥٠٫٣	٤٨٫٥	٤٥٫٦	٤٣٫٤	٤٨٫٠	٥٠٫١	٥٠٫١	٤٣٫٨	٤٣٫٦	٤٦٫٨	٤٤٫٦	٤٣٫٨	٣٩٫٣	٣٢٫٤	٣٨٫٣	٣٦٫٤	٤٤٫٠
المواد الخام	٩٫٦	١١٫٨	١٤٫٧	١٣٫٧	١٢٫٢	١٤٫٦	١٥٫٢	١٣٫٦	١٨٫٨	٢٢٫٢	٣٠٫٥	٥٧٫٢	٩٠٫٥	١٢١٫٢	١١٧٫٢	١٧٤٫٤	
الاهمية النسبية٪	١٩٫٠	٢١٫٠	٢١٫٦	٢٤٫٩	٢١٫٣	٢١٫٥	٢٣٫١	١٧٫٨	١٩٫٧	٢٠٫٥	١٩٫٢	٢٤٫٤	٢٧٫٥	٣٥٫٥	٢٥٫٠	٣٠٫٤	٢٢٫٧
السلع الرأسمالية	١٢٫٦	١٢٫٦	١٥٫١	١٤٫٨	١٣٫٦	١٥٫٣	١٣٫٤	١٧٫٦	١٨٫٦	٢٠٫٢	٤٠٫٦	٨٥٫١	١١٤٫٦	١٨٤٫٠	١٦١٫٢	١٤٣٫٦	
الاهمية النسبية٪	٢٥٫٠	٢٢٫٥	٢٢٫١	٢٦٫٨	٢٤٫٢	٢٢٫٥	٢٠٫٣	٢٣٫٠	١٩٫٥	١٨٫٧	٢٥٫٦	٢٥٫٤	٣٣٫٧	٤٠٫٥	٣٥٫١	٣٣٫٠	٢٦٫٨
مواد غير داخلة في مكان آخر	١٫٢	٤٫٥	٧٫١	٢٫٧	٣٫٨	٤٫٠	٤٫٣	٢٫٠	٦٫١	١٥٫٢	١٦٫٠	٣٫٤	١٫٦	١٫٩	٤٫٨	١٫٣	
الاهمية النسبية٪	٢٫٥	٨٫٠	١٠٫٤	٤٫٩	٦٫٥	٦٫٠	٦٫٥	٢٫٦	٩٫٦	١٤٫٠	١٠٫٢	١٫٠	٠٫٣	٠٫٣	٠٫٨	٠٫٢	٦٫٠

المصادر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية المجلد الخامس العدد ١٢ كانون اول ١٩٦٩ للسنوات ١٩٦٤-١٩٦٨ والنشرة الاحصائية الشهرية المجلد العاشر العدد ١٢ كانون الاول ١٩٧٤ للسنوات ١٩٦٩-١٩٧٣، والنشرة الاحصائية الشهرية المجلد الخامس عشر العدد ١١ تشرين ثاني ١٩٧٩ للسنوات ١٩٧٤-١٩٧٨، والتقرير السنوي السادس عشر لعام ١٩٧٩، ص ٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوزيع الجغرافي للمستوردات:

يرتبط الاردن مع عدد كبير من البلدان في علاقاته التجارية، خاصة مع البلدان الصناعية المتقدمة التي تكاد تقتصر معاملات الاردن التجارية معها على نشاط الاستيراد دون التصدير وما زالت علاقة الاردن معها تميل لصالحها ومن أبرز سمات هذا التوزيع (الجدول رقم ١٢):

١ - ما زالت المستوردات من الجماعة الاقتصادية الاوروبية تحتل المرتبة الاولى حيث بلغت الاهمية النسبية للمستوردات منها (٣٢ر٥٪) في المتوسط خلال فترة الدراسة ١٩٦٤ - ١٩٧٩، وتأتي المانيا الغربية في المرتبة الاولى تليها المملكة المتحدة في الاهمية.

٢ - لم تحرز مستوردات الاردن من كافة الدول العربية أي تغير خلال ١٦ عاما بالرغم من انشاء السوق العربية المشتركة والتسهيلات الجمركية والاتفاقيات المختلفة بين الاردن والعديد من الدول العربية، اذ لم تتجاوز نسبة مستوردات الاردن من كافة الدول العربية (٢٠٪) من اجمالي المستوردات، كان النفط الخام المستورد من السعودية يشكل عوالي (٦٠٪) منها.

٣ - من ابرز معالم التغير في نمط التوزيع الجغرافي انخفاض المستوردات من الولايات المتحدة خلال عامي ١٩٧٨، ١٩٧٩ حيث انخفضت الى ما يقارب النصف بالمقارنة مع عام ١٩٧٧ (١). واصبحت تحتل المرتبة الثالثة بين الدول الصناعية والرابعة بين مجموعة الدول المصدرة للاردن بعد ان كانت تحتل المرتبة الاولى او الثانية، وشكلت المستوردات من الولايات المتحدة ما نسبته (١٢ر٨٪) في المتوسط خلال ١٦ عاما.

٤ - أما المستوردات من البلدان الاشتراكية فقد مالت اهميتها النسبية الى الانخفاض بعد عام ١٩٧٠، فبعد ان وصلت (١٣ر٧٪) عام ١٩٧٠ انخفضت الى (٨ر٧٪) في عام ١٩٧٩.

٥ - كذلك تحسنت نسبة مستوردات الاردن من اليابان قليلا في حين مالت نسبة المستوردات من الهند الى الانخفاض.

ويمكن القول ان هيكل التوزيع الجغرافي للمستوردات لم يتعرض لتغيرات جذرية خلال الفترة موضع البحث، اذ لا تزال الدول الصناعية تمثل المصدر الرئيسي لاستيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية على السواء.

---

(١) يعزى ذلك الى ان مستوردات عام ١٩٧٧ اشتملت على اثمان طائرات لشركة عالية بلغت قيمتها حوالي ٣٠ر٤ مليون دينار.
انظر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الخامس عشر ١٩٧٨، ص ٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (١٢)

التوزيع الجغرافي للمستوردات للفـــــــترة ١٩٦٤–١٩٧٤

(بالمليون دينار)

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المعدل
اجمالي المستوردات	٥٠٫٣	٥٦٫١	٨٢٫٢	٩٥٫٥	٥٧٫٥	٦٧٨	٦٥٫١	٧١٫٦	٨٣٫٥	١٠٨٫٢	١٣٤٫٥	٥٦٫٥	١٣٤٫٥	١٣٣٫٥	١٥٣٫١	١٥٨٫٥	
الاهمية النسبية ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول السوق العربية المشتركة	٤٫٦	٤٫٤	٥٫٦	٤٫٤	٦٫٤	٧٫٢	٦٫٠	٧٫١	٧٫١	١١٫١	١٤٫٤	١٤٫١	١٣٫٦	١٣٫١	١٥٫٨	١٣٫٦	١٣٫٨
الاهمية النسبية ٪	٩٫١	٧٫٨	٩٫٥	٦٫٥	٨٫٢	٧٫٦	٩٫٢	٩٫٢	٨٫٣	١١٫٠	٩٫٢	٦٫٠	٥٫٢	٥٫١	٤٫٩	٥٫٢	٤٫٠
بنية الدول العربية	٤٫١	٦٫٠	٦٫٦	٦٫٠	٦٫٧	٧٫٢	٧٫١	٦٫٧	٨٫٥	٩٫٨	١٢٫٠	٣٫٢	٤٫١	٤٫١	٤٫٩	٦٫٢	٧٫٤
الاهمية النسبية ٪	٩٫٨	١٠٫٦	٩٫٦	٩٫١	١٠٫٦	١٠٫٦	١٠٫٨	١٢٫٧	١٠٫٢	٩٫١	٧٫٧	١٣٫٨	٧٫٧	٩٫١	١٠٫١	١٣٫٧	١٤٫٧
الجماعة الاقتصادية الاوروبية	١١٫٠	١٨٫٦	٢١٫١	٨٫٨	١١٫٠	٢٢٫٤	٢٢٫٢	١٤٫٠	٢٧٫٠	٣٠٫٥	٤٥٫٦	٧٧٫٠	١٣٫٦	٥٧٫٦	١٣٤٫١	١١٫١	٢١٫١
الاهمية النسبية ٪	٢٣٫٥	٣٣٫٢	٣٥٫٠	٢٤٫٢	٣٣٫٠	٣٣٫١	٣٣٫٦	٢٤٫٧	٢٨٫٣	٢٨٫٢	٢٩٫٢	٣٣٫١	٣٧٫١	٣٤٫٨	٣٦٫٠	٣٥٫٨	٣٢٫٥
الولايات المتحدة	٧٫١	٨٫٤	٢٫٠	٦٫٨	٦٫٤	٦٫٢	٧٫٤	٨٫١	٣٫١	١١٫٣	١٧٫٦	٢٫٤	٣٫١	٦٫٢	٦٫٦	٤٫٣	
الاهمية النسبية ٪	١٤٫٨	١٤٫١	٧٫٥	١٢٫٣	١١٫١	٩٫٢	١٥٫٢	٣٣٫٧	١٧٫٨	١٠٫٤	١١٫٢	١٠٫٣	٩٫٢	١٤٫٨	٧٫٣	٧٫٥	١٢٫٨
البلدان الاشتراكية	٦٫١	٧٫٢	٨٫٠	٦٫٥	٦٫٨	٩٫٤	٩٫٠	٥٫٢	٧٫٧	٨٫٢	١٣٫١	١٨٫٣	٢٥٫١	٥٫١	٥٫٢	٥٫١	
الاهمية النسبية ٪	١٢٫٠	١٢٫١	١١٫٧	١١٫٨	١١٫١	١٣٫٧	١٣٫٧	٦٫٧	٨٫٦	٧٫٢	٨٫١	٧٫٨	٧٫٤	٦٫٣	١٠٫٦	٨٫٧	١٠٫٢
الهند	٠٫٨	٠٫٨	١٫٥	١٫١	١٫١	١٫٢	١٫٦	١٫١	١٫٤	١٫٤	٣٫٠	٤٫٣	١٣٫٢	٢٫٣	٢٫٨	٣٫٣	
الاهمية النسبية ٪	١٫٥	١٫٤	٢٫٣	٢٫٠	١٫١	١٫٨	٢٫٥	١٫٤	١٫٥	١٫٣	١٫٦	١٫٦	١٫٦	١٫١	٠٫٦	٠٫٦	١٫٧
اليابان	٢٫٣	٢٫٥	٢٫٦	٢٫٠	٢٫١	٢٫٢	١٫٥	٤٫٢	٣٫٦	٤٫٦	٧٫٤	١٧٫١	٢١٫٥	٢٨٫٢	٣٥٫٨	٣٧٫٣	
الاهمية النسبية ٪	٤٫٦	٤٫٥	٤٫٢	٣٫٧	٥٫٠	٧٫٦	٥٫١	٥٫٥	٤٫٨	٤٫١	٥٫٣	٧٫٣	٦٫٣	٦٫٢	٦٫٨	٦٫٤	٥٫٥
البلدان الاخرى	٦٫١	٨٫٢	٨٫٩	٦٫٣	١٠٫٣	٨٫١	٨٫٧	١٢٫٣	٢٠٫٨	٣٠٫٢	٤٢٫٦	٤١٫٤	٦٨٫٨	٨١٫٧	٨٤٫٤	١٣٦٫٥	
الاهمية النسبية ٪	١٣٫٧	١٤٫٥	١٣٫١	١٦٫٩	١٧٫٩	١٣٫٢	١٦٫١	١٧٫٢	٢١٫٨	٢٧٫٩	٣١٫٦	١٧٫٩	١٨٫٣	١٨٫٠	١٦٫٥٠	٢٢٫٣	١٨٫٢

المصدر : البنك المركزي الاردني

– النشرة الاحصائية الشهرية المجلد الخامس العدد ١٢ كانون الاول ١٩٦٩

– التقرير السنوي الثالث عشر ١٩٧٦ ٣ – التقرير السنوي السادس عشر ١٩٧٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخلاصـــة :

لدى استعراضنا لتجارة الاردن الخارجية، رأينا ان الاردن يعاني من عجـــز مزمن في ميزانه التجاري منذ عام ١٩٥٠ وحتى الآن على الرغم من تضاعف قيمة الصادرات بمقدار مرة ونصف اكثر من المستوردات.

ورأينا بأن الاهمية النسبية للصادرات من الخدمات قد ارتفعت من (٥٨٪) عام ١٩٥٠ الى (٧٨٪) عام ١٩٧٩، بينما ارتفعت الاهمية النسبية للمستوردات مـــن الخدمات من (١٠٪) عام ١٩٥٠ الى (٣٢٪) عام ١٩٧٩.

وقد جرى التركيز في هذا الفصل على تحليل الصادرات والمستوردات السلعيـة من حيث تركيبها وتوزيعها الجغرافي خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٩، واعطاء لمحة موجزة عن التجارة الخارجية خلال الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٦٦.

ومن أبرز ملامح تجارة الاردن الخارجية من السلع خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٩ ما يلـي :

١ - بلغ معدل النمو السنوي للصادرات الوطنية (٢٣ر٤٪) بينما بلغ معدل النمـو السنوي للمستوردات (١٧ر٦٪).

٢ - يعتمد الاردن على عدد قليل من السلع في صادراته الوطنية أهمها الفوسفات والذي بلغت أهميته النسبية (٣٣ر٤٪) في المتوسط خلال هذه الفترة(١٩٦٤ - ١٩٧٩).

ونلاحظ التطور الملموس الذي حصل على الصادرات من السلع الصناعية فبعـد أن كانت نسبتها الى الصادرات الوطنية (١٥ر٧٪) عام ١٩٦٤ ارتفعت الى (٤١ر١٪) عام ١٩٧٩.

٣ - شكلت السلع الاستهلاكية ما نسبته (٤٤٪) في المتوسط من اجمالـــي المستوردات خلال الفترة ما بين ١٩٦٤-١٩٧٩. وقد أدت عملية اقامة الصناعـات وتنفيذ مشاريع خطط التنمية في الاردن الى زيادة الاهمية النسبية للمستوردات مـن السلع الانتاجية والمواد الخام حيث ارتفعت من (٤٤٪) عام ١٩٦٤ الى (٦٣ر٤٪) عام ١٩٧٩.

٤ - تعتبر الدول العربية السوق التقليدية للصادرات الوطنية بسبب قرب هـــذه الدول وانشاء السوق العربية المشتركة والاتفاقات الثنائية المتعددة مع الـــدول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربية، وقد بلغت نسبة الصادرات الوطنية للدول العربية (٦٥٪) في المتوسط.

٥ - تحتل مستوردات الاردن من الجماعة الاقتصادية الاوروبية المرتبة الاولى حيث بلغت الاهمية النسبية للمستوردات منها (٣٢٫٥٪) في المتوسط، بينما بلغت الاهمية النسبية للمستوردات من الدول العربية حوالي (٢٠٪) في المتوسط وشكل النفط الخام الغالبية العظمى منها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الثالـــــث

السياسات التجارية في الدول الناميـــــــــــة

اولا ـ احلال المستوردات وتشجيع الصادرات
حماية الصناعات الناشئة (الوليـــدة)

ثانيا ـ استخدام ادوات السياسة التجارية في الدول النامية

أ) القيود الكمية (نظام الحصص ورخص الاستيراد)
ب) الادوات السعرية (الضرائب والرقابة على الصرف)
حـ) اعانات التجارة وحوافز التصديـــر.

المفاضلة بين الضرائب والقيود الكمية والاعانات

ثالثا ـ معدل التبادل الدولي للدول النامية

رابعا ـ التعاون الاقتصادى والدول النامية

حوافز التعاون الاقتصادى
الاثر الانشائي والتحويلي للتعاون الاقتصادى
مشاكل التعاون الاقتصادى بين الدول النامية.

الخلاصـــــة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث
السياسات التجارية في الدول النامية

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتبعها الدول في تطبيق المبادئ الاقتصادية بهدف توجيه صادراتها ومستوردا تها بما ينسجم والاهداف العامة للسياسة الاقتصادية حسب ما تقتضيه ظروف هذه البلدان.

وتتضمن السياسة التجارية انتقاء وتنفيذ استراتيجية عامة للاستفادة من الفرص المحتملة والحد من الفوضى مع الاخذ بعين الاعتبار وضع البلد وموارده المتاحة (1).

وتختلف الاهداف التي ترمي اليها السياسة التجارية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الوقت الذي تسعى فيه السياسة التجارية في الدول المتقدمة الى تصريف منتجاتها الصناعية والحصول على المواد الخام اللازمة لصناعاتها وتوفير فرص العمالة، نجد انها في الدول النامية تسعى الى تشجيع الصادرات والحد من المستوردات لتحسين اوضاع موازين مدفوعاتها، وكذلك الحصول على المعدلات الصعبة لتمويل مستورداتها من السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية بالاضافة الى ان معظم الدول النامية تعتبر الرسوم المفروضة على عمليات الاستيراد والتصدير ايرادا هاما حيث تشكل هذه الايرادات نسبة عالية من مجموع الايرادات للدول النامية بشكل عام.

اولا - احلال المستوردات وتشجيع الصادرات:-

اتجهت العديد من الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية نحو تبني سياسة احلال المستوردات تحت مظلة الحماية، باعتبار ان سياسة الاحلال يمكن ان تكون مصدرا للنمو وتجنب الدول النامية اختلالات التغير في أسعار موادها الاولية بسبب التغير في العرض والطلب حيث ان الطلب على المنتجات الاولية وعرضها يتميزان بضآلة المرونة في المدى القصير وانخفاض مرونة الطلب الدخلية عليها في الدول الغنية (خاصة السلع الغذائية منها).

وازاء هذا الوضع اهتمت الدول النامية بالصناعة ومنحتها المعاملة التفضيلية باعتبار ان العرض والطلب على السلع الصناعية أقل تأثرا بالتقلبات من العرض والطلب على السلع الاولية، بالاضافة الى أن الصناعة تعتبر عنصرا فعالا في خلق المهارات وادخال طرق فنية متطورة في الانتاج وتشجيع اقامة الصناعات المترابطة

---

(1) Donald B. Keesing, Trade Policy for Developing Countries (World Bank Staff Working Paper No. 353, August 1979), p. 5.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتوسع في الصناعات القائمة.

ويقصد باحلال المستوردات، السياسة التي تجعل من الانتاج المحلي بديلا للاستيراد وان التركيز على قطاع الصناعة في عملية التنمية يجعل الاحلال جزءا لا يتجزأ من عملية التصنيع ومرادفا لها (١).

وكخطوة اولى لسياسة الاحلال قامت الدول النامية بتقديم الحماية للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية وذلك بسبب توافر الطلب على هذه السلع بقدر كاف كما ان انتاجها لا يتطلب تقنية معقدة، ولكن حجم السوق الضيق يشكل عائقا أمام الدول النامية في التوسع في انتاج السلع الاستهلاكية (غير المعمرة) لأنه لا يمكن للانتاج من هذه السلع ان يستمر في النمو بمعدلات تفوق الطلب المحلي في حالة غياب التصدير.

وعلى نطاق السوق الضيق في الدول النامية تظهر مشاكل عديدة ايضا في احلال المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية والاستهلاكية المعمرة، لأن انتاج هذه السلع يتطلب تكنولوجيا متقدمة ومزايا الانتاج الكبير بكفاءة عالية كما وان ضيق السوق في الدول النامية يؤدي الى ارتفاع الكلفة لان الانتاج يكون أقل من الحجم الاقتصادي للمشروع. وبعبارة اخرى فان العلاقة بين احلال المستوردات والنمو الاقتصادي تتأثر بحجم السوق (٢).

لذا اتجه عدد من الاقطار النامية في الشرق الاقصى نحو تبني سياسة توجيه الصناعة الى اسواق التصدير كسياسة مكملة لاحلال المستوردات (٣).

---

(١) Ibid., pp. 10-11.

(٢) Bela Balassa, Trade Policies in Developing Countries (World Bank Reprint Series: Number one-Reprinted from the American Economic Review Vol-LXI, No.2, May1971), p.183.

(٣) لقد استخدم بلاسا Balassa نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الناتج الصناعي ونسبتها الى اجمالي الصادرات كدليل على نجاح سياسة التصنيع الاحلالي، وتبين ان تايوان وكوريا حققتا تقدما هائلا بعد اتباعهما لسياسة ترويج الصادرات في اوائل الستينات حيث بلغت نسبة الصادرات الصناعية الى الناتج الصناعي (٦٧٪) والى اجمالي الصادرات (٣٧٪) في تايوان وبلغت هذه النسب في كوريا (٧٦٪) و (١٨٪) على التوالي في عام ١٩٦٩. انظر: Ibid., p. 180.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومما تجدر الاشارة اليه انه من مستلزمات استمرار النجاح في سياسة التصنيع الاحلالي للمستوردات احراز توسع معقول في الصادرات من السلع الصناعية. وان اختيار سياسة مناسبة لترويج الصادرات غير التقليدية يساعد في التغلب على اكثر المشاكل حساسية للدول النامية مثل تقلب الدخل من الصادرات التقليدية وتدهور شروط التجارة وصغر حجم السوق والنقص المزمن في الموارد الخارجية(١).

حماية الصناعات الناشئة (الوليدة):

ان منح الحماية للصناعة الناشئة يعتبر من اهم مستلزمات نجاح سياسة التصنيع الاحلالي على ان يتم اعطاؤها بشكل موقت وتخفيضها عبر الزمن مع تحديد ذلك مقدما لكي نتجنب سياسة الأمر الواقع "tailor- made" الذي تجعل من الحماية حقا مكتسبا لا يمكن التخلص منه(٢). ولا بد من التنويه بان المؤسسات الصناعية التي تقام حديثا تتعرض للخسارة في بداية نشاطها - وهذا ينطبق على الدول المتقدمة وبدرجة اكبر على الدول النامية - وحاجتها الى فترة انتقالية لاكتساب الخبرة وبناء سمعة في الاسواق خلال المرحلة المبكرة من انشائها، والحماية بهذا المعنى تعني ان يتحمل المستهلكون ودافعوا الضريبة تمويل تلك الفترة(٣).

---

(١) Barend A. de Vries, Export Promotion Policies (World Bank Staff Working Paper No.313,1979), P.29.

(٢) عند منح الحماية للصناعة يراعى التمييز بين الحماية الاسمية والحماية الفعلية. ويعرف معدل الحماية الاسمية لسلعة ما بنسبة الزيادة في الاسعار المحلية عن الاسعار في الاسواق العالمية الناجمة عن تطبيق استخدام ادوات الحماية، بينما يعرف معدل الحماية الفعلية بنسبة الزيادة في القيمة المضافة المحلية عن القيمة المضافة في السوق العالمية نتيجة فرض الضرائب وتطبيق ادوات الحماية الاخرى على الانتاج النهائي والمواد الداخلة فيه (المدخلات Inputs).
وفي حين يرتبط معدل الحماية الاسمية بالانتاج النهائي ويؤثر على قرارات المستهلك فان معدل الحماية الفعلية يشير الى التأثير المشترك للضرائب على الانتاج ومدخلاته وانعكاس ذلك على اختيار المنتج. ومن المستحسن ان يكون معدل الحماية الممنوح للصناعة على أساس المعدل الفعلي وليس الاسمي حيث ان الصناعات التي تستخدم مدخلات غير خاضعة للحماية يجب ان تحصل على معدل حماية مرتفع بالمقارنة مع الصناعات التي تستخدم مدخلات تخضع للحماية.
انظر: John Cody, Helen Hughes, and David Wall.eds. Policies for Industrial Progress in Developing Countries(Oxford University Press, 1980), pp 70-72.

(٣) Ibid., p. 58.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كذلك يعتبر اعطاء الصناعات التصديرية الجديدة حوافز اضافية أمرا مرغوبا فيه للاسباب التالية(١) :

١ — وجود تكلفة اضافية لدخول السوق الاجنبي تشمل كلفة المعلومات والتسويق .

٢ — ارتفاع درجة المخاطرة التي يتعرض لها الانتاج الجديد نتيجة المنافسة الاجنبية .

وينتج عن التحيز للصناعات التصديرية تكلفة اقتصادية تساوى كلفة الحوافز اللازمة لانتاج هذه الصناعات للسوق المحلي والخارجي ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق دعم الصادرات الصناعية من السلع بمعدل يساوى الضرائب المفروضة على نفس النوع من السلع المستوردة او استخدام سعر صرف تفضيلي للقطاع الصناعي .

وبالرغم مما سبق ذكره فان للحماية آثار سلبية(٢) منها :

١ — اساءة توزيع الموارد وغياب التخصص القائم على أساس الفوائد النسبية ، فقد لا تتمكن بعض الصناعات في كثير من الدول الصغيرة من الوصول الى الحجم الامثل في الانتاج بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع المنتجة ، وبذلك لا تستطيع هذه الصناعات خلال فترة الحماية خفض التكاليف والوصول الى الحجم الاقتصادى في الانتاج .

٢ — يؤدي استمرار الحماية للصناعة المحلية الى عدم القدرة على التوسع في الصناعات التصديرية ومواجهة المنافسة الاجنبية بسبب قلة الاهتمام لدى المنتجين بادخال التحسينات والتطور التقني على طرق الانتاج .

٣ — تؤدى الحماية الى التأثير على اختيار المستهلك بسبب تحول الموارد من الكلفة الصناعية المنخفضة الى الكلفة الصناعية المرتفعة بما يصاحب ذلك من سيطرة المنتجين على عرض السلع ، وبالمقابل فان المستهلكين يتحملون ارتفاع الاسعار دون ان تكون امامهم حرية الاختيار بين المنتج المحلي والخارجي .

٤ — ظهور اتجاهات احتكارية في بعض الصناعات بسبب غياب المنافسة الاجنبية يؤدى الى تحقيق ارباح مرتفعة . وفي حين تمثل هذه الارباح اعادة توزيع الدخل من المستهلكين الى المنتجين في المؤسسات الصناعية القومية فانها تجلب الخسارة للاقتصاد القومي اذا كانت هذه المؤسسات مملوكة لاجانب حيث تتحول الارباح للخارج .

---

(١) Bela Balassa, Export Incentives and Export Performance in Developing Countries: A Comparetive Analysis, World Bank Reprint Series, No.59 , (Reprinted From Weltwirtschatliches Archiv 114,1978), p.49

(٢) Bela Balassa, The Structure of Protection in Developing Countries (Baltimore and London, The Johns Hopkins Press,1971), pp. 72-88.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا - استخدام ادوات السياسة التجارية في الدول النامية :-

كما بينا سابقا فقد اتجهت الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية نحو تبني سياسة التصنيع الاحلالي للمستوردات وتشجيع الصناعات التصديرية، وقد استخدمت في سبيل ذلك القيود الكمية من مختلف الانواع (نظام الحصص، رخص الاستيراد ، منع الاستيراد ، ، ، الخ) وكذلك الادوات السعرية التي تشمل الضرائب والرقابة على الصرف بالاضافة الى الاعانات المباشرة وغير المباشرة .

أ) القيود الكمية (نظام الحصص ورخص الاستيراد) (١) :

القيود الكمية عبارة عن نظام تحدد الدولة بمقتضاه كمية المستوردات التي ينبغي استيرادها من سلع معينة خلال فترة معلومة من الزمن وتهدف حصص الاستيراد الى تقليل المستوردات في السوق المحلي ، ويمكن فرض وتنفيذ القيود سواء عن طريق التراخيص الحكومية او بتخفيض المدفوعات بواسطة الحد من اعتمادات النقد الاجنبي او المزج بين النظامين .

وتتميز القيود الكمية بما يلي (٢) :

١ - الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ عند حدوث خلل طارئ في ميزان المدفوعات بسبب تأثيرها الفوري على المستوردات.

٢ - تأكيد سياسة الحماية للصناعة المحلية ضد سياسة الاغراق .

٣ - تقيد استيراد السلع الكمالية والترفيه .

---

(١) يتخذ نظام الحصص عدة صور: فقد تفرض الدولة حدّا لما يجوز استيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة وتسمح بالاستيراد بلا قيد ولا شرط في حدود الكمية المقررة ويطلق على هذه الصورة اصطلاح الحصة الكلية، وقد تعمد الدولة الى فرض رسوم جزائية على السلع التي تزيد عن الحد الاقصى للحصة المقررة بدلا من حظر دخول السلعة الى البلاد على الاطلاق ، ويطلق على هذه الصورة اصطلاح حصص التعريفة الجمركية.

انظر : محمد زكي شافعي ، مصدر سابق ، ص ١٩٥-١٩٦ .

(٢) Bela Balassa, Policy Reform in Developing Countries (oxford: Pergamon Press,1977), p. 15.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولهذا فان التنظيم الكمي للمستوردات يعتبر من الناحية الفعلية أداة فعّالة في تشجيع الصناعة في المراحل الاولى ، والى جانب حصص الاستيراد تقوم بعض الدول بتطبيق قيود على الصادرات ولو أنها أقل انتشارا من قيود الاستيراد ، وتهدف هذه القيود الى ضمان امداد السوق المحلي بالسلع الضرورية في اوقات نقص العرض واستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية(١).

ويتحقق من جراء تطبيق نظام الحصص أرباح مرتفعة تعكس ندرة الاستيراد مما يؤدي الى التهافت على تأسيس الصناعات الجديدة للمشاركة في حصة الارباح الناجمة عن نظام الحصص او محاولة المستوردين الحصول على رخص الاستيراد بانتهاج مختلف الاساليب بما فيها الرشوة(٢).

ولقياس أثر القيود الكمية على الاقتصاد الوطني وضعت بعض الدول معيارا لقياس تأثير رخص الاستيراد عن طريق اخذ الفرق بين الاسعار المحلية والاجنبية ، وفي هذا المجال فان المقارنة تكون سهلة في حالة السلع الرئيسة مثل النحاس والحديد لأن لها مواصفات مميزة ومحددة عالميا ، ولكن المقارنة تبدو صعبة في حالة المنتجات الصناعية بسبب اختلاف طرق الانتاج المحلي عن الخارجي من حيث استخدام وسائل التكنولوجيا وانعكاس ذلك على المواصفات السلعية من حيث النوعية والاداء ومدة التعمير والشكل .

ب) الادوات السعرية:

وتشمل الضرائب على المستوردات والصادرات والرقابة على الصرف.

---

(١) Rodney E. Falvey, A Note on the Distinction Between Tariffs and Quotas, Economica, Vol. 42, No. (165-168)(1975), pp. 320-321.

(٢) Anne O. Krueger, "The Political Economy of the Rent-Seeking Society," American Economic Review, Vol. 64 (1974), pp. 291-292.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ - الضرائب الجمركية[١]:

وتقسم الرسوم الجمركية الى نوعين : رسوم على الصادرات، ورسوم على المستوردات والثانية اكثر شيوعا من الاولى لأن معظم الدول تسعى الى زيادة صادراتها فتقلل قدر الامكان من فرض الضرائب على الصادرات[٢].

والدولة عند فرضها الرسوم الجمركية تسعى الى تحقيق عدة اغراض اهمها بالنسبة للدول النامية الحصول على الايرادات لتمويل انفاقها العام، كما تفرض الرسوم لاغراض تشجيع وحماية الصناعة المحلية من المنافسة الاجنبية، وفي الوقت الحاضر تنادي الدول النامية بحماية الصناعة الناشئة كوسيلة من وسائل التقدم الاقتصادي حيث تعاني هذه الدول من منافسة الدول الاخرى التي سبقتها في ميدان الصناعة بالاضافة الى السياسات الاحتكارية التي تتبعها تلك الدول، وفي حالات اخرى فان الضرائب الجمركية تفرض بقصد الحيلولة دون خروج بعض السلع الاولية او المواد اللازمة للصناعة.

---

(١) تنقسم الضرائب الجمركية الى ثلاثة اقسام:
أ) ضرائب قيمية تتقرر بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة.
ب) ضرائب نوعية وهي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السلعة.
ج) ضرائب اسمية وهي التي تؤدي الى الاحتفاظ باسعار السلع شبه ثابتة فاذا انخفضت اثمان السلع في الاسواق الاجنبية رفعت الضريبة واذا ارتفعت اثمانها في الخارج خفضت الضريبة.
انظر :
عبد الرحمن زكي ابراهيم، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٦)، ص ص ١٢٤-١٢٥.

(٢) Donald B. Keesing, Op. Cit., p. 72.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويعتبر الايراد المالي هدفا هاما للسياسة الجمركية في الدول النامية حيث شكلت الضرائب الجمركية اكثر من (٤٠٪) من اجمالي الايرادات الحكومية لعدد من الدول ، ولكن المغالاة في فرض الرسوم الجمركية،سواء رسوم الاستيراد او التصدير، تترك آثارا سلبية على التنمية الاقتصادية(١).

أما بالنسبة الى رسوم التصدير فان البلدان النامية منفردة تأخذ بأسعار المستوردات كما هي ولا تستطيع ان تؤثر في معظم أسعار صادراتها الصناعية، ولكن الوضع بالنسبة للمواد الاولية يختلف، فعندما تتم زيادة حجم الصادرات من السلع الاولية فان ذلك يؤدي الى هبوط الاسعار، ويعتمد فرض الضريبة على الصادرات على مرونة الطلب الخارجي(٢) وحصة البلد في الصادرات العالمية وردود الفعل لدى المنافسين الاجانب، فكلما كان الطلب الخارجي على الصادرات مرنا قلت الصادرات عند فرض رسوم تصدير عليها مما يؤثر على حصيلة الصادرات وبالتالي انخفاض الناتج القومي والايرادات الخارجية للدولة .

٢ — سعر العملة والرقابة على الصرف :

يمكن ان تقوم الدولة بتغيير سعر الصرف بين عملتها وعملات الدول الاخرى صعودا او هبوطا ، ومن الناحية العملية فانه يندر ان ترفع الدولة قيمة عملتها بل تلجأ الى تخفيض القيمة الخارجية للعملة كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية وعلى الاخص ما يتعلق بميزان المدفوعات. ويؤدي تخفيض قيمة العملة الى زيادة قيمة الصادرات ، كما يؤدي من ناحية اخرى الى الحد من المستوردات نظرا لأن أسعار السلع الاجنبية المقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة الثمن .

على ان نجاح عملية تخفيض قيمة العملة في زيادة الصادرات وتقليل المستوردات يتوقف على مدى مرونة العرض والطلب على صادرات ومستوردات الدولة التي قامت بالتخفيض، فاذا كان الطلب الخارجي على الصادرات مرنا فان تخفيض العملة يؤدي الى زيادة الصادرات، ومن جهة اخرى اذا كان الطلب الداخلي على المستوردات

---

(١) W.M. Corden, Trade Policy and Economic Welfare (Oxford: Clarendon Press, 1978), p. 58.

(٢) مرونة الطلب الخارجي م = $\frac{ن + (١ - ص) ع}{ص}$

حيث ن مرونة الطلب العالمي ، ص حصة البلد في السوق العالمي ، ع مرونة العرض لبقية دول العالم(المنافسين الاجانب) . انظر :

S.B. Linder, Trade and Trade Policy for Development (Fredrick A. Praeger, Publishers, 1967), p. 156.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عديم المرونة فان تخفيض العملة لن ينقص من المستوردات بنفس النسبة، و مهما يكن من أمر فانه يشترط لنجاح الدولة في الحصول على الفائدة المرجوة من تخفيض قيمة العملة ألا تقوم الدول الاخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها (١).

وفي سبيل تشجيع الصادرات تستخدم الدول النامية سعر الصرف المتعدد بالنسبة للمستوردات والصادرات مما يؤدي الى خفض أسعار السلع الضرورية والمدخلات من المستوردات وارتفاع أسعار السلع الأقل أهمية وبذلك تساعد هذه السياسة على تشجيع الصناعات التصديرية (٢).

أما الرقابة على الصرف فيقصد بها ان تقوم الدولة بوضع قيود على التعامل في القطع الاجنبي بهدف الحد من العجز في ميزان المدفوعات وتلجأ الى ذلك الدول ذات العملات الضعيفة. وبالرغم من ان السبب الرئيسي لفرض الرقابة يرجع الى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الا أن الدول النامية تستطيع عن طريق الرقابة توفير قسط من الحماية للصناعات الوطنية الناشئة سواء عن طريق رفض الترخيص بالقطع الاجنبي او عن طريق فرض سعر مرتفع للعملات الاجنبية التي يراد الحصول عليها.

كذلك تلجأ الدول النامية الى استخدام الرقابة على الصرف بقصد الحد من استيراد السلع الكمالية (عندما يكون المستهلكين في وضع تفضيلي غير عقلاني للسلع الترفيهية مما يتمخض عنه تكلفة عالية على الاقتصاد الوطني) وتوفير العملات الاجنبية لاستيراد سلع الانتاج المختلفة اللازمة للقيام بمشروعات التنمية الاقتصادية (٣).

واذا ما استثنيت الدول النفطية فان العديد من الدول النامية تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، لذلك تستخدم هذه الدول الرقابة على الصرف كمحاولة لتحسين هذا العجز لأن الاعتماد على القروض الاجنبية في استعادة التوازن في ميزان

---

(١) M.J.Flander and E.Helpman, " On Exchange Rate Policies fora small country," The Economic Journal, 88 (March 1978), p. 46.

(٢) Shu-Chim Yang, "National Policies for import-substitution and Export-Promotion," in United Nations, Planning the External Sector: Techniques, Problems, and Policies (New York: UNpublication, 1967), pp. 138-139.

(٣) Bela Balassa, Policy Reform in Developing Countries, Op. Cit., pp. 19-20.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المدفوعات يشكل حلا مؤقتا ، ويؤدى الى عجز مزمن على الأجل الطويل ، كما أن تخفيض قيمة العملة الخارجية للدول النامية لا يساهم في التغلب على العجز في ميزان المدفوعات لان التغلب على صادراتها قليل المرونة في الاسواق العالمية .

ومن الجدير بالذكر ان التقلبات في أسعار الصرف تؤثر تأثيرا سيئا على الدول النامية لأن الاستخدام السليم للاسعار المتغيرة يتطلب من السلطات النقدية قدرا اكبر من المهارة والخبرة من ذلك الذى يتطلبه استخدام الاسعار الثابته ومن الطبيعي ان المعرفة والخبرة في شؤون النقد تكون أقل توفرا لدى الدول النامية ، لذلك من الممكن ان تساعد الاسعار الثابته في الدول النامية في المحافظة على توازن المدفوعات وسط عدم الاستقرار الذى يطبع ظروفها الداخلية والخارجية بطابع مميز .

٣ — اعانات التجارة وحوافز التصدير :

ويقصد بها المنح التي تؤدى بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى زيادة الصادرات ، وتعتبر الاعانات وسائل غير مباشرة لتشجيع الصادرات ، ففي ظل نظام الاعانات تقدم الدولة مساعدات نقدية وعينية للمصدرين لكي يتمكنوا من بيع السلع الوطنية في الاسواق الاجنبية .

لقد تبنت الدول النامية أستخدام ادوات مالية ونقدية بهدف تشجيع التصنيع ، ومن اكثرها شيوعا الحوافز الضريبية والتسهيلات المختلفة كالاعفاء من الرسوم الجمركية على المكائن والمواد الخام الداخلة في الصناعة والاعفاء من ضريبة الدخل وغيرها لفترة محددة وتخفيض نسب الاستهلاك المسموح بها وتحميلها لسنوات قادمة عند حدوث خسارة ، وفي حالة وجود مراقبة على التسهيلات الائتمانية في بعض الدول النامية فان السلطات النقدية تسمح للبنوك التجارية بمنح الصادرات تسهيلات خاصة بالاضافة الى تطبيق سعر صرف متعدد يمكن ان يعوض الضرائب المفروضة على الصادرات في الخارج مما يساعد في تحسين أربحية الصناعات التصديرية (١) .

ان تقديم التسهيلات والضمانات سيؤدى الى خفض في تكلفة رأس المال للصادرات وبالمقابل فان منح المساعدات للصادرات على شكل خصم ضرائبي للمواد الداخلة في الانتاج سيؤدى الى عدم تشجيع انتاج هذه المواد محليا .

---

(١) Shu-Chin Wang, Op. Cit., p. 139.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن اختيار نوع المنح المقدمة للصادرات يعتمد على ردود الفعل لدى الدول الاخرى، وعادة فان رد الفعل ضد الاقطار الصغيرة يكون أقل منه تجاه الدول الكبيرة، وربما يساعد استخدام خصم الضرائب والتسهيلات والضمانات المالية ومختلف الخدمات الاخرى للصادرات على تجنب المعاملة بالمثل بدلا من تقديم المساعـــــــدات المباشرة(١).

أما حوافز التصدير فانها تشمل المعايير التي تزيد الاربحية من الصادرات بخفض التكاليف او بزيادة الايرادات، وان المصدرين يمكنهم الحصول على فوائد اضافيـــــة عن طريق النشاط الحكومي المباشر من خلال ابحاث التسويق وتوفير المعلومـــــات وتهيئة المناخ المناسب التي تطبق فيه الحوافز وازالة الاختلال في اسواق العمـــل ورأس المال (٢).

ولا يجوز من حيث المبدأ ان تقرر الدول النامية اية اعانة للتصدير الا اذا تأكـد بالدليل الواضح أنها ستؤدي الى التوسع في الانتاج التصديري وبالتالي فـــــي الصادرات او اذا ثبت ان الانتاج والصادرات سيتقلصان اذا لم تقدم مثل هـــذه الاعانات(٣).

ومن المؤكد أن منح الاعانات التصديرية من أي نوع أسهل كثيرا من التخلـــص منها وخاصة في حالة الافراد او المنشآت الذين سلكوا طريقهم في اعمال التصديـــر على أساس هذه الاعانات واعتمدوا عليها كوضع بديهي ومسلم به، ومما يساعد على الالغاء النهائي للاعانات ان تستند منذ البداية الى مقياس واساس واضح ومحدد بحيث يختفي باختفاء السبب الذي دعا الى فرضها.

---

(١) Bela Balassa, Policy Reform In Developing Countries, Op. Cit., p. 24.

(٢) Bela Balassa, Export Incentives and Export Performance In Developing Countries, Op.Citt, p.46.

(٣) هانز باخمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية، ترجمة مصطفـــى عبدالباسط وايوب محمود، مراجعة د. كمال حسنين (المطبعة المصرية للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المفاضلة بين الضرائب والقيود الكمية والاعانات: —

أ) الادوات السعرية (الضرائب) والقيود الكمية:

هنالك فروقات اساسية بين القيود الكمية والضرائب:

١ — ان استخدام القيود الكمية لاصلاح الخلل الطارئ في ميزان المدفوعات يحصل بشكل فوري بسبب التأثير المباشر على المستوردات بينما يتأخر تأثير الضرائب في اصلاح الخلل الطارئ، اما في الأجل الطويل فان تأثير الضرائب يمكن ان يكون معادلا للقيود الكمية في انقاص المستوردات.

٢ — ان نظام الحصص يتميز بصفة تحكمية ويؤدي الى ظهور الاحتكارات لان المنتج المحلي يكون محميا من المنافسة الاجنبية أيا كان السعر الذي يفرضه للسلعة نظرا لان تحديد الكميات التي يمكن استيرادها يتوقف على قرارات شخصية، ولذلك فان تطبيق الضرائب يساعد في تجنب الاستبداد او التحكم الذي يرافق اتخاذ القرار لكل حالة بمفردها في حالة القيود الكمية (رخصة الاستيراد)، وهكذا فان الشكوك لدى المستوردين تكون بدرجة اقل، علاوة على انه في حالة الضرائب يستمر الاستيراد من قبل المستوردين الذين يأخذون في الحسبان اختلاف الاسعار المحلية والاجنبية ونوعية الانتاج والمواصفات والضرائب المفروضة على الانتاج ويصبح من الصعب على المنتج رفع سعره باكثر من مقدار الضريبة التي تعبر عن هدف الحكومة باستمرار الحماية.

٣ — واخيرا فان حصيلة الضرائب تساهم في زيادة الايراد الحكومي، بينما يصبح فرق السعر المحلي عن الاجنبي حقا للمستورد بموجب رخصة الاستيراد.(١)

ب) الادوات السعرية (الضرائب) والاعانات:

ان اقامة الصناعات الناشئة (الوليدة) تبرر اعطاء الدعم والاعانات للانتاج بدرجة اكبر من فرض الضرائب نظرا لان الضرائب تؤدي الى ارتفاع الاسعار وبالتالي ضيق السوق بالرغم من أنها تزيد الايراد الحكومي، في حين ان الاعانات تمثل عبئا على الايراد الحكومي، وهذا يفسر سبب استخدام الدول النامية للضرائب وتفضيلها على منح الدعم للانتاج.

---

(١) ان الضرائب لن تكون كافية لتحديد استيراد السلع الاستهلاكية الترفيه، غير ان فعالية القيود الكمية تمنع الاستيراد نهائيا مع الاخذ بعين الاعتبار ان نظام الحصص أو منع استيراد السلع الكمالية سيشجع على انتاجها محليا. انظر:

Bela Balassa, Policy Reform in Developing Countries, Op.Cit., p. 16.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا ـ معدل التبادل الدولي للدول النامية :ـ

يقصد بمعدل التبادل الدولي العلاقة النسبية بين متوسط أسعار الصادرات والمستوردات بافتراض سنة اساس خلال فترة زمنية محددة ، ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية :

$$\frac{\text{الرقم القياسي لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لاسعار المستوردات}} \times ١٠٠$$

ويعني ارتفاع هذه النسبة او الزيادة في الرقم القياسي لسعر الصادرات او النقصان في الرقم القياسي لسعر المستوردات الى تحسن معدل التبادل أى أنه أصبح في الامكان استيراد عدد اكبر من الوحدات المستوردة مقابل كل وحدة من الصادرات ، وعلى العكس اذا انخفضت النسبة او حدث نقصان في الرقم القياسي لسعر الصادرات او زيادة في الرقم القياسي لسعر المستوردات فمن شأن ذلك ان يؤدى الى تدهور شروط التجارة .

لقد ركزت مؤتمرات التجارة والتنمية المنعقدة باشراف الامم المتحدة خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٦ على معدلات التبادل التجارى بين الدول النامية والمتقدمة ، وقد اكد ممثلوا الدول النامية خلال هذه المؤتمرات على تدهور معدل التبادل التجارى خلال فترة طويلة من الزمن باعتبار ان المواد الاولية تمثل الصادرات الرئيسة لدولهم ، وطالبوا الدول المتقدمة بالموافقة على ما يلي (١):

اولا ـ ربط الزيادة أو النقص في الرقم القياسي لاسعار المواد الاولية بالرقم القياسي لاسعار السلع الصناعية .

ثانيا ـ انشاء صندوق عام Common Fund تساهم به كل من الدول المتقدمة والنامية للتغلب على التقلبات في أسعار المواد الاولية .

الا أن ممثلي الدول المتقدمة رفضوا الفكرة الاولى وتحفظوا ازاء انشاء صندوق مشترك للمحافظة على استقرار أسعار المواد الاولية .

ومن الجدير بالذكر ان اقتصاديات الدول النامية تتسم بشكل عام باعتمادها على تصدير المواد الاولية وكثيرا ما يكون الاقتصاد القومي قائما على تصدير سلعة واحدة (كما رأينا في الفصل الثاني) ، وبالتالي يتوقف الدخل القومي للكثير من هذه الدول

---

(١) John p. Powelson, " The LDCs and the terms of trade," Economic Impact, No. 22, Vol. 2(1978), pp. 33-34.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على مدى قوة أو ضعف طلب البلاد الصناعية المتقدمة على المنتجات الاولية. وغالبا ما تعرضت البلاد النامية لتقلبات عنيفة في دخولها بسبب حالات الكساد والرواج في البلاد الصناعية وما يتبع ذلك من تغير في الطلب العالمي على المواد الاولية وبالتالي تقلب اسعارها حيث تشكل البلاد الصناعية السوق الرئيسة للمنتجات الاولية، ولما كان الطلب على المنتجات الاولية وعرضها يتميزان بضآلة المرونة في المدى القصير، فان الزيادة او النقصان في الطلب او العرض يتمخضان عن تقلبات عنيفة في أسعار المنتجات الاولية في الاسواق العالمية ولذلك فان معدّل التبادل التجاري يتحرك ضد صالح البلاد النامية(١).

ومن جهة اخرى فان الجزء الاكبر من المنتجات الاولية يتمثل في المواد الغذائية التي تخضع للتقلبات الموسمية مما يشكل سببا رئيسا في تقلب اسعارها بشكل حاد، بالاضافة الى عدم ضبط وترشيد انتاج المواد الاولية في الدول النامية وما يصاحب ذلك من تأثير الدول المتقدمة على أسعار المواد الاولية لسببين(٢):

١ — انخفاض المرونة الدخلية للطلب على السلع الغذائية في الدول الغنية حيث انه من الملاحظ ان الانفاق على هذه السلع يحظى بنصيب متناقص من الانفاق الكلي على الاستهلاك كلما زادت الدخول.

٢ — منافسة المواد الاولية (وخصوصا الالياف الصناعية والمطاط) للمواد الخام الطبيعية. ولا ينطبق ذلك على الدول المنتجة للنفط، حيث نجحت منظمة أوبيك في رفع اسعارها للاسباب التالية(٣):

اولا — ان مجموعة قليلة من الدول تمثل الانتاج الرئيسي في العالم.
ثانيا — لا توجد مادة تحل بدل البترول بنفس الكلفة.
ثالثا — الطلب على البترول غير مرن ولا تستطيع الصناعة الاستمرار بدون طاقة.

ومن الناحية النظرية فان انخفاض أسعار المواد الاولية للدول النامية يعني قيام المنتجين بتخفيض الاجور مما يؤدي الى انقاص الانفاق، واذا أخذنا تأثير

---

(١) محمد زكي شافعي، مصدر سابق، ص ص ٢١١-٢١٢.

(٢) Gerald M. Meier, International Trade and Development (New York: Harper & Row, Publishers, Inc., 1963) p. 188.

(٣) John F. Powelson, Op.Cit., p. 34.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الضاعف فان ذلك ينعكس على خطط التنمية، وبالمقابل فان الدول المتقدمة أقل تأثرا بسبب تركيزها على الصناعة مع ان صادراتها من المواد الاولية تمثل اكثر من نصف صادرات العالم، ولكنها تعالج ذلك عن طريق دعم المنتجات الزراعية وتخفيض مستوى الضرائب خلال المواسم الرديئة.

لقد بدأت الدول النامية فعليا بالتوجه نحو الصناعة وتطويرها حيث بلغ معدل نمو الصادرات الصناعية في عدة دول نامية مثل تايوان (٣٦ر٥٪)، كوريا الجنوبية (٧٧ر١٪)، هونغ كونغ (٢٠ر١٪)، المكسيك (١٩ر٨٪)، الباكستان (٢٣ر٧٪)، هذا وان توجه الدول النامية نحو تنمية صادراتها الصناعية يساعدها في التخفيف من أثر تقلبات أسعار صادراتها من المواد الأولية تدريجيا (١).

وتعزز الاحصاءات التي تصدرها الامم المتحدة الاعتقاد السائد بأن معدل التبادل الدولي يسير في غير صالح الدول النامية خلال فترة زمنية طويلة (الجدول رقم ١٣).

---

(١) G.K. Helleiner, "Manufactured Exports From Less Developed Countries and Multinational Firms," The Economic Journal, No. 329, Vol 83, 1973, p. 23.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (١٣)

الارقام القياسية لاسعار صادرات ومستوردات الدول الناميـــة(*)

١٩٧٠ = ١٠٠

السنـــة	الصـــادرات**	المستوردات	معدل التبادل الدولـي
١٩٦٠	٨٨	٩١	٩٧
١٩٦٥	٨٩	٩٤	٩٥
١٩٦٨	١٠	٩٤	٩٦
١٩٦٩	٩٥	٩٦	٩٩
١٩٧١	١٠٠	١٠٥	٩٥
١٩٧٢	١٠٦	١١٣	٩٤
١٩٧٣	١٤١	١٣٩	١٠١
١٩٧٤	١٩٢	٢٠٤	٩٤
١٩٧٥	١٨٣	٢٢٣	٨٢
١٩٧٦	١٩٣	٢٢٦	٨٥
١٩٧٧	٢٢١	٢٤٦	٩٠

Source: UN, Statistical Year Book 1978, Table 13, pp.52-54.

* لا تشمل الارقام التجارة مع الدول الاشتراكية

** باستثناء الصادرات من البتـرول .

يلاحظ من الجدول ان معدلات التبادل الدولي تسير في غير صالح الدول الناميـة حيث أن الزيادة في أسعار صادراتها هي دون مستوى الزيادة في أسعـــار مستورداتها (١).

كذلك تشير تقارير الامم المتحدة الى انه في حين تحسنت شروط التبادل التجارى بشكل ملموس لصالح الدول النامية المصدرة للبترول بسبب ارتفاع اسعار النفـــط

---

(١) J.M. Finger, "GATT Tariff Concessions and the Exports of Developing Countries," The Economic Journal, No. 335, Vol.84, 1974, pp. 569-570.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فانها قد تدهورت بالنسبة للدول النامية الاخرى بنحو (١٠٪) منذ عام ١٩٧٠.

لقد برز التباين في شروط التجارة للدول النامية في السبعينات، ففي الفترة بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٦ سجلت ٣٠ دولة (تشكل ما نسبته "٢٣٪" من سكان الدول النامية) ربحا في شروط تبادلها التجاري يزيد عن (١٥٪) في المتوسط، بينما انخفضت شروط التبادل التجاري في ٢٣ دولة (تمثل ما نسبته "٥٨٪" من سكان الدول النامية) بأكثر من (١٥٪) في المتوسط(١).

مما تقدم نستخلص ان الدول النامية تعاني من عدم استقرار أسعار صادراتها، وفي هذا المجال فانه يمكن للدول النامية التخفيف من تدهور معدلات التبادل التجاري لها بعدة وسائل منها:

١ - التركيز على قطاع الصناعة والتحول من سياسة احلال المستوردات الصناعية الى ترويج الصادرات واستخدام وسائل التقدم العلمي في الزراعة.

٢ - ادخال عمليات التصنيع الاولي على المواد الخام قبل تصديرها وخاصة في مجال التعدين (٢).

٣ - مواصلة الجهود مع الدول المتقدمة لايجاد علاقة مناسبة بين أسعار صادرات الدول النامية والمتقدمة للتخفيف من حدة تقلبات أسعار صادرات الدول النامية من المواد الاولية بالاضافة الى مطالبة الدول المتقدمة بالمساهمة عن طريق:

أ) وضع خطة مستقرة وفعالة للمحافظة على أسعار المواد الاولية من التدهور وذلك بتأسيس صندوق عام Common fund تشارك به كلاً من الدول المتقدمة والنامية لدعم اسعار الصادرات من المواد الاولية.

ب) وضع خطة تعويض تسمح بمنح قروض للدول النامية خلال فترات الكساد بأسعار فائدة مخفضة (٣).

---

(١) UN, Review of International Trade and Development, TD/B/642/Add.1-2/Rev.1(New York: Un Publication 1977), pp. 10-11.

وقد ادى تدهور شروط التجارة للدول النامية وما صاحبه من تضخم عالمي خلال السبعينات الى وجود عجز دائم في موازين التجارة لهذه الدول (باستثناء الدول النفطية) بلغ ٣١٫٨ بليون دولار خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥.

انظر: Ibid., p. 11.

(٢) G. K. Helleiner, Op. Cit., pp. 23-31.

(٣) John P. Powelson, Op. Cit., p. 37.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعا ـ التعاون الاقتصادي والدول النامية:

تميزت الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية بظهور اتجاه قوى نحـــو التعاون الاقليمي وقد شمل ذلك البلاد المتقدمة والنامية على السواء، حيث شهدت اوروبا توقيع معاهدة روما سنة ١٩٥٧ والتي بموجبها أنشأت السوق الاوروبية المشتركة بقصد تحرير التجارة وتوحيد التعريفة الجمركية بين الاعضاء والعالم الخارجي، وقيام منظمة التجارة الحرة عام ١٩٥٩ التي عنيت ايضا بتخفيض تدريجي للرسوم الجمركية مع احتفاظ كل بلد بالتعريفة الجمركية الخاصة به ازاء العالم الخارجي.

كذلك اتجهت البلاد النامية الى الدخول في تنظيمات اقليمية تستهدف تحرير التجارة فيما بينها، وانتشرت المحاولات التي تستهدف توثيق وتدعيم التعاون الاقتصادي بتطبيق شكل من اشكال التكامل الاقتصادي في كل من امريكا اللاتينية وآسيـــا وافريقيا.

ولعل أهم هذه المحاولات تجربة التكامل التي تمت في امريكا اللاتينية حيث تنتمي الاغلبية الكبرى لبلاد امريكا الجنوبية اما الى منطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية واما الى السوق المشتركة لامريكا الوسطى (١).

---

(١) شكلت منطقة التجارة الحرة بامريكا اللاتينية LAFTA بموجب معاهـــدة منتفيديو سنة ١٩٦٠ وتضم الارجنتين، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، كولومبيـــا، الاكوادور، المكسيك، باراجواي، بيرو، اورجواي وفنزويلا. وقد اخذت في اعتبارهـا تحقيق اقصى درجات التكامل الاقتصادي بالتدريج حيث وعدت الدول المشتركة بتخفيض الضرائب الجمركية بمعدل (٨٪) يصل الى (٥٠٪) بعد ستـــة سنوات وتزال نهائيا في عام ١٩٧٣ بحيث تلغى الحواجز على مراحـــل تستغرق ١٢ عاما.

انظر في هذا المجال:

- Bo. Sodersten, International Economics (London: Machmillan, 1971), pp. 402-406.

وكذلك:

- Havelock Brewster, "Industrial Integration System," In United Nations Current Problems of Economic Integration: Agricultural and Industrial Co-operation Among Developing Countries (New York: UN, TD/B/374, 1971), pp. 69-78.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمثل الاندماج الاقتصادى الكامل أقصى درجات التعاون الاقتصادى حيث تصبح اقتصاديات البلاد المشتركة أقتصادا واحدا وان صعوبات التقارب الاقتصادى تصل ذروتها في حالة الاندماج الكامل .

ويشير توجه الدول النامية نحو استمرار التقدم باتجاه التعاون والتكامل الاقتصادى الى رغبتها في زيادة قدرتها على تخطيط اقتصادياتها وتحقيق التقدم الاجتماعي ومعدلات التنمية المتسارعة بالرغم من المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي تسود هذه الدول . وقد بينت دراسة للامم المتحدة على ان خمسين دولة تشترك في عشر مجموعات من اشكال التكامل المختلفة تمثل ثلث مجموع سكان الدول النامية (باستثناء الصين) واكثر من نصف مجمل الانتاج القومي الاجمالي شكلت الصادرات فيما بينها (٢٠٪) في عام ١٩٧٠ بالمقارنة مع (١٤٪) في عام ١٩٦٠ اى بمعدل زيادة سنوى قدره (٧ر٩٪) في حين بلغ معدل الزيادة السنوى في الصادرات العالمية (٢ر٦٪) سنويا (١).

حوافز التعاون الاقتصادى :

يتبين مما تقدم ان المحاولات نحو اقامة اطار اقليمي للتعاون شملت عددا كبيرا من الدول رغبة في علاج مشكلات التجارة والدفع عن طريق التنظيمات باعتبارها اكثر تجانسا من حيث ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والمقدرة على العمل المشترك .

ومن هذا المنطلق فان التعاون الاقتصادى يستمد تبريره المنطقي ايضا من عوامل اخرى :

١ - حجم السوق : ان حجم الاسواق لمعظم الدول النامية - كل على انفراد - لا يتناسب ومنتجات الكثير من المشروعات الصناعية الحديثة التي يلزم لها من الناحية الاقتصادية ان تصل الى حجم أدنى معين حتى تتمكن من خفض نفقات انتاجها ، ولهذا فان اتساع السوق له أهمية بالغة من ناحية اقامة الكثير من الصناعات الحديثة في الدول النامية بشكل يجعلها قادرة على الوصول الى حد معقول من الكفاية الانتاجية .

---

(١) United Nations, The Second United Nation Development Decade: Trends and Policy in the First two Years, UNCTAD/ Geneva, TD/B/429 Rev. 1 Add.1 (New York: UN Publication, 1977), p.18.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وللتغلب على ضيق أسواق الدول النامية (اذا نظرنا الى كل منها على انفراد) فلا بد من أحد أمرين[١] :

أ) التخصص في انتاج بعض السلع الصناعية بكفاءة عالية وتصديرها للدول الصناعية ، والاحتمالات في هذا المجال محدودة أمام الدول النامية ، فهناك صعوبات كثيرة منها ضعف مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي في هذه الدول بالاضافة الى الرسوم الجمركية المفروضة من قبل الدول الصناعية .

ب) ضم عدد من اسواق الدول النامية الى بعضها عن طريق الاتحادات الجمركية او ما يماثلها من انواع التكتلات الاقتصادية كوسيلة للتخفيف من وطأة ضيق السوق المحلية في كل بلد على انفراد ، وهكذا نجد ان اغلب البلاد النامية منفردة تعاني من فائض غير مستغل في الطاقة الانتاجية مما يؤدي الى ارتفاع في نفقات الانتاج الصناعي وخاصة الصناعات التي تتمتع بمزايا ملموسة للانتاج الكبير .

٢ — المساومة ومعدل التبادل[٢] : كما رأينا ، فقد تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية (باستثناء الدول النفطية) نتيجة للعلاقة السائدة بين أسعار السلع الزراعية والمواد الاولية ، واسعار السلع الصناعية ، وبما أن أغلب الدول النامية تمثل وحدات صغيرة متنافسة في نطاق تصدير السلع الزراعية والمواد الأولية الى العالم الخارجي فان ذلك يعني ضعف قوتها التساومية ، وان دخول الدول النامية في تكتلات اقتصادية يساعد في تدعيم قوة المساومة وتحسين معدل التبادل الدولي .

الاثر الانشائي والتحويلي للتعاون الاقتصادي :

تزيد منافع التعاون الاقتصادي كلما زادت فرص التبادل التجاري بين الدول الاعضاء ، وتقل كلما ارتفعت نسبة التبادل بين هذه الدول والعالم الخارجي . ويتوقف مدى نجاح التعاون الاقتصادي (الاتحاد الجمركي) على خلق التجارة داخل الاتحاد والى أية درجة يعتبر الاتحاد الجمركي منشئا للتجارة Trade Creating أو محولا لها Trade-Diverting فاذا كان الأثر الانشائي للتجارة هو الغالب كان الاتحاد مفيدا ، وأما اذا كان الاثر التحويلي هو الغالب كان الاتحاد الجمركي ضارا[٣] .

---

(١) Bela Balassa, Country Size and Trade Patterns. "The American Economic Review (59, No. 1-2, 1969), pp. 201-203.

(٢) Jacob Viner, The Customs Union Issue (London: Steven & Sons Limited, 1950), p. 56.

(٣) Ibid., p. 44.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكن القول بان الاتحاد الجمركي يكون منشئا للتجارة اذا ترتب عليه نمو الانتاج في اكثر الدول الاعضاء كفاءة أى أقلها نفقة ويكون محولا للتجارة اذا ترتب عليه انتقال الانتاج الى بلد أقل كفاءة داخل الاتحاد (١).

---

(١) لقد ساهم عدد من الاقتصاديين بوضع عدة معايير لتقييم الأثر الانشائي والتحويلي للتعاون الاقتصادى بالاعتماد على فرضيات مختلفة وفي هذا المجال اعتمد الاستاذ بلاسا Balassa في تقييمه للأثر الانشائي والتحويلي للسوق الاوروبية المشتركة على مرونة الطلب الداخلية على المستوردات قبل وبعد قيام الاتحاد ،وبين أنه اذا كانت مرونة الطلب الداخلية على مستوردات دول الاتحاد عالية فان ذلك يشير الى الأثر الانشائي للتجارة وبالعكس فان انخفاض مرونة الطلب الداخلية على مستوردات العالم الخارجي يعطي دليلا على الاثر التحويلي للاتحاد . وكانت نتائج هذه الدراسة تشير الى الأثر الانشائي للتجارة في نطاق السوق الاوروبية المشتركة. انظر :

B. Balassa, 'Trade Creation and Trade Diversion in the European Market,' The Economic Journal, 77, Vol. LXXVII (London: MacMillan, Journal, 1967), pp.5-17.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويذهب عدد من الاقتصاديين الى الاقرار بان البلاد النامية متنافسة مع بعضها البعض، حيث انها منتجة لنفس النوع من السلع الزراعية او المواد الاولية مما يعني ضعف القدرة على خلق التجارة بين هذه الدول بعد قيام الاتحاد ويضربون مثلا على ذلك انخفاض مستوى حجم التجارة الدولية بين البلاد النامية. وعند هؤلاء الاقتصاديين فان الاتحاد الجمركي (أو الوحدة الاقتصادية) يكون مفيدا بين بلاد متكاملة وهذا معناه في نظرهم انه ليس ثمة فائدة تعود من التقارب فيما بينها(١).

ويلاحظ ان هذا الرأى يناقض الرأى الذى انتهى اليه فاينر حيث يقول ان الاتحاد الجمركي يعود بالفائدة على اعضائه وعلى جميع دول العالم كلما انخفضت درجة التكامل — أو زادت درجة التنافس — بين البلاد الاعضاء فيه بالنسبة للصناعات التي كانت تتمتع بحماية قبل قيام الاتحاد (٢).

ومن الوجهة الحيوية يجب التركيز على ما قد يحدث للدول النامية بعد قيام الاتحادات من حيث النمو الاقتصادى والتحولات الهيكلية للدول الاعضاء وما قد يقام من مشروعات مشتركة يضاف الى ذلك ما يكتسبه اعضاء الاتحاد من قيام الصناعات ونموها والتقدم الفني في طرق الانتاج والتحولات الاجتماعية واستخدام الطاقة الانتاجية المعطلة بفضل اتساع الاسواق وتوفر فرص أفضل للتخصص وقدرة اكبر على تنويع الانتاج ايحرز قوة المساومة مع العالم الخارجي في البيع والشراء.

وباختصار فان التكامل سيؤدى الى زيادة المنافسة وتحسين طرق الانتاج ويساعد المؤسسات الصناعية ذات الكفاءة الانتاجية على التوسع في عملياتها الانتاجية (٣).

---

(١) Mohamed A. Sakr, "Economic Integration and the Growth of Less-Developed Countries" (Unpublished Ph.D. Thesis, Harvard University, Cambridge, Massachusetts, June 1964), pp. 12-13.

(٢) J. Viner, Op. Cit., p.51.

ويرى الاستاذ صقر الى ان التكامل بين الاقطار النامية في مراحل التنمية المبكرة أقل دفة ويعود بفائدة اكبر منه في مراحل النمو المتقدمة. انظر:

M.A. Sakr, Op. Cit., p. 17.

(٣) Ibid., p. 9.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مشاكل التعاون الاقتصادي بين الدول النامية :

١ — التوزيع المرضي للتكاليف والارباح :

والمقصود بالتكاليف ما يتحمله الاعضاء داخل الاتحاد نتيجة التوسع في الانتاج للسلع التي تكون أسعارها أعلى في السوق المحلي من أسعار السلع المستوردة من خارج دول الاتحاد ، وهنا تساهم الدول النامية داخل الاتحاد بارتفاع الكلفة حسب نصيبها في الاستهلاك من هذه السلع نتيجة الاثر الانشائي والتحويلي للتجارة .

الا أن الفائدة المرجوة من التكامل الاقتصادي تنبع من زيادة مستويات الدخل والتوظيف وتحقيق معدلات متسارعة من النمو نتيجة التوسع في الانتاج المحلي وما يتولد عنه من تحويل في الهياكل الاقتصادية ، ويكون مقدار الفائدة التي تعود على الاعضاء حسب نسبة مشاركتهم في التنمية الصناعية لخدمة التكامل (١).

ولقد اثبتت التجارب ان المشكلة بين الدول النامية — عند دخولها في شكل من اشكال التعاون الاقتصادي — تكمن في الفوائد والمضار العائدة على الاعضاء مقارنة بالوضع السائد قبل التعاون . ومن جهة اخرى فان بعض الدول النامية انخفضت ايراداتها الجمركية نتيجة توقف استيراد بعض السلع من العالم الخارجي بعد قيام التعاون الاقتصادي ، وعادة فان انخفاض الايراد المالي من الرسوم الجمركية له تأثير قوي على الدول النامية للاسباب التالية :(٢)

أ) يشكل الايراد من الجمارك نسبة عالية من الايرادات الحكومية في الدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة .

ب) ان لدى الدول المتقدمة المقدرة على تعويض انخفاض الايراد من الرسوم الجمركية على المستوردات بفرض ضريبة انتاج وضريبة دخل على الصناعات المستفيدة من قيام التعاون الاقتصادي وكذلك على السلع الوسيطة المستوردة من خارج دول التعاون الداخلة في انتاج الصناعات المستفيدة من التكامل .

---

(١) Peter Robson, Fiscal Compensation and the Distribution of Benefits in Economic Grouping of Developing Countries, UNCTAD, Geneva: Current Problems of Economic Integration (New York: UN Publication, 1971), p. 7.

(٢) United Nations, Main Problems of Trade Expansion and Economic Integration Among Developing Countries: General Review and Special Issue, Third Session, Santiago de Chile, 13 April to 21 May 1972, Vol.I TD/110, UNCTAD Secretariat (New York: UN Publication, 1973), pp. 144-149.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الجدير بالذكر ان تأثير الاتحاد على التنمية وتوسيع قاعدة الدخل ونمو الايرادات المحلية في الأجل الطويل يعوض من الخسارة الناجمة عن خفض الرسوم الجمركية.

٢ — التنسيق الصناعي وتوزيع الصناعات:

تجابه الدول النامية صعوبة اختيار الموقع وازدواجية انشاء الصناعة، وقد ظهر من خلال التجارب مشكلة التوصل الى اتفاق حول اختيار موقع للصناعات في منطقة التكامل، ولعل اكثر التجارب طموحا في تخطيط الصناعة قد أخذ طريقه بين مجموعة Andean Group حيث وافقت في كانون أول ١٩٧٠ على اقامة مجموعة من الصناعات الاساسية على المستوى الاقليمي مثل الحديد والصلب والكيماويات مما يساعد في احلال المستوردات الصناعية(١).

٣ — اختلاف النظم الاقتصادية:

ان تفاوت الانظمة الاقتصادية في نطاق العمل المشترك يزيد المشكلة تعقيدا حيث ان تحقيق التعاون الاقتصادي بين بلدان يتبع احدها اسلوب التخطيط المركزي والاخر الاسلوب الرأسمالي يخلق عددا من المشاكل يصعب حلها نظرا لعدم التجانس فيما بينها، مما يجعل تحقيق الهدف العام للتكامل صعب المنال بالاضافة الى وجود المشاكل ضمن الانظمة المتجانسة.

ويمكن للدول النامية التخفيف من حدة هذه المشاكل بمراعاة ما يلي:

١ — يمكن التغلب على مشكلة توزيع التكاليف والفوائد بين دول التكامل الاقتصادي باسلوبين:

أ) بأن تعطى صادرات كل بلد الى بلد آخر داخل دول التكامل اعانة بنسبة الزيادة في كلفة الانتاج المحلي بعد التحول عن الاستيراد من خارج دول التكامل.

ب) دعم صادرات البلد الاقل تقدما (المرتفعة التكاليف) الى الاكثر تقدما داخل دول التكامل بهدف تصحيح التوازن في التنمية الصناعية بين الاعضاء، وفي هذه الحالة فان الدعم الممنوح ليس المقصود منه تعويض الفرق في التكاليف

---

(١) Ibid., pp. 157-159.

تضم مجموعة الـ Andean Group بوليفيا، تشيلي، اكوادور والبيرو، وقد وقعت على اتفاقية للتكامل فيما بينها في ٢٦ أيار ١٩٦٩. انظر المتن في:

Havelock Brewster, Op. Cit., p.11.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بين الانتاج المحلي للبلد العضو والمستوردات من خارج دول التكامل ولكن بهدف تصويب الزيادة في التكاليف بين البلد الأقل تقدما مقارنة مع الاعضاء الاكثر تقدما (١).

وفي كلا الحالتين، ان تشارك الدول الاعضاء بالمساهمة في صندوق مشترك للدعم.

٢ — تخطيط توزيع الصناعة بين الدول الاعضاء حتى ولو كان هذا التوزيع متعارضا الى حد ما للتوزيع الامثل من وجهة نظر الكفاءة الانتاجية وذلك للتخفيف من أثر مشكلة اختيار الموقع.

٣ — تنسيق السياسات الصناعية والمالية والنقدية بين الدول الاعضاء.

---

(١) Peter Robson, Op. Cit., p. 24.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخلاصـــة

تبين من استعراضنا للسياسات التجارية في الدول النامية ان العديد من هذه الدول قد اخذت بسياسة احلال المستوردات وتشجيع الصادرات تحت مظلة الحماية، ونظرا لضيق السوق في الدول النامية ـ كل على انفراد ـ فقد اتجهت نحو سياسة تشجيع الصناعات التصديرية وايجاد اسواق لها كسياسة مكملة لاحلال المستوردات.

وقد استخدمت الدول النامية في سبيل ذلك القيود الكمية من مختلف الانواع وكذلك الادوات السعرية التي تشمل الضرائب والرقابة على الصرف بالاضافة للاعانات المباشرة وغير المباشرة لزيادة الصادرات.

كما رأينا تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية (باستثناء الدول المصدرة للنفط) نتيجة للعلاقة السائدة بين أسعار المواد الخام والسلع الزراعية من ناحية وأسعار السلع الصناعية من ناحية اخرى حيث ان الزيادة في أسعار صادرات هذه الدول هي دون مستوى الزيادة في اسعار مستورداتها.

وبما أن أغلب الدول النامية تمثل وحدات صغيرة متنافسة في نطاق تصدير السلع الزراعية والمواد الاولية الى العالم الخارجي فان ذلك يعني ضعف قوتها في المساومة، ولذا فان دخولها في تكتلات اقتصادية يساعد في تدعيم قوة المساومة وتحسين معدل التبادل الدولي لصالحها، يضاف الى ذلك ما قد يحدث للدول النامية من حيث النمو الاقتصادي والتحولات الهيكلية وقيام الصناعات والتقدم الفني في طرق الانتاج والتحولات الاجتماعية واستخدام الطاقة الانتاجية المعطلة بفضل اتساع الاسواق وتوفر فرص افضل للتخصص.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الرابـــع

السياسة التجارية فـــــــي الاردن

اولا ـ ادوات السياسة التجارية في الاردن

أ) الادوات الجمركيـــــة
ب) انظمة الاستيراد والتصدير
حـ) الاتفاقات التجاريـــــة
د) سعر الصرف والرقابة على النقد
هـ) قوانين تشجيع الاستثمار والمناطق الحرة
و) التدخل الحكومـــي

ثانيا ـ سياسة تشجيع الصادرات

أ) اهلال المستوردات
ب) تشجيع الصادرات

ثالثا ـ تخطيط التجارة الخارجية في الاردن

أ) برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية
ب) خطة التنمية الثلاثية.
حـ) خطة التنمية الخمسية

الخلاصـــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الرابـــع
السياسة التجارية فـــــي الاردن

انسجاما مع مبدأ الحرية الاقتصادية فقد ترك الاردن القيام بنشاط الاستيراد والتصدير للقطاع الخاص، ولكن هذا لم يمنع الحكومة من التدخل لتوجيه النشاط التجاري بما ينسجم واهداف التنمية الاقتصادية سواء أكان التدخل مباشرا او غير مباشـــــر.

وسنبحث في هذا المجال أهم الادوات التي استخدمتها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وسياسة احلال المستوردات وتشجيع الصادرات واخيرا تخطيط التجـــارة الخارجية وخطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة.

اولا ـ ادوات السياسة التجارية في الاردن :ـ

أ) الادوات الجمركية:

تعتبر الضرائب والرسوم الجمركية من أهم وأقدم أدوات السياسة التجارية التـــي استخدمت من أجل تحقيق اهداف معينة من بينها تشجيع الصادرات وتقييد المستوردات وتحسين شروط التبادل التجاري.

لقد تطور النظام الجمركي في الاردن خلال الزمن، ويمكن ان نميز بين ثلاثـــة مراحـــل (١):

١ ـ مرحلة الحكم العثماني، حيث ساد النظام الجمركي للدولة العثمانية كوحـــدة جمركية واحدة ولم يكن لشرق الاردن وفلسطين خلال هذه المرحلة أية سياســـــة تجارية خاصة بهما.

٢ ـ مرحلة الانتداب البريطاني، وتمتد منذ نهاية الحرب الاولى (١٩١٤-١٩١٨) وحتى نهاية الانتداب في منتصف الخمسينات، وفي هذه المرحلة صدر أول قانون ينظم اعمال الجمارك والمكوس سنة ١٩٢٦، كما طرأ عليه تعديل سنة ١٩٣٦.

وقد شهدت نهاية هذه الفترة تطورا كبيرا في ظروف البلاد الاقتصاديـــــة والسياسية والاجتماعية الأمر الذي انعكس على تشريعات البلاد ونظمها، مما أدى الى ادخال الكثير من التعديلات على التشريعات والنظم الجمركية وتم اصدار تعريفـــة جديدة في سنة ١٩٥٧ استهدفت زيادة الموارد المحلية من الجمارك والمكـــــوس وحماية الانتاج المحلي وتشجيعـــه.

---

(١) صالح خصاونة، الهيكل الضريبي في المملكة الاردنية الهاشمية (من منشورات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، آب ١٩٨٠)، ص ٥٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ - أما المرحلة الثالثة فتبدأ بانتهاء المعاهدة البريطانية في سنة ١٩٥٧ حيث بدأت أولى مراحل التنمية الاقتصادية وتأسيس الصناعات مما استدعى استبدال تعريفة سنة ١٩٥٧ بتعريفة جديدة سنة ١٩٦٢، وهي التعريفة المعمول بها حاليا بالاضافة الى تعديلاتها.

وسنتناول بالتحليل قانون الجمارك والمكوس والتعريفة الجمركية المعمول بها في الاردن.

١ - قانون الجمارك والمكوس[1]:

اشتمل القانون على ١٨٤ مادة تتعلق بالبضائع الخاضعة للرسوم الجمركية والاجراءات الخاصة بدخول وخروج البضائع من والى المملكة وما يتعلق بتحديد قيمة البضاعة ومنشئها، والكشف عليها ومعاينتها وسحبها من المنطقة الجمركية، كما بين المواد المتعلقة بالترانزيت العادي والدولي والاعفاءات من الرسوم الجمركية، كذلك تناول عمل المناطق الحرة، واخيرا تطرق الى التهريب والمخالفات والعقوبات والاجراءات الخاصة بتشكيل المحاكم الجمركية.

وقد تمت اهم التعديلات التي طرأت على هذا القانون في سنة ١٩٦٥ حيث جرى تغيير بعض البنود لاغراض انضمام الاردن الى السوق العربية المشتركة واتفاقية

---

(١) نشر هذا القانون في عدد الجريدة الرسمية ١٥٩١ صفحة ٦٢ الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٥. وقد حل بصدوره محل قانون الجمارك والمكوس المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٤٣٤ صفحة ٦٢٨ بتاريخ ١٩٥٩/٨/٥.
انظر: نقابة المحامين الاردنيين، موسوعة التشريع الاردني، الجزء الثالث، جمارك ومكوس.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الوحدة الاقتصادية العربية (١).

كذلك توسع القانون بالاعفاءات الممنوحة للزراعة والمتعلقة بالمعدات والالات الزراعية (٢).

وبصورة عامة يمكن القول انه لم يطرأ أي تغيير جوهري على مواد قانون الجمارك والمكوس وان التعديلات التي طرأت عليه حتى الآن كانت طفيفة، واشتملت على اضافة فقرات وحذف اخرى.

٢ - التعريفة الجمركية:

تتضمن قانون التعريفة الجمركية جداولا بانواع السلع والرسوم الجمركية المفروضة عليها، وتستخدم هذه الجداول في الاسترشاد بها من قبل دوائر الجمارك في تحديد السلع الخاضعة للضريبة ونسب الرسوم الجمركية ومعدلاتها وينطبق ذلك على البضائع المستوردة والمصدرة، ويخضع التصنيف الوارد في التعريفة الجمركية الاردنية للنظام المعمول به بمجلس التعاون الجمركي ببروكسل.

---

(١) فعلى سبيل المثال عدّلت المادة الرابعة المتعلقة بالبضائع الخاضعة للرسوم باضافة العبارة الواردة في آخرها "على ان لا يتعارض ذلك مع مقررات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية".

كذلك عدّلت الفقرة أ من المادة ٦٦ باضافة ما يلي الى آخرها "أما بالنسبة للبضائع المستوردة من احدى دول السوق فلا يجوز السماح باعادة تصديرها الى خارج السوق بحالتها التي استوردت بها قبل الحصول على موافقة الدول المصدرة".

وصدر التعديل بتاريخ ١٩٦٥/٣/١ صفحة ٢١٦ في العدد ١٨٢٦ من الجريدة الرسمية.

(٢) تمت اضافة فقرات للمادة ٨٤ من قانون الجمارك والمكوس وصدر التعديل في العدد ٢٥٢٦ من الجريدة الرسمية صفحة ١٩٢٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد اشتمل جدول التعريفة الجمركية على ٢١ قسما تضم ٩٩ فصلا يغترض انها تستوعب مختلف اصناف السلع التي يمكن تبادلها [1].

ويضم كل فصل من فصول التعريفة الجمركية عددا من البنود يشير كل منها الى مجموعة متجانسة من البضائع او السلع. ويقسم كل بند الى مجموعة فرعية تدل على سلعة محددة تماما أو على مجموعة من السلع اكثر تجانسا، وتستخدم السلطات الجمركية تصنيفات السلع لتحديد انواع السلع لاستيفاء الرسوم الجمركية المقررة في الحالات التي تقتضي ذلك الاستيفاء.[2]

ويخضع استيفاء الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة الى ثلاثة معايير :

١ - على أساس قيمة البضاعة الواردة وينطبق ذلك على معظم بنود التعريفة الجمركية.

٢ - على أساس وزن البضاعة او عددها (المعيار النوعي) ومعمول به بالنسبة لاصناف محددة من السلع كالخمور.

٣ - على أساس القيمة والنوع مثل رسم الوارد على السيارات التي تفرض على أساس القيمة والوزن والموديل وسعة المحرك ونوع الوقود.

---

(١) نورد فيما يلي مثالا على طبيعة تصنيف جداول التعريفة الجمركية.
القسم الاول : حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية.
واشتمل القسم الاول على خمسة فصول على النحو التالي :

رقم الفصل	
١	حيوانات حية
٢	لحوم واحشاء واطراف صالحة للأكل
٣	اسماك وقشريات ورخويات
٤	البان ومنتجات صناعة الألبان
٥	منتجات اخرى حيوانية الاصل غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر.

انظر : وزارة المالية والجمارك، دليل العمل الجمركي (عمان، مطبعة الجيش العربي، ١٩٦٦)، ص ٩٣.
وكذلك وزارة المالية الجمارك، التعريفة الجمركية ١٩٨٠، ص ح - ن.

(٢) واصف عازر، احصاءات التجارة الخارجية والاحصاءات الصناعية في الاردن (من منشورات الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ١٩٨٠)، ص ٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي حالة البضائع التي لا تكون مدرجة في جدول التعريفة الجمركية الموحـــــدة يتبع بند الاصناف الاكثر مماثلـــة (١).

ولدى استعراض قانوني الجمارك والمكوس والتعريفة الجمركية نرى ان السياســـة الجمركية في الاردن هدفت الى تأمين المورد المالي لخزينة الدولة اولا ثم تحقيـــق اهداف اقتصادية واجتماعية بدرجة أقل كحماية الانتاج المحلي وتشجيع الصناعـــات، والحد من استيراد سلع معينة. كما راعت اعتبارات التكامل الاقتصادي مع البلـــدان العربية.

ومع ان التمييز بين فرض الضريبة الجمركية لاهداف مالية او اقتصادية واجتماعيـــة ليس سهلا لان الترابط وثيقا بينهما الا أننا نستطيع تلخيص اهداف السياسة الجمركيـــة في الاردن بما يلي :

أ) هدف تأمين المورد المالي لخزينة الدولة :

اعتبر برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤–١٩٧٠ الايرادات الجمركية مصدرا رئيسيا للايرادات المحلية على الرغم من توقعه بتخفيض الاعتماد نسبيا علـــى الايرادات الجمركية كمصدر للايرادات المحلية عند زيادة المواد المعفاة لاغراض تنفيـــذ برامج الخطة (٢).

وجدير بالذكر ان حصيلة الضرائب الجمركية تشكل في العادة نسبة كبيرة من الايرادات الضريبية والعامة في الدول النامية، وان دور الرسوم الجمركية في زيادة الموارد المحليـــة في الاردن ظاهر بدرجة كبيرة نظرا لأن دور الضرائب المباشرة لا يزال هزيلا وضعيفا (٣).

ويتبين من الجدول رقم (١٤) أهمية الرسوم الجمركية بالنسبة الى الايرادات المحلية، حيث بلغ متوسط نسبـــة هذه الرسوم حوالي (٥ر٣١٪) بين عامي ١٩٦٤–١٩٧٩. ويلاحظ ان هذه النسبة بلغت أقصى ارتفاع لها خلال سنوات الخطة الخمسية (١٩٧٦–١٩٨٠) حيث بلغ متوسط نسبـــة هذه الرســـوم الى الايـــرادات المحليـــة حوالـــي (٧ر٤٠٪). وبذلك تظهر لنا أهمية الرســـوم الجمركية كمورد مالـــــــي

---

(١) وزارة المالية الجمارك، دليل العمل الجمركي، مصدر سابق، ص ٦٤.

(٢) المجلس القومي للتخطيط، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصاديـــــة ١٩٦٤–١٩٧٠، ص ٥٨.

(٣) صالح خصاونة، مصدر سابق، ص ٥٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعتمد عليه الميزانية بالمساهمة في تغطية نفقاتها شأنها في ذلك شأن بقيـــــــة الدول النامية .

وتخضع المستوردات الاردنية الى الرسوم والضرائب التالية :

- رسم الوارد ويتم تحديده بموجب جدول التعريفة الجمركية تبعا لكل صنف .
- الرسوم الاضافية الموحدة وتشمل ضريبة الشؤون الاجتماعية والبلديات والجامعة الاردنية وجامعة اليرموك وغيرها ..
- رسوم الاستيراد وتستوفى بموجب نظام الاستيراد بمعدل (٤ ٪) من قيمـــة البضائع المستوردة .

أما الضرائب على الصادرات فانها لا توجد الا في حالات نادرة وبمعـــدلات منخفضة انطلاقا من تشجيع الصادرات الوطنية ودعمها .

وفي هذا المجال لا بد من التأكيد على ان المشرع الاردني يلجأ الى ســـن قوانين ضريبية جديدة كلما ظهرت حاجة للتمويل تخصص لاغراض محددة سلفا مثل ضريبة الجامعة الاردنية وغيرها .

كذلك يلاحظ ان المستوردات تخضع لعدة انواع من الرسوم والضرائب كرســـم رخصة الاستيراد ، رسم الوارد ، والرسوم الاضافية . . . الخ مما يؤدي الى صعوبـــات في التقدير وارباك الموظف . ولذلك فان اعادة توحيد هذه الرسوم والضرائـــب بالاضافة الى الحد من سن قوانين ضريبية جديدة يساعد على رسم سياسة جمركيـــة واضحة المعالم لاتبنى على ظروف آنيـــة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم(١٤)

الايرادات المحلية والضرائب الجمركية في الاردن خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٩

(بالمليون دينار)

السنـــة	الايرادات المحلية	الجمارك	نسبة الجمارك /الايرادات ٪
١٩٦٤/٦٥	٢٣ر٨	٦ر٢	٢٦ر١ ٪
١٩٦٥/٦٦	٢٦ر٧	٨ر٩	٣٢ر٦
١٩٦٦*	٢٣ر٣	٨ر٤	٣٦ر١
١٩٦٧	٢٥ر٥	٨ر٢	٣٢ر٢
١٩٦٨	٢٦ر٣	٨ر٨	٣٣ر٥
١٩٦٩	٣٢ر٥	١٠ر٧	٣٢ر٩
١٩٧٠	٣٠ر٠	٩ر٠	٣٠ر٠
١٩٧١	٣٥ر٨	٧ر٧	٢١ر٥
١٩٧٢	٤٢ر٦	٩ر٤	٢٢ر٣
١٩٧٣	٤٦ر٢	١٢ر٢	٢٦ر٤
١٩٧٤	٦٥ر٧	١٦ر٦	٢٥ر٣
١٩٧٥	٨٢ر٦	٢٠ر٩	٢٥ر٣
١٩٧٦	١٠٧ر٦	٤٠ر٠	٣٧ر٢
١٩٧٧	١٤٢ر٢	٦٤ر٠	٤٥ر٠
١٩٧٨	١٥٨ر٥	٦١ر٣	٣٨ر٧
١٩٧٩	١٨٧ر٩	٧٢ر١	٣٨ر٤

* تسعة أشهر من ١٩٦٦/٤/١-١٩٦٦/١٢/٣١.

المصدر: البنك المركزي الاردني، الاحصاءات المتعلقة ببعض جوانب الاقتصاد الاردني، تشرين اول ١٩٧٤، العشرة الاحصائية الشهرية كانـــون ثاني ١٩٧٥، تشرين اول ١٩٧٨، كانون ثاني ١٩٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) اهداف اقتصادية:

لقد سعت السياسة الجمركية من خلال قانوني الجمارك والمكوس والتعريفة الجمركية الى تحقيق الاهداف الاقتصادية التالية:

١ — تشجيع وحماية الصناعة المحلية

اخذت التعريفة عند وضعها بعين الاعتبار اعفاء المواد الاولية والالات والمعدات اللازمة لانشاء الصناعات الجديدة والقائمة بما ينسجم وقوانين تشجيع الاستثمار. فعلى سبيل المثال أعفت التعريفة خامات المعادن والوقود المعدني، كما تم اعفاء العديد من المواد الاولية والوسيطة المستخدمة في العديد من الصناعات مثل صناعة الـــورق والسجاير والبطاريات والكبريت كما اعفت الالات والاجهزة المستخدمة في الصناعة.

وقد راعت التعديلات اللاحقة للتعريفة الجمركية ظروف الصناعة الاردنية وتطورهـــا فمثلا تم تخفيض الرسوم على العديد من المواد الاولية المستخدمة في بعض الصناعـــات مثل زيت الزيتون المخصص لصناعة الصابون وأوعية البطاريات الجافة (١).

وبصدد حماية الصناعة المحلية قامت التعريفة الجمركية وتعديلاتها المختلفة بـــرفع الرسوم الجمركية على المنتجات الاجنبية المماثلة للصناعة المحلية، كما حدث عند رفـــع الرسوم على المعكرونة والشعيرية من ٢٧ فلس الى ٤٠ فلس للكغم (٢)، ورفع الرسوم علـــى المصاعد الكهربائية من ٨٪ — ٢٥٪ (٣).

ولا غراض تحسين انتاج الصناعات المحلية وزيادة مقدرتها على منافسة الصناعـــات الاجنبية محليا وفي الاسواق الخارجية، فقد تم رفع الحماية عن بعض الصناعات الاردنيـــة وتم اخضاع السلع المستوردة المماثلة لما تنتجه الشركات والمصانع الاردنية الى رســـوم تعادل الرسوم التي تستوفى على مثيلاتها المنتجة محليا المجددة بنظام رســـــوم الانتاج المحلي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ وهي العديد المبروم، الانسجة المطوفيـــــة،

---

(١) خفضت الرسوم على زيت الزيتون من ٢٥٪ — ١٪ انظر الجريدة الرسمية العـــدد ١٧٣١ ص ٤ تاريخ ١٤/١/١٩٦٤، وفي عام ١٩٧٦ أعفيت أوعية البطاريـــات الجافة من الرسوم بعد ان كانت تخضع الى رسم قدرة ٢٥٪ وقد ورد هذا التعديل في عدد الجريدة الرسمية ٢٦٢٧، ص ١١٦٣، تاريخ ٢٢/٥/١٩٧٦.

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٢٩٨، ص ٧٣٤، تاريخ ١٦/٥/١٩٧١.

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٦٢٧، ص ١١٦٣، تاريخ ٢٢/٥/١٩٧٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البطاريات السائلة، الشماغات، محضرات الغسيل الكيماوية، الدهانات، صابون التواليت والزينة، معجون الحلاقة وتنظيف الاسنان (١).

٢ - تشجيع القطاع الزراعي :

سايرت التعريفة الجمركية والتعديلات اللاحقة لها قانون الجمارك والمكوس بمنح الاعفاءات للمعدات اللازمة للزراعة والصناعات المكملة لها مثل صناعة الألبان والاعلاف، فقد أعفت التعريفة أدوات الحراثة والحصاد والتسوية والحفر وغيرها من المعدات، كما أعفت الحليب المجفف المعدّ لتغذية العجول بعد ان كان يخضع لرسوم قدره (١٤٪) (٢).

وتشجيعاً لتربية الدواجن في الاردن تضمنت التعريفة رفع الرسوم على طيور الدواجن المذبوحة من (١٠٪ - ١٠٪) (٣)، وذلك بقصد تشجيع الانتاج المحلي من الاغذية الحيوانية.

٣ - تحقيق التكامل الاقتصادي العربي :

قام المشرع الاردني بتعديل واضافة فقرات لقانون الجمارك والمكوس بما يتناسب وبنود اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، والتي نصت على تحرير المنتجات الزراعية والصناعية من الرسوم على مراحل بين الاعضاء.

هـ) اهداف اجتماعية:

كذلك فقد هدف المشرع الاردني من خلال التعريفة الجمركية الى تحقيق الاغراض الاجتماعية التالية :

١ - توفير السلع الضرورية بأسعار معقولة.

تفاوتت نسبة الرسوم على السلع الضرورية بين الاعفاء الكامل والرسوم الرمزية، فقد أعفيت بعض المواد مثل الحبوب والحيوانات الحية، كما خفضت الرسوم على كثير من المواد الغذائية والضرورية بموجب التعديلات اللاحقة، فعلى سبيل المثال خفضت

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٢٩٨، ص ٧٣٤، تاريخ ١٦/٥/١٩٧١.
وكذلك البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثامن ١٩٧١، ص ٣٦.
(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٠٣٧، ص ٢٠٥٤، تاريخ ١٢/٩/١٩٦٧.
(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٢٧٣، ص ١٦٩٧ تاريخ ١٠/١٢/١٩٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرسوم على الزبدة والسمن ثم ازيلت نهائيا فيما بعد (١).

ومن ناحية اخرى نرى بأن الرسوم الجمركية قد ارتفعت على بعض السلع الضرورية كما حدث في عام ١٩٧٧ حيث تم رفع الرسوم على الارز بكافة اشكاله (٢). وهذا يدلنا على عدم وجود سياسة ثابتة ومحددة بخصوص السلع الضرورية.

٢ - الحد من استيراد بعض السلع:

أخذ مشرع التعريفة الجمركية بعين الاعتبار الحد من استيراد بعض السلع كالخمور والسلع والكمالية كالسيارات الفاخرة والمكيفات وغيرها.

فمثلا خضعت سيارات الركاب عند وضع التعريفة عام ١٩٦٢ الى رسم مقداره (٧٨٪) مضافا اليه ٥٠ فلسا للكغم، وفي عام ١٩٦٨ تم تحديد الرسوم على سيارات الركاب وفقا للوزن ونوع الوقود وتراوحت الرسوم بين ٤٥٠ - ٦٠٠ فلس للكغم، وفي عام ١٩٧٨ تم تعديل التعريفة على السيارات حسب موديل السيارة حيث أصبحت (٨١٪) بالنسبة لموديل نفس السنة تنخفض الى (٣٠٪) لموديل السنة الخامسة (٣).

ولكن يلاحظ من احصاءات التجارة الخارجية الاردنية ان تعديلات التعريفة لم تكن فعالة في الحد من استيراد السيارات عموما والفخمة منها بشكل خاص، بل العكس طرأت زيادة نسبية مرتفعة في استيراد السيارات الفخمة (التي يزيد وزنها عن ١٥٠٠ كغم) بعد عام ١٩٧٦ مما يستدعي اعادة النظر في اتخاذ اجراءات قد تصل الى حد منع

---

(١) ففي عام ١٩٦٣ تم اعفاء الزبدة والسمن والجبن والجميد من الرسوم بعد ان كانت تخضع لرسم يتراوح بين (٥٪ - ٢٥٪)، وفي عام ١٩٧١ تم فرض رسم قدره ١٠٠ فلس للكغم من الزبدة والسمن، وفي عام ١٩٧٢ خفضت الرسوم الى ٥٠ فلس للكغم، وفي عام ١٩٧٨ تم اعادة اعفاء الزبدة والسمن كليا من الرسوم. انظر اعداد الجريدة الرسمية ١٦٨٠، ص ٤٥٥، تاريخ ١٩٦٣/٤/٢٨، ٢٣٢٥، ص ١٥٦٨ تاريخ ١٩٧١/١٠/١٠، ٢٣٤٣ ص ١٢٧ تاريخ ١٩٧٢/١/١٤ والعدد ٢٧٦٧ ص ٦٤٠ تاريخ ١٩٧٨/٣/١٣.

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٧٢٦، ص ٢٠٥٧ تاريخ ١٩٧٧/٩/٣.

(٣) الجريدة الرسمية، العدد ٢١٢٤، ص ١٤٠٧ تاريخ ١٩٦٨/٩/١٧، العدد ٢٧٧٦، ص ٦٤٠ تاريخ ١٩٧٨/٣/١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استيراد السيارات الفخمة مرتفعة الثمن (١).

وبالنسبة للمكيفات فاننا نرى بان الرسوم عليها قد رفعت من (١٨٪) الى (٢٥٪) وعلى الثلاجات من (٢٣٪) الى (٤٠٪) وبقيت هذه الرسوم ثابتة دون تعديل ونرى بان الثلاجات التي كانت تعتبر كمالية عام ١٩٦٥ أصبحت تعتبر شبه ضرورية، وهذا يبين لنا بأن التعديلات في التعريفة لا تواكب حاجات المجتمع المتطورة فيما يتعلق ببعض السلع (٢).

وثغرة اخرى نجدها في تعديلات التعريفة بالنسبة للخمور حيث تبين عدم وضوح غايات المشرع الجمركي بالنسبة لهذه المواد (٣).

٣ - تشجيع التقدم العلمي والثقافي :

نصت التعريفة الجمركية على اعفاء الصحف والمجلات والمطبوعات تشجيعا للنواحي الثقافية، كما نصت التعديلات اللاحقة على اعفاء بعض الاجهزة العلمية من التعريفة وتخفيضها على البعض الآخر (٤).

---

(١) بلغ اجمالي عدد السيارات المستوردة ١٧ ألف سيارة في عام ١٩٧٩ بعد ان كان اجمالي المستوردات من السيارات لا يتجاوز ٦٠٠٠ سيارة في عام ١٩٧٥.
انظر : دائرة الاحصاءات العامة، نشرات احصاءات التجارة الخارجية السنوية ١٩٧٥-١٩٧٩.

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٨٥٠، ص ٨٨٤ تاريخ ١٤/٦/١٩٦٥.

(٣) فقد رفعت الرسوم على الخمور في عام ١٩٦٣ من ٦٠٠ فلس الى ١٠٠٠ فلس للتر ثم رفعت الرسوم عليها مرة اخرى عام ١٩٦٤ الى ١٢٦٠ فلس للتر، وفي عام ١٩٦٥ خفضت الرسوم عليها الى ٧٥٠ فلس للتر ثم رفعت الى ٩٠٠ فلس للتر عام ١٩٦٦. انظر : الجريدة الرسمية العدد ١٦٨٠، ص ٤٥٥ تاريخ ٢٨/٤/١٩٦٣، والعدد ١٧٧٩، ص ١٠٨٧ تاريخ ١١/٨/١٩٦٤، والعدد ١٨٨٠ ص ١٦٩٤ تاريخ ١٧/١٠/١٩٦٥، والعدد ١٩٣٦، ص ١٣٥٧ تاريخ ١٦/٧/١٩٦٦.

(٤) أ) خفضت التعرفة من (١٠٪) الى (٥٪) على الالات الحاسبة، انظر الجريدة الرسمية العدد ٢١٧١، ص ٤٩٨ تاريخ ١٥/٥/١٩٦٩.
ب) كما أعفيت أجهزة وادوات القياس والعرض والتنظيم والتحليل الفيزيائي والكيماوي من الرسوم بعد ان كانت (٥٪)، انظر الجريدة الرسمية العدد ٢٦٩٠، ص ٦٨٨، تاريخ ١٤/٣/١٩٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) رقابة الاستيراد والتصدير (١).

تخضع بعض الدول عمليات الاستيراد والتصدير للرقابة المباشرة، بينما يترك البعض الآخر ذلك للقطاع الخاص دون قيود، وفيما يختص بالاردن فان السياسة المتبعة تعتبر مزيجا بين الحرية والتقييد، فقد صدر نظام الاستيراد رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته بهدف توجيه حجم التجارة الخارجية بالاضافة الى الاجراءات المتعلقة بمنح الرخص ورسوم الاستيراد والاعفاء من الرسوم، ويمكن تلخيص غايات هذا النظام والمتعلقة منها بالسياسة التجارية بما يلي :

١ - الحيلولة دون فوضى الاستيراد وتقييد الحجم الكلي للمستوردات اذا دعت الضرورة، فقد نصت المادة ١٣ من النظام على جواز حصر استيراد البضائع كليا او جزئيا من بلد معين، كما جاء في المادة ١٤ على انه يحق لمجلس الوزراء حظر استيراد البضائع والمواد التي يقررها (٢).

٢ - منع او رقابة استيراد بعض السلع لاعتبارات تموينية وصحية وأمنية، حيث جاء في المادة ١٥ حظر استيراد بضائع معينة الا بتوصية من الجهات المختصة (٣).

٣ - تكوين فكرة عن اتجاهات الاستيراد المستقبلية من واقع رخص الاستيراد الممنوحة، او من طلبات رخص الاستيراد المقدمة مما يساعد الدولة في تعديل سياستها التجارية في هذا المجال بما يتفق واوضاعها الاقتصادية المتغيرة.

---

(١) نشرت قواعد نظام التصدير والاستيراد في عدد الجريدة الرسمية رقم ١١٣٠ الصفحات ٤٤٩-٤٥٦ بتاريخ ١٩٥٣/١/١، وبعد ذلك الغيت وحل محلها تعليمات الاستيراد لعام ١٩٥٤، وجرى تعديلها عدة مرات حيث الغيت وحل محلها نظام الاستيراد رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ ثم نظام الاستيراد رقم ٨١ لسنة ١٩٧١ الى حين صدور نظام الاستيراد رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦ المعمول به حاليا، ومن استعراض التطورات على هذه الانظمة فان التعديلات التي أدخلت عليها لم تكن جوهرية.

(٢، ٣) وزارة الصناعة والتجارة، نظام الاستيراد رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦، ص ص ٧-٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد استخدمت وزارة الصناعة والتجارة رخص الاستيراد كأداة لتشجيع الصناعات المحلية، وذلك بتقييد المستورد بشراء نسبة من قيمة مستورداته من الانتاج المحلي المماثل، فالزمت المستورد بأن يشترى (٣٠٪) من قيمة طلباته من شركة مصانع الورق والكرتون و (٥٠٪) من انتاج شركة مصانع الانابيب كشرط لمنح رخصة استيراد بالكميات الباقية[١].

أما بالنسبة الى نظام التصدير فقد صدر بتاريخ ١٩٧٩/٧/١، بهدف اخضاع نشاط التصدير لمراقبة الدولة حيث أخضع النظام كافة المواد المصدرة للحصول على ترخيص مسبق الا في بعض الحالات التي نص عليها النظام صراحة في المادة الرابعة[٢].

كذلك اعطى النظام الوزير حق منع تصدير أية بضاعة وحظر تصديرها الا الى بلد معين وحصر تصدير أية بضاعة كليا او جزئيا في جهة رسمية معينة ذات امتياز[٣]. ونرى بأن هذه المادة تعطي صلاحيات واسعة للوزير ربما تستعمل احيانا بطريقة غير مدروسة بما فيه الكفاية حيث تم حجب رخص التصدير بحق سلع معينة ثم ما لبثت وان منحت الترخيص. ويبدو من صدور أنظمة الاستيراد والتصدير وتعديلاتها ان الاردن أخذ يستعمل ادوات السياسة التجارية المتعلقة بتنظيم الاستيراد والتصدير بشكل أفضل بما يساعد في تحقيق طموحات خطط التنمية الاقتصادية في دعم الصادرات وتوجيه المستوردات.

حـ) الاتفاقات التجارية[٤]:

تعتبر الاتفاقات التجارية أداة هامة من ادوات السياسة التجارية، حيث تسعى الدولة من خلالها الى دعم تسويق صادراتها، وتأمين حصولها على المستوردات بشروط مناسبة وأسعار معقولة، وتعتبر اتفاقات التجارة والدفع جزءا هاما من سياسة

---

(١) Dar Al-Handasah Consultants for NPC, Tariff and Non-Tariff Protectionn Policies, Industrial Programming Study, Task 1.18 (Unpublished, 1981), p,32.

(٢) اشتملت هذه المادة على ٦٣ بندا تم اعفاءها من رخصة التصدير منها على سبيل المثال البضائع برسم الترانزيت والمصدرة للمناطق الحرة او البضائع المستوردة تحت وضع الادخال المؤقت والخضار والفواكه الطازجة. انظر:
وزارة الصناعة والتجارة، نظام التصدير لسنة ١٩٧٩، ص ٢١.

(٣) نفس المصدر، ص ٢٢.

(٤) لا تتوفر معلومات احصائية لدى المؤسسات والدوائر المختصة عن دور الاتفاقات التجارية في تجارة الاردن الخارجية أو أية دراسات حول تقييم فعالية الاتفاقيات التجارية المعقودة وبيان ما تحقق منها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاردن التجارية.

وقد أشارت الخطة الثلاثية الى الدور الذى تلعبه الدولة في عقد الاتفاقات المختلفة حيث جاء في الخطة "ان نشاط التجارة الخارجية من استيراد وتصدير يعتمد على القطاع الخاص ويقتصر دور الدولة على الدخول في اتفاقات تجارية ومفاوضات وتعاون اقتصادى ثنائية وجماعية كاتفاق تسهيل التجارة والترانزيت واتفاقية تسوية المدفوعات وغيرها (١).

— كذلك اهتمت خطة التنمية الخمسية بترويج الصادرات الاردنية من خلال فتح أسواق جديدة لهذه الصادرات، واقامة المعارض والمراكز التجارية وتنظيم الزيارات التجارية، كما أوصت الخطة بمواصلة السعي لدى الدول الاعضاء في السوق العربية المشتركة لازالة القيود الادارية وأية قيود اخرى تحد من تدفق الصادرات الاردنية الى اسواقها، وأوصت بعقد اتفاقية تعاون عامة مع السوق الاوروبية المشتركة بهدف الاستفادة منها في تسويق الاسمدة وغيرها من المنتجات الاردنية، كذلك دعت الخطة الى التوسع في عقد الاتفاقات التجارية مع الدول الاجنبية وزيادة التعاون الاقتصادى معها واعطاء الاولوية لموضوع التصدير بشكل عام وتصدير الفوسفات ومشتقاته بشكل خاص (٢).

من هذا المنطلق ارتبط الاردن بالعديد من اتفاقات تسهيل التبادل التجاري مع الدول العربية والاجنبية، وقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين الاردن ودول العالم تطورا ملحوظا، يضاف الى ذلك سعي الحكومة لتقوية علاقاتها مع معظم الدول العربية والاجنبية وعقد اتفاقات ثنائية معها في المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية، والتركيز على دعم التبادل التجارى والثقافي وخلق ميزان تجارى متكافىء بين الاردن ودول العالم.

وقد تجاوزت علاقة الاردن الاقتصادية الاتفاقات الثنائية لتشمل عقد الاتفاقات الجماعية كانضمام الاردن الى الاتفاقات المنبثقة عن جامعة الدول العربية مثل اتفاقية الوحدة الاقتصادية (٣) واتفاقية السوق العربية المشتركة التي جاءت تنفيذا لاحكام

---

(١) المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥، ص ٢١٥.

(٢) المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠، ص ١٨٢.

(٣) نشرت في عدد الجريدة الرسمية ١٧٦٤ الصفحات ٨١٧-٨٢٢ بتاريخ ١٩٦٤/٦/١، وتهدف هذه الاتفاقية الى حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية وحرية النقل والترانزيت بقصد اقامة وحدة اقتصادية كاملة بين دول الجامعة وقد وقعت عليها الاردن بتاريخ ١٩٦٢/٦/٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اتفاقية الوحدة الاقتصادية والتي وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربيـــــة بتاريخ ١٣/٨/١٩٦٤ وتهدف الى تحرير المنتجات الزراعية والصناعية من الرسوم على مراحل بالاضافة الى تحقيق الاهداف الواردة في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

كما قام الاردن بعقد اتفاقية اقتصادية وفنية مع السوق الاوروبية المشتركـــــة في عام ١٩٧٧ هدفت الى زيادة التعاون الشامل بين الطرفين من اجل المساهمة فـي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن واتخاذ اجراءات في حقل التعاون الاقتصادي والفني والمالي في حقل التجارة(١).

وقد هدف الاردن من خلال الاتفاقات المختلفة الى زيادة صادراته الى دول العالم وخاصة الفوسفات ، بالاضافة الى استقطاب رؤوس الاموال العربية والاجنبيـــة والاستفادة من الخبرات الفنية والتكنولوجية اللازمة للمشاريع التنموية .

وعلى الرغم من ارتباط الاردن باتفاقات مع معظم دول العالم الاّ أن الاستفادة من بعض هذه الاتفاقات لا تتجاوز التوقيع عليها ، ولذلك من الضروري التأكيد على متابعـة تطبيق الاتفاقات وتطويرها مع الدول المختلفة بما يعود بالفائدة ويحقق اغراض السياسة التجارية وخاصة الاتفاقات مع دول الجامعة العربية نظرا لانها تمثل الاسواق الطبيعية لصادرات الاردن ، ولا شك ان الاتفاقات المعقودة مع كل من الهند ويوغسلافيـــــا وتركيا والبروتوكولات المتعلقة بتصدير الفوسفات تحتاج الى اهتمام خاص وتطوير مستمر بما يحقق استمرارية تدفق الفوسفات الى اسواق هذه الدول من ناحية والحصـــــول على شروط مناسبة تتطور مع الزمن من ناحية اخرى .

كذلك فان الاهتمام بعقد اتفاقات تجارية بالاعتماد على حجم التبادل والعجز في الميزان التجاري مع الدول يعتبر ذا اهمية بالغة في تخفيض العجز ، حيث تشيـــر احصاءات التجارة الخارجية الى ان (٨٧٪) من اجمالي العجز في الميزان التجاري يأتي من ٢١ دولة تتعامل معها الاردن مما يستدعي الدخول في محادثات مع هذه الدول حول امكانية التصدير المحتملة لتخفيض العجز التجاري معها (٢).

د) سعر الصرف والرقابة على النقد :

بقي الاردن عضوا في منطقة الاسترليني حتى عام ١٩٦٧ حينما قامت الحكومـــة البريطانية بتخفيض قيمة الجنيه الاسترليني بنسبة (١٤٫٣٪) في ١٨ تشرين الثانـــي

---

(١) انظر : وزارة الصناعة والتجارة ، اتفاقية بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية والمملكة الاردنية الهاشمية (بلا تاريخ) .

(٢) DAr-Al-Handasah Consultants for MPC (Jordan), Export Promotion Policies, Industrial Programming Study, Task 1.19 (Unpublished, 1981), pp. 10-11.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٦٧ وقدّرت خسارة الاردن من التخفيض بحوالي ٧ ملايين دينارا (١) . ونتيجة لذلك خرج الاردن من اتفاقية الاسترليني وربط الدينار بالدولار وكان الدينار يساوي ٢٫٨ دولار، وفي ١٥/٨/١٩٧١ خفض الدولار بنسبة (٧٫٨٩٪) واستمر ارتباط الدينار بالدولار بنفس المعدل، أي أن الدينار خفض مع الدولار أيضا (٢).

وقد اعيد تخفيض الدولار مرة اخرى في شباط ١٩٧٢ بنسبة (١٠٪) وتقرر على أثر ذلك تخفيض نسبة موجودات الاردن من الدولار الامريكي من (١٨٪ — ١٤٪) (٣).

وفي شباط ١٩٧٥ أوقف الاردن اعتماد الذهب والدولار كمحددات رئيسة لسعر صرف الدينار الاردني بالعملات الاجنبية وتم ربط سعر تعادل الدينار الاردني رسميا بحقوق السحب الخاصة (والبالغ ٢٫٥٧٨٩٥ وحدة حقوق لكل دينار) مع امكانية تذبذب سعر التعادل بنسبة (٢٫٢٥٪) ارتفاعا وانخفاضا (٤).

ويقوم البنك المركزي بتحديد أسعار الصرف اليومية للدينار مقابل العملات الاجنبية الرئيسة باعتماد سلة معيارية خاصة به يؤخذ بعين الاعتبار في تكوينها توزيع التجارة والمدفوعات الاردنية الخارجية، ومرونة العرض والطلب لاهم المواد المستوردة والمصدرة وتوزيع احتياطي المملكة من العملات الاجنبية حسب اوزانها الى جانب الاعتماد على سعر وحدة حقوق السحب الخاصة بالدولار والذي يحتسبه صندوق النقد الدولي على أساس السلة المعيارية (٥).

---

(١) بلغت نسبة الموجودات بالعملة الاسترلينية (٤٨٫٥٢٪) من مجموع الموجودات، وشكلت مستوردات الاردن من المنطقة الاسترلينية (١٨٪) من مجموع استيراده، كما أن أثمان جزء كبير من مستوردات المملكة لا يقل عن (٧٨٪) جرى تحويلها بالعملة الاسترلينية خلال عام ١٩٦٧.
انظر: البنك المركزي، التقرير السنوي الرابع ١٩٦٧، ص ٣٩-٤١.

(٢) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثامن ١٩٧١، ص ص ٥٦-٥٩.

(٣) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي العاشر ١٩٧٣، ص ص ٥١، ١١٧.

(٤) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الرابع عشر ١٩٧٧، ص ١١٨.

(٥) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثاني عشر ١٩٧٥، ص ٦٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبذلك يتضح ان سياسة سعر الصرف في الاردن هدفت الى المحافظة على قيمة الدينار الاردني بالدرجة الاولى ولم تعط عناية خاصة للسياسة التجارية في هذا المجال كتبني سعر صرف متعدد لتشجيع الصادرات والحد من المستوردات(١).

وعلى الرغم من أن الاردن لم يستخدم سعر الصرف استخداما فعالا للتأثير على تجارته الخارجية الا أنه لم يغفل عن مراقبة النقد الاجنبي كوسيلة من وسائل سياسة التجارة الخارجية، فقد قام الاردن عام ١٩٦٦ باصدار قانون مراقبة العملة الاجنبية رقم ٩٥ والغى هذا القانون قانون مراقبة العملة الاجنبية الصادر عام ١٩٦٥، وحددت المادة الثالثة من هذا القانون عدة اهداف منها (٢):

أ) التأكد من استعمال أرصدة الاردن ومكاسبه من الذهب والعملات الاجنبية لمصلحة الاقتصاد الوطني.

ب) التأكد من ان المبالغ المستحقة للمملكة بالعملة الاجنبية والمستحقة عليها قد استوفيت بطريقة صحيحة.

وقد اصدر البنك المركزي التعليمات والاجراءات والتعديلات المناسبة لتنفيذ قانون مراقبة العملة رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦ بما تقتضيه الظروف الاقتصادية المتغيرة، وبتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨ صدرت التعليمات المعمول بها حاليا متضمنة سبعة عشر فصلا بقصد تنظيم التعامل بالعملة الاجنبية والمدفوعات التجارية واعادة اثمان الصادرات.

---

(١) محمد احمد صقر، مصدر سابق، ص ١٤٧.

(٢) البنك المركزي الاردني، قانون مراقبة العملة الاجنبية، قانون موقت رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦، ص ص ٢-٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى صعيد اعادة اثمان الصادرات، فقد تابع البنك المركزي التأكد من اعادة اثمان البضائع المصدرة والمعاد تصديرها، ثم اصدر تعليماته باعفاء الصادرات الوطنية الى البلدان العربية من اعادة اثمانها بالعملة الاجنبية تشجيعا وتسهيلا لعمليات التصدير (١).

وفي مجال المستوردات، تبنى البنك المركزي سياسة تجارية حرة في اصدار تصاريح العملة التي تمكن البنوك التجارية من اجراء المدفوعات الخارجية لصالح عملائها لتغطية اثمان المستوردات.

هـ) قوانين تشجيع الاستثمار والمناطق الحرة:

قام الاردن بسن قوانين تشجيع الاستثمار وانشاء المناطق الحرة بهدف تنشيط الحركة الاقتصادية وانشاء الصناعات ودعم الصادرات واجتذاب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية، وسنبحث فيما يلي تأثير قوانين تشجيع الاستثمار وانشاء المناطق الحرة كاحدى ادوات السياسة التجارية.

---

(١) أ) قرر البنك المركزي بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٣ الزام جميع المصدرين باعادة اثمان السلع المصدرة سواء الاردنية المنشأ او المعاد تصديرها باستثناء بعض المواد الزراعية.
البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي العاشر ١٩٧٣، ص ٤٤.
ب) قام البنك المركزي بتاريخ ١٧/٧/١٩٧٥ بتخفيف القيود حيث تقرر اعفاء الصادرات الاردنية للبلاد العربية التي لا تتجاوز قيمتها للصفقة الواحدة ٥٠٠٠ دينار من اعادة اثمانها بالعملة الاجنبية.
البنك المركزي، التقرير السنوي الثاني عشر ١٩٧٥، ص ص ٧٠، ١٤٦.
جـ) وفي عام ١٩٧٧ قرر البنك المركزي اعفاء الصادرات الوطنية الى البلدان العربية من اعادة اثمانها بالعملة الاجنبية مهما بلغت قيمتها.
البنك المركزي، التقرير الرابع عشر ١٩٧٧، ص ١٢١.
وقد بلغت نسب مبالغ اعادة اثمان الصادرات الوطنية والمعاد تصديرها من السلع خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٧ لاجمالي الصادرات السلعية (٢٦٫٥٪ ، ٢٦٫٨٪ ، ٢٥٫٤٪ ، ١٨٫٢٪ ، ١٠٫٤٪) على التوالي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ — قوانين تشجيع الاستثمار:

يمكن النظر الى قوانين تشجيع الاستثمار كأداة مساعدة للسياسة التجارية طبقا لمبدأ التصنيع الاحلالي للمستوردات. وتفتقد معظم الدول النامية الى المناخ الملائم للاستثمار وتعمل حكومات هذه الدول جاهدة من اجل خلق هذا المناخ، ومن ادواتها للوصول الى ذلك صياغة ما يلزم من القوانين والتدابير التشريعية التي تقدم الكثير من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين (١).

وقد صدرت في الاردن عدة قوانين تنظم شؤون الاستثمارات وذلك لتناسب التطور الاقتصادي حيث ورد في تقرير البنك الدولي عن التنمية الاقتصادية في الاردن عام ١٩٥٥، ان هناك صعوبات تواجه قيام الصناعات الاردنية، واكد التقرير على ضرورة دعم الدولة لهذا القطاع. وقد قامت الحكومة منذ ذلك الحين باصدار عدة قوانين بهدف تشجيع الصناعة وزيادة فرص الاستثمار. وتم تطوير هذه القوانين من حين لآخر لتواكب الظروف الاقتصادية المتغيرة (٢).

وأهم ما تضمنته تلك القوانين اعفاء الماكنات والاجهزة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الاضافية الاخرى، اعفاء الارباح الصافية من ضريبة الدخل وتسهيلات اخرى.

---

(١) احمد حسن مصطفى، التصنيع الاحلالي للمستوردات مع دراسة خاصة لتجربة الاحلال في الاردن (البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، ١٩٧٣)، ص ٢٩.

(٢) هذه القوانين هي: قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥، قانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥، قانون تشجيع الاستثمار رقم ١ لسنة ١٩٦٧، قانون تشجيع الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢، قانون تشجيع الاستثمار رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ والقانون المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧.

لمزيد من التفصيل للقوانين الواردة ونتائجها يمكن مراجعة:
احمد قاسم الاحمد، اثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني، (الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، ١٩٨٠)، ص ص ٢٩-٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (١٥)

السلع والخدمات للمشاريع المستفيدة من قوانين تشجيع الاستثمـــار
خلال الفـــترة ١٩٧٢ - ١٩٧٨

(الف دينار)

السنـــة	السلع والخدمات المنتجة للمشاريع المستفيـــدة		المستوردات من المواد الاولية للمشاريع المستفيدة		الصادرات من المشاريع المستفيـدة	
	القيمـة	نسبتها الى مجمل الناتج القومي ٪	القيمـة	نسبتها الى المستوردات الكلية ٪	القيمـة	نسبتها الى اجمالـــي الصادرات ٪
١٩٧٢	٤٠٢٨	١ر١	٤٧٦	٥ر٠	٤٣٦	٢ر٧
١٩٧٣	٥٦٢١	٢ر٦	١١٦٤	١ر١	٩٠٨	٤ر٨
١٩٧٤	٨٦٨٠	٣ر٥	١٥٤٦	٠ر٨	١٤٨٩	٤
١٩٧٥	١٤٦٥٢	٥ر٣	٤٠٨٣	١ر٧	٣٤٥١	٧
١٩٧٦	٢٣٦٥٢	٦ر١	٦٣٦٧	١ر١	٤٧٠٠	٦ر٨
١٩٧٧	٣٨٣١٦	٨ر١	١٠٥٤١	٢ر٣	٦٣٧٧	٧ر٨
١٩٧٨	٥١٧٨٥	٩ر٤	١٢٤١٣	٢ر٧	٧٨٨٧	٨ر٧

المصدر: احمد قاسم الاحمد، أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني (الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، ١٩٨٠) الصفحات ٩٣، ١٠٤، ١٠٦.

* لا تتوفر معلومات احصائية قبل عام ١٩٧٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يلاحظ من الجدول رقم(١٥) ان مساهمة قيمة السلع والخدمات التي قدمتها المشاريع المستفيدة من قوانين تشجيع الاستثمار في الانتاج المحلي الاجمالي قد ازدادت بصورة واضحة، كما ان نسبة المواد الاولية التي استوردتها المشاريع المستفيدة بدأت تتصاعد قياسا لمجموع قيمة المستوردات ، وربما يؤدي ذلك الى ان الصادرات الوطنية من منتجات هذه المشاريع ستزداد في السنوات القادمة .

هذا وان قيام المشاريع الانتاجية المستفيدة على أسس مدروسة سينعكس في السنوات المستقبلية ايجابيا على الاقتصاد القومي كوفورات في النقد الاجنبي المدفوع ثمنا للمستوردات المماثلة، كذلك فان منتجات هذه المشاريع ستساهم في تغطية بعض احتياجات السوق المحلي بالاضافة الى امكانية زيادة التصدير للاسواق الخارجية مما يساعد في التخفيف من العجز المزمن في الميزان التجاري .

٢ - المناطق الحرة:

وردت أول اشارة للاهتمام بالمناطق الحرة في برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٤-١٩٧٠، اذ أوصى البرنامج بضرورة ايجاد منطقة حرة في الاردن وبين اهميتها في تنشيط تجارة الترانزيت وافادة المستوردين ، ولكن البرنامج استدرك بان انشاء هذه المنطقة يتطلب استثمارا كبيرا وادارة ماهرة وربما يكون لها تأثير غير مستحب في زيادة الاستيراد ، وبالرغم من ذلك فقد اوصى البرنامج بدراسة الموضوع(١) .

كذلك أوصت خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ بالاسراع بانشاء المناطق الصناعية الحرة في منطقة العقبة والحدود السورية الاردنية المشتركة وغيرها ، كما أوصت بتعديل نظام المناطق الحرة(٢).

لقد شجع الاردن اقامة المناطق الحرة خلال السبعينات حيث تم انشاء المنطقة الحرة في العقبة في عام ١٩٧٣ ثم انشاء المناطق الحرة في عام ١٩٧٦ (٣) ، وتضمنت

---

(١) مجلس الاعمار الاردني ، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٤-١٩٧٠، ص ٣٧٧ .

(٢) المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠، ص ١٨٣، ٢٠٨ .

(٣) صدر نظام المنطقة الحرة في العقبة رقم ٢١ لسنة ١٩٧٣ في عدد الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٣/٤/١، وباشرت المنطقة الحرة في العقبة اعمالها في اوائل عام ١٩٧٤ على مساحة من الارض لا تتجاوز ٢٠ دونما لاستعمالها في تخزين البضائع، وفي عام ١٩٧٦ أنشأت الحكومة مؤسسة المناطق الحرة بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ والحقت منطقة العقبة بها . وفي عام ١٩٧٨ قامت الحكومة بتخصيص ٥٠٠٠ دونم في منطقة الزرقاء لاستعمالها كمنطقة حرة على مفترق الطريق التي تربط الاردن بالدول العربية المجاورة وسيقام على هذه المنطقة الحرة مشاريع استثمارية صناعية وتجارية وسوق حرة للسيارات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

انظمة هذه المناطق عدة اهداف منها :

١ - تنمية التجارة الخارجية (الترانزيت والتصدير واعادة التصدير) عن طريق تعريفة التخزين الطويل الأمد وبأجور مخفضة مع السماح باجراء عمليات التجميع والتصنيع وعدم تحديد التخزين بمدة معينة .

٢ - تشجيع اقامة الصناعات التصديرية بهدف اجتذاب الاستثمارات الاجنبية وتشغيل اليد العاملة الاردنية وتكوين المهارات الفنية .

٣ - ايجاد رصيد احتياطي من البضائع في المنطقة الحرة لتزويد السوق المحلي في الازمات التجارية او عند تصاعد الاسعار .

٤ - تقوية مركز الاردن في التجارة الدولية عن طريق الوكالات واعادة التصدير من خلال المنطقة الحرة .

وقد قامت مؤسسة المناطق الحرة بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة بتحديد فئات الصناعات التي يمكن السماح باقامتها في المناطق الحرة(١)

ولتسهيل العمليات المصرفية في هذه المناطق ، أصدر البنك المركزي تعليمات خاصة بالبنوك العاملة في هذه المنطقة وتشتمل على تسهيلات لا تقدم الى البنوك التجارية الاخرى .

هذا ولا يزال دور المناطق الحرة في الاردن يقتصر على التخزين ، وفيما يلي جدول يبين حجم البضائع وايرادات المنطقة الحرة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩

السنة	حجم البضائع الواردة (بالألف طن)	الايرادات (بالألف دينار)
١٩٧٥	٢٤	١٢٠
١٩٧٦	٨٠	٢٥٣
١٩٧٧	١٤٢	٦٨٦٫٤
١٩٧٨	١١٣	٨٣٤٫٤
١٩٧٩	٢١٠	٧٤٥

المصدر : البنك المركزي الاردني ، التقارير السنوية ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ الصفحات ٩٧ ، ١٢٢ ، ٩٤ ، ٩١ على التوالي .

---

(١) هذه الصناعات هي : صناعات النشر والطباعة ، صناعات اجهزة الوسائل العلمية ، صناعات المعادن وتحويلها ، صناعات اجهزة النقل وآلياتها ، صناعات الاجهزة والادوات الكهربائية ، صناعات الادوات الالكترونية ، صناعات المواد البلاستيكية ، الصناعات الغذائية والدوائية ، صناعة الاخشاب ، الالعاب ، النسيج وغيرها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نلاحظ من الجدول ازدياد حجم التخزين والايرادات الفعلية منذ عام ١٩٧٥، الا ان حجم البضائع المخزونة شهد انخفاضا في عام ١٩٧٨ بنسبة (٥ر١٥٪) عن العام السابق، ويعود ذلك الى انخفاض حجم البضائع الواردة الى العراق عن طريق ميناء العقبة، كذلك فان الايرادات الفعلية انخفضت في عام ١٩٧٦ بنسبة (١٢٪) نتيجة لتخفيض تعريفة البدلات (اجور التخزين والخدمات) واعفاء المواد التموينية المخزونة بحوالي (٥٠٪) من اجور التخزين.

و) التدخل الحكومي:

اقتصر تدخل الحكومة في التجارة على توفير السلع الضرورية للمواطنين حيث قامت باستيراد المواد الهامة مباشرة عند نقص كمياتها في الاسواق وذلك لتأمينها بأسعار مناسبة للمواطنين، كما أن التدخل الحكومي كان يأخذ شكل الدعم المادي لبعض المستوردات الهامة كالسلع التموينية وغيرها (١).

وبعد حرب رمضان وارتفاع الاسعار قامت الحكومة بانشاء وزارة التموين والمؤسسة الاستهلاكية المدنية والمؤسسة الاستهلاكية العسكرية، واوكلت لها مهمة تأمين السلع الضرورية بالاسعار المناسبة.

وسنتناول بالبحث دور هذه المؤسسات والقصد من انشائها باعتبارها تمثل التدخل الحكومي في السياسة التجارية.

١ — وزارة التموين (٢):

لقد أدى الارتفاع الحاد والسريع في أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ الى ارتفاع في اسعار مختلف السلع الضرورية والكمالية بنسب متفاوتة.

ومنذ بداية السبعينات ظهرت آثار هذه التطورات على السوق الاردنية من حيث الارتفاع الكبير في أسعار بعض السلع وفقدان بعض السلع الضرورية المطروحة في الاسواق مما استدعى قيام الحكومة بالتدخل المباشر لتخفيف العبء عن كاهل المواطن.

---

(١) ففي عام ١٩٧١ مثلا قامت وزارة الاقتصاد الوطني بالاستيراد المباشر لمادتي السكر والارز حيث استوردت ٥٠٨٠٠ طن سكر و ٨٧٠٠ طن أرز على أثر نقص الكميات الواردة من مصر.
انظر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثامن ١٩٧١، ص ٥٢.

(٢) نشر نظام وتنظيم وادارة وزارة التموين رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ في الجريدة الرسمية العدد ٢٤٨٦ صفحة ٥٥٣ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتقوم سياسة الحكومة التموينية على توفير المواد التموينية والسلع الاساسية للمواطنين بكميات كافية، وجودة مناسبة ، واسعار معقولة ، وتطوير النمط الاستهلاكي بما يتناسب ودخل المواطن .

وتنفيذا لهذه السياسة ، فقد تأسست وزارة التموين عام ١٩٧٤ بعد التطورات المذهلة التي حدثت للاسواق العالمية عام ١٩٧٣ ، وهو العام الذي شهدت فيه اسواق العالم بداية موجة من المضاربة في اسعار السلع والعملات(١).

وقد أوكلت الحكومة الى هذه الوزارة تحقيق العديد من المهام والاهداف نذكر منها :

١ — وضع سياسة تموينية عامة للمملكة والاشراف التام على تطبيقها .

٢ — المشاركة في رسم سياسة الاستيراد والتصدير لكافة انواع المواد التموينية .

٣ — توفير احتياجات المملكة من المواد التموينية الضرورية بالكميات الكافية والنوعية الملائمة بأسعار معقولة وذلك عن طريق الشراء المباشر أو بواسطة القطاع الخاص مع الاشراف والرقابة وتحديد الاسعار ونسبة الارباح وعلى ان تعطى الاولوية للانتاج المحلي .

وتؤدي الوزارة هذه المهمة بالاساليب التالية(٢) :

أ) الاستيراد المباشر حيث تستورد الوزارة كافة انواع اللحوم الطازجة والمجمدة والقمح والطحين والارز والسكر والزيوت النباتية .

ب) الدخول في السوق عند ظهور أول بادرة نقص لمنع الاستغلال ، وقد حدث هذا في حالة السمن النباتي وزيت الزيتون ورب البندورة والذرة الصفراء والشعير .

٤ — توفير مخزون احتياطي من المواد التموينية الهامة وانشاء مستودعات التخزين والتبريد في مناطق الانتاج والاستهلاك حسب الحاجة(٣) .

وتعمل الوزارة على انشاء مستودعات عادية لتوفير احتياطي كاف من مادتي السكر والارز وستؤدي هذه الاجراءات الى توفير احتياجات البلاد من المواد المخزونة أو المحفوظة لفترة أربعة أشهر على الأقل . كذلك تنوي الوزارة انشاء مستودعات لحفظ الخضار والفواكه .

---

(١) وزارة التموين ، سياسة الحكومة التموينية ، عمان : مطبعة المؤسسة الصحفية الاردنية ، ١٩٨٠ ، ص ٣ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٦-٧ .

(٣) ففي هذا المجال ارتفعت الطاقة التخزينية لمادتي القمح والطحين من ٥٠٠ طن الى ١٢٠ ألف طن أي ما يكفي حاجة البلاد لفترة أربعة أشهر ، وقامت الوزارة بانشاء ثلاجات لحفظ اللحوم في كل من عمان والعقبة بطاقة قدرها ٣٠٠٠ طن . انظر : نفس المصدر ، ص ٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد راعت الوزارة في اجراءاتها السابقة والمستقبلية لضمان توفر السلع بكميات كافية عدة اعتبارات اهمها :

اولا — توفير المواد الضرورية بشكل مستمر حتى لا تخلق أية فجوة ينفذ منها المستغلون .

ثانيا — تحقيق توازن بين الكميات المستوردة من سلعة ما والمنتج منها محليا لضمان توفر المادة واستمرار الانتاج المحلي ، وكما حصل في حالات زيت الزيتون والدجاج ، ولم تدخل الوزارة كمشتر لهاتين السلعتين الا في الحالات التي هبط فيها الانتاج المحلي الى مادون مستويات الاستهلاك .

ثالثا — ضمان توفر سلعة الخبز عن طريق التدخل في مراحله الانتاجية بشكل متكامل بدءا باستيراد القمح ، ولكنها في الوقت نفسه لم تسيطر على كامل الانتاج بل دخلت بالقدر الذي تساهم فيه مع منشآت الانتاج الخاصة في توفير هذه المادة الاساسية بشكل دائم .

رابعا — عدم حصر استيراد أية سلعة فيها ، الا اذا كان ذلك ضروريا ومطلوبا لضمان استمرار توفر السلعة بالنوعية والسعر المناسبين .

واستكمالا لدور سياسة الحكومة التموينية ، اضطلعت وزارة التموين بمهمة تحقيق الاستقرار في الاسعار عندما تبلغ أسعار بعض السلع الضرورية حدودا تتجاوز قدرة المستهلك الاردني ، وتقوم وزارة التموين بشرائها بسعرها المقرر في الاسواق العالمية ثم تعيد بيعها في السوق المحلي بأسعار أدنى من السعر العالمي ، وهكذا تتحمل خزينة الدولة فروقا في الاسعار بالاضافة الى دعم غير مباشر يساوي التحصيلات الجمركية وكلفة النقل والتخزين والتوزيع والمصاريف الادارية لهذه السلع وذلك لمواجهة الارتفاع المستمر في الاسعار العالمية وازدياد الطلب على هذه السلع في السوق المحلي مما جعل حجم الدعم في تزايد مستمر .

وهذا الوضع يتطلب بالضرورة زيادة الانتاج المحلي ودعمه لكي يتم التقليل من الاعتماد الكلي في توفير السلع الضرورية عن طريق الاستيراد .

ولكن وزارة التموين كانت تتخلى عن تقديم الدعم عندما تستقر الاسعار كما حدث عندما توقفت عن دعم السكر منذ عام ١٩٧٧ .

وفيما يلي جدولا يبين قيمة الدعم للمواد الغذائية الرئيسة خلال الفترة ١٩٧٤—١٩٧٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(بالمليون دينار)

السنـــــــــة	قيمة الدعم الكلي للمواد الغذائية الرئيسة
١٩٧٤	٤ر١٢
١٩٧٥	١٠ر٤٤
١٩٧٦	٤ر٣٤
١٩٧٧	٢ر٤١
١٩٧٨	٤ر٢٧
١٩٧٩	٦ر٦٨

المصدر: خضر عقل، التضخم في الاردن ودور وزارة التموين في الحد منـــــه ١٩٧٠-١٩٧٩ (رسالة ماجستير لم تنشر، الجامعة الاردنية/١٩٨١)، ص٩٢.

ويمثل الدعم لمادة السكر حصة الأسد في عام ١٩٧٤، ولكن أخذت أرقـــام الدعم بعد ذلك تميل لصالح القمح والطحين حيث توقف دعم السكر في عام ١٩٧٧ واقتصر الدعم على الطحين والقمح فقط، كذلك فان اللحوم دعمت فقط في عام ١٩٧٦ وقد كانت نسبة دعمها (١٪) من مجموع الدعم الكلي (١)، وامتد دور وزارة التمويـــن في هذا المجال الى دعم انتاج السلع اللازمة لانتاج المواد الغذائية (٢).

(١) خضر عقل، نفس المصدر، ص ٩٣.

(٢) قامت الحكومة باستيراد البذار المحسن بكلفة ١٣٠ دينارا للطن الواحد وباعته للمزارعين بسعر ١٠٠ دينار فقط، واستوردت كذلك الشعير بكميات وفيـــرة بسعر معدّلة ٧٠ دينارا واعادت بيعه لمربي المواشي بسعر ٥٠ دينـــارا فقط، واستوردت كذلك كميات من الذرة الصفراء التي تشكل (٧٠٪) مـــن تركيبة اعلاف الدواجن وباعتها بسعر مساو للكلفة في بادئ الأمـــــر ثم عادت لبيعه بأسعار أقل من ذلك.

انظر: وزارة التموين، مصدر سابق، ص ١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا بد من التنويه الى ان دعم الحكومة لم يقتصر على المواد التموينية فقط حيث تقوم سياسة الحكومة على تقديم الدعم لمشتقات البترول ، فمثلا قدمت الحكومة خلال الاعوام ١٩٧٥ الى ١٩٧٦ دعما متزايدا لمشتقات النفط بلغ ٧ر٨ر١٦ر٤ ، ١ر١٧ ، ٩ر١٩ ، ٢ر٢٣ مليون دينار على التوالي للسنوات المذكورة[1] وذلك بهدف المحافظة على استقرار المستوى العام للاسعار .

٢ - المؤسسة الاستهلاكية المدنية :

لقد ساهم انشاء المؤسسة الاستهلاكية المدنية في كبح جماح الاسعار ، اذ مكنت العاملين في جهاز الحكومة ومؤسساتها وأسرهم من الحصول على كثير من احتياجاتهم بأسعار معتدلة[2] ، وقد افتتحت المؤسسة فروعا لها في كافة المحافظات وتسعى الى فتح فروع جديدة لها في عمان لتعميم خدماتها على اكبر عدد من الموظفين المنتفعين .

وقد انيطت بهذه المؤسسة المهام والواجبات التالية [3]

١ - توفير المواد الغذائية والاستهلاكية على اختلاف انواعها للمستفيدين بأسعار مناسبة .

٢ - انشاء الاسواق والمستودعات والمخازن والمعارض والمنشآت اللازمة للمؤسسة .

٣ - انشاء أية مصانع أو مؤسسات او شركات لانتاج المواد والبضائع الاستهلاكية التي تقوم بالتداول بها والمساهمة في مثل تلك المصانع او المؤسسات او الشركات بموافقة مجلس الوزراء .

---

(١) سليم ابو الشعر ، حفظ الطاقة في الاردن على ضوء التطورات الدولية الحديثة (البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٨٠ ، بحث لم ينشر) ، ص ٨ .

(٢) بلغ عدد الموظفين الذين حصلوا على البطاقات التموينية التي تصدرها المؤسسة وتخولهم حق الانتفاع من خدماتها (٣٨٢٤٢) بطاقة في عام ١٩٨١ ، بعد ان كانت لا تتجاوز (١٨٠٠٠) بطاقة في عام ١٩٧٧ . المؤسسة الاستهلاكية المدنية ، قسم التدقيق .

(٣) قانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية - المادة ٤ ، ١٣ ، الصفحات ١-٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ - استيراد جميع انواع البضائع والمواد (١).

وتتمتع المؤسسة بكافة التسهيلات الممنوحة لاجهزة الدولة ومؤسساتها حيث أعفيت من كافة الضرائب والرسوم المحلية ومن رخص الاستيراد ، كما تتمتع بالاعفاء من الرسوم الجمركية وذلك بموجب سقف أعلى للمستوردات السنوية بلغ ٤ مليون دينار في عام ١٩٨١.

ويتولى مجلس ادارة المؤسسة تحديد المواد الاستهلاكية وكيفية الحصول عليها واضافة أية مواد اخرى غير استهلاكية الى تلك الانواع.

ولعل الفوائد الاساسية للمؤسسات الاستهلاكية الحكومية تتمثل في أنها اضافت عنصر منافسة جديد للسوق المحلي الأمر الذي ربما أدى الى انخفاض نسبي في ارتفاع اسعار بعض السلع.

وبالرغم من التخوف من عدم نجاح المؤسسة في تأدية مهامها الا انها استطاعت أن تثبت فاعليتها ويشهد على ذلك الاقبال المتزايد على سلعها لانها استطاعت ان تبيع كثيراً من السلع بأسعار معقولة ونوعية جيدة. ولكنها أدت في نفس الوقت الى تشجيع قطاع عريض من المواطنين على زيادة الاستهلاك وشراء كميات اكثر من احتياجاتهم تخوفا من نفاذ بعض السلع مع ان مجال الاختيار محدود.

---

(١) فيما يلي جدولا بمشتريات ومبيعات المؤسسة خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٠ مقدرة بالدنانير:

السنة	مشتريات	مبيعات
١٩٧٧*	٩٠٦٫٧٢٧	٦٩٣٫٩٣٢
١٩٧٨	٢٫٢٩٢٫٣٥٣	٢٫٥٦٢٫٨٥٥
١٩٧٩	٣٫٨٥٨٫٧٠١	٣٫٨١٣٫٣٦٨
١٩٨٠	٣٫٩٦٠٫٧٠٥	٤٫٦٨٦٫٠٠٠

* تشمل سنة ١٩٧٧ الاشهر من نيسان - كانون أول.

المصدر: المؤسسة الاستهلاكية المدنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ - المؤسسة الاستهلاكية العسكرية:

يعتبر انشاء المؤسسة العسكرية مكملا للدور الذى تلعبه المؤسسة الاستهلاكية المدنية من حيث تمكين المستفيدين من الحصول على السلع الضرورية بأسعار مناسبة.

وتتولى المؤسسة اقرار انواع البضائع واللوازم التي تتعامل بها والطريقة المناسبة لشرائها بقصد تحقيق الاهداف والمهام، ويتم تزويد المؤسسة بالبضائع اما بشرائها او بأخذها برسم البيع مما يساعد في توفير كميات اكبر من السلع ضمن الموارد المتاحة للمؤسسة.

كذلك حدد نظام المؤسسة السقف الاعلى للارباح على البضائع واللوازم المختلفة بحيث لا تزيد عن (١٠٪) في حالة السلع المعفاة و (٣٪) للسلع المدفوعة الرسوم و (٥٪) للبضائع المعروضة برسم البيع(١).

وبالمقابل فانه يتم دعم الرز والسكر والدخان من الارباح المتحققة للمؤسسة. وتتمتع المؤسسة الاستهلاكية بالاعفاء من الرسوم الجمركية بموجب سقف أعلى للمستوردات يبلغ ثلاثة ملايين دينار سنويا، وتتعامل المؤسسة بمختلف انواع السلع الغذائية والتموينية والملبوسات والادوات الكهربائية... الخ.

وقد مكنت المؤسسة افراد القوات المسلحة وعائلاتهم الاستفادة من خدماتها، ويتوزع نشاطها على ٢٥ سوقا موزعة على مختلف مناطق المملكة.

ويمكن القول ان الدور الذى تلعبه كلا المؤسستين المدنية والعسكرية يعتبر مكملا لسياسة الحكومة التموينية، مما يعزز دور الحكومة في رسم سياستها التجارية عن طريق ادواتها المتمثلة في الاتجار الحكومي المباشر.

---

(١) نظام المؤسسة الاستهلاكية العسكرية، المادة ٣١، ص ١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا - سياسة تشجيع الصادرات:-

رأينا من تحليلنا السابق لادوات السياسة التجارية ان الاردن استخدم تلك الادوات سالفة الذكر لتحقيق اهداف وغايات مختلفة لعل من اهمها تأمين المورد المالي للخزينة وخاصة ما يتعلق منها بالضرائب الجمركية وانظمة الاستيراد والتصدير، ولكن هذه الادوات استخدمت من ناحية اخرى لحماية الصناعات الناشئة وتشجيع القطاعات الاقتصادية بدرجات متفاوته والحد من استيراد بعض السلع. ورأينا كذلك ان السياسة الجمركية لم تكن خاضعة لأسس ثابته لها اهداف معينة ومحددة تسعى الى تحقيقها وانما كانت احيانا تمثل ردود فعل لمواقف آنية.

وسنحاول هنا دراسة مدى تجاوب الادوات المختلفة في خدمة سياسة احلال المستوردات والدور الحكومي في تشجيع الصادرات.

أ) احلال المستوردات:

تابع الاردن سياسة احلال المستوردات خلال وبعد الفترة التي سبقت حرب حزيران ١٩٦٧ حيث بدأ الاهتمام بقطاع الصناعة منذ منتصف الخمسينات وقبل ذلك لم تكن الصناعة تساهم بنسبة تذكر في الناتج القومي، واقترحت لجنة خبراء البنك الدولي عام ١٩٥٥ في تقرير لها عن الصناعة والاقتصاد الاردني ضرورة انشاء الصناعات ومساهمة الحكومة في الاستثمارات الصناعية الرئيسة وتقديم التسهيلات والدعم الحكومي، وكذلك اكد برنامج السنوات السبع على التوسع في الناتج المحلي ليحل محل المستوردات(١).

لقد حقق الاردن معدلات مرتفعة من النمو في قطاع الصناعة بلغ (١٥٫٤٪) بالمقارنة مع (٦٪) في قطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٦٦. ولمعرفة مدى التقدم في قطاع الصناعة في الاردن، فان القيمة المضافة في هذا القطاع حققت نموا متسارعا خلال هذه الفترة بمعدلات تفوق النمو في الناتج المحلي، حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي (٥٪) سنويا بينما بلغ معدل النمو في القيمة المضافة (١٥٫٣٪)(٢).

وقد رأينا في الفصل الثاني قيام عدد من الصناعات الرئيسة تحت مظلة الحماية خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦٦ ومنحها حق الامتياز ضد المنافسة الاجنبية

---

(١) مجلس الاعمار الاردني، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٤-١٩٧٠، ص ٢٢٤.

(٢) Michael Parry Mazur, The Economic Development of Jordan (Unpuplished Ph. D Dissertation, Massachusetts, Institute of Technology, 1972), pp, 321-325.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والمحلية ورفض وزارة الاقتصاد الوطني منح أي ترخيص لاقامة صناعات مشابهة(١).

ويظهر من الجدول رقم(١٦) نجاح سياسة احلال المستوردات خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٦٥. وقد قدر الوفر في النقد الاجنبي نتيجة احلال المستوردات من السلع النهائية بحوالي ١٦٫٤ مليون دينار في عام ١٩٦٥، وتعادل هذه القيمة (٤٦٫٢٪) من الانتاج الصناعي في ذلك العام(٢).

لقد كان الاحلال فعالا في صناعات انتاج الاغذية نظرا لان الصناعات الاستهلاكية في الدول النامية تمثل المراحل المبكرة للتصنيع الاحلالي، كذلك فان نسبة الانتاج المحلي من السلع الاستهلاكية الى العرض الكلي من هذه السلع كانت أعلى منها في الصناعات الاخرى، وعلى أية حال فان معظم الصناعات حققت نتائج ايجابية في احلال المستوردات خلال الفترة السابقة لعام ١٩٦٦ ويمكن ان يعزى ذلك الى حاجة البلاد لقيام مختلف الصناعات بالاضافة الى العوامل التالية(٣) :

١ - استقرار الوضع السياسي في الشرق الاوسط خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٦٦ ، الامر الذي أدى الى تشجيع الاستثمار.

٢ - أدى توفير الحماية الى تشجيع العديد من المؤسسات الصغيرة على دخول السوق.

٣ - تمتع المؤسسات الصناعية الكبيرة بصفة احتكارية نتيجة حصولها على حق الامتياز مثل صفاة البترول والاسمنت والدباغة.

ولكن مستوى الاحلال انخفض خلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٦٦، ففي دراسة اجريت لقياس مستوى الاحلال على خمس عشرة مجموعة من الصناعات الرئيسة في الاردن (تضم الصناعات الواردة في الجدول رقم "١٦" بعد اعادة تصنيفها بالاضافة الى

---

(١) يعني حق الامتياز منح الصناعة الحماية الاغلاقية لفترة محددة في وجه الاستيراد الخارجي او اقامة صناعات مشابهة مثل اعطاء شركة الدباغة حق الامتياز لمدة اربعين عاما في السوق الاردنية وكلا من صفاة البترول والاسمنت لمدة خمسين عاما.
Ibid., p. 331

(٢) Abdulhadi Alawin, The Structure and Peroformance of Manufacturing Indsutry in Jordan (Unpublished Ph.D. Thesis, Keele University, 1978), p.361.

(٣) Ibid., p. 363.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٦)

مستويات احلال المستوردات* لأهم الصناعات الرئيسية في الاردن

خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٦٥

مجموعة الصناعات الرئيسية	اجمالي الانتاج الى العرض الكلي في عام ١٩٥٩ = و ١	اجمالي الانتاج الى العرض الكلي في عام ١٩٦٥ = و ٢	مستوى الاحلال خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٦٥ = و ٢ - و ١	الوفر في النقد الاجنبي المتحقق في عام ١٩٦٥ نتيجة الاحلال بالالف دينار = ع٢ (و٢ - و١)
١ - الاغذية	٠ر٣٢	٠ر٨٢	٠ر٥٠	٦ر٢٠٣
٢ - المشروبات	٠ر٧٦	٠ر٨٦	٠ر١٠	٦٣
٣ - التبغ والسجاير	٠ر١٩	٠ر١١	-	-
٤ - الانسجة والملبوسات والاحذية	٠ر٢٥	٠ر٤٧	٠ر٢٢	٢ر٣٥٧
٥ - الجلود	٠ر٠٩	٠ر٨٥	٠ر٧٦	٥٩٥
٦ - المنتجات الورقية	٠ر١٨	٠ر٤٠	٠ر٢٢	١٥٣
٧ - الكيماويات	٠ر١٦	٠ر٢٩	٠ر١٣	٧٧٦
٨ - البترول	-	٠ر٨٣	٠ر٨٣	٤ر٦٠٥
٩ - المنتجات غير المعدنية	٠ر٥٢	٠ر٨٠	٠ر٢٨	١ر١١٠
١٠ - البطاريات	-	٠ر٨٣	٠ر٨٣	٥٦٣
المجموع				١٦ر٤٢٥

Source: Abdulhadi Alawin, The Structure and Performance of Manufacturing Industry in Jordan (Unpublished Ph. D. Thesis, Keele University, 1978), p.362.

* تم احتساب مستوى احلال المستوردات (و ٢ - و ١) بأخذ الفرق بين معدل الانتاج المحلي الى العرض الكلي في نهاية الفترة المدروسة وبدايتها حيث :

$$و = \frac{ج}{ع}$$

$$ع = م + ج$$

اى العرض الكلي من السلعة = الانتاج المحلي من سلعة معينة + المستوردات من نفس السلعة،لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع

Ibid. pp. 449-451.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنتجات الخشبية، المنتجات المعدنية معدات النقل وصناعات اخرى) خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٧٤ تبين فيها ان نتيجة الاحلال كانت سلبية في ثمان مجموعات(١).

وقد تبين في دراسة اخرى لقياس الاحلال اجريت على احدى عشرة مجموعة (تضم مجموعة الصناعات الواردة في الجدول رقم "١٦" بعد اعادة تصنيفها) خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٧ ان نتيجة الاحلال كانت سلبية في ثمان مجموعات(٢). ويمكن تفسير ذلك بان الطلب المحلي على منتجات بعض الصناعات محدود بالاضافة الى عدم قدرة الانتاج المحلي في بعض الصناعات على المنافسة، جنبا الى جنب مع الوضع السياسي الذى ساد خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣ مما أثر على التوسع في الصناعة .

ومن جهة اخرى فان نمو المستوردات باكثر من النمو في الناتج المحلي يؤثر سلبيا على مستوى الاحلال باعتبار ان المستوردات تمثل العنصر الآخر من العرض الكلي .

ويتأثر نمو المستوردات في الاردن بعاملين :

أ) ان معدل الضرائب على المستوردات منخفض بالمقارنة مع الدول الاخرى، كذلك فان مستوى الحماية في الاردن يعتبر معتدلا حيث تبين ان مستوى الحماية في الاردن يعادل (٥٠٪) من مستوى الحماية المعمول به في الهند و(٦٠٪) من مستوى الحماية في الباكستان(٣) .

ب) تتأتى المقدرة على تمويل الاستيراد في الاردن بالدرجة الاولى من المساعدات والتحويلات الخارجية .

ولهذا يمكن القول بأنه على الرغم من ان نسبة الناتج الصناعي الى الناتج المحلي الاجمالي حققت زيادة مستمرة، الا ان المساعدات والتحويلات الخارجية والميل المرتفع للاستهلاك ادت الى تشجيع الاستيراد وبالتالي انخفاض مستوى الاحلال المراد تحقيقه(٤).

---

(١) كانت نتيجة الاحلال سالبة في مجموعة الصناعات الغذائية، الاحذية، الصناعات الخشبية، الورق، الجلود، المنتجات المعدنية، معدات النقل واخرى .

(٢) كانت نتيجة الاحلال سالبة في مجموعة الصناعات الغذائية، الجلدية، النسيج، الالبسة والاحذية، المنتجات غير المعدنية، المنتجات المعدنية، معدات النقل، ومشتقات البترول . انظر :

Dar Al-Handasah Consultants for NPC, Jordan Industrial Programming Study, Task 1.1 (Unpublished, 1980), p.121.

(٣) A. Alawin, Op. Cit., p. 354.

(٤) Ibid., pp. 367-368.

Ibid., pp. 365-366.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) تشجيع الصادرات[١] :

دعت خطتا التنمية الثلاثية والخمسية الى توسيع القاعدة الصناعية وزيادة انتاجها من خلال اقامة المشاريع الصناعية وتطوير المشاريع القائمة مع التركيز على تشجيع الصناعات التصديرية بشكل خاص. واهتمت الخطة الخمسية باكتشاف اسواق جديدة للصادرات، مع التركيز على اسواق الدول العربية.

وجرى خلال السبعينات تشجيع المنافسة الصناعية من خلال رفع الحماية عن بعض الصناعات ومنح التراخيص لاقامة الصناعات وتخفيض الرسوم على بعض المستوردات المشابهة للانتاج المحلي والمساهمة الحكومية في الصناعات القائمة والناشئة واعطاء القروض الصناعية وغير ذلك من التسهيلات[٢].

وقد ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية الى المجموع الكلي للصادرات الوطنية من (٧ر٣٠٪) عام ١٩٧١ الى (١ر٤١٪) عام ١٩٧٤، كما ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية الى الناتج القومي الاجمالي من (٤ر١٪) عام ١٩٧١ الى (٤ر٣٪) عام ١٩٧٤[٣].

---

(١) لا تتوفر دراسات متخصصة حول السياسة التجارية في الاردن أو سياسة تشجيع الصادرات لدى الدوائر المختصة في وزارة الصناعة والتجارة أو غرفة تجارة عمان وغرفة صناعة عمان. أما المعلومات الصادرة عن البنك المركزي الاردني حول موضوع السياسة التجارية الواردة في التقارير السنوية، فقد اقتصرت على سرد للتطورات التي طرأت على القوانين والانظمة المتعلقة بالسياسة التجارية في الاردن.
كذلك فان تقارير صندوق النقد الدولي IMF عن الاردن لم تتضمن دراسات متخصصة عن السياسة التجارية في الاردن أو سياسة تشجيع الصادرات وانما تناولت قطاعات الاقتصاد الاردني الاقتصادية بصورة عامة.
وبالنسبة للمجلس القومي للتخطيط فقد اقتصرت دراساته في هذا المجال على ما ورد ذكره في خطط التنمية المتعاقبة من اجراءات لتشجيع الصادرات والحد من المستوردات، باستثناء ماورد من تقارير غير منشورة في عامي ١٩٨٠، ١٩٨١ عن دار الهندسة (شركة استشارية) المكلفين من قبل المجلس القومي للتخطيط في وضع الدراسات اللازمة لاعداد خطة التنمية التي صدرت مؤخرا للسنوات ١٩٨١–١٩٨٥ وتعتبر هذه الدراسات البادرة الاولى في هذا المجال.

(٢) Ibid., pp. 83-87.

(٣) محمد عصيره ومحمد الصمادي، مصدر سابق، الصفحات، ٨٠، ٨٦. وكذلك البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية، كانون اول ١٩٨٠ جدول رقم ٢٨ و ٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتتبنى الحكومة وسائل مختلفة لتوجيه قطاع التجارة الخارجية بما يتناسب والاهداف العامة للخطة، وسوف نستعرض الجهود الحكومية المباشرة وغير المباشرة المبذولة في سبيل تشجيع الصادرات لبيان مدى نجاح السياسات الحكومية والقصور فيها.

١ - السياسة الجمركية وانظمة الاستيراد والتصدير:

لا يفرض الاردن اية ضرائب على الصادرات تستحق الذكر فيما عدا رسوم ضريبة التصدير على عائدات تعدين الفوسفات ورسوم الصادرات من الرخام والبلاط[١]، مما يتيح لها فرصة دخول الاسواق الخارجية بأسعار منافسة.

كذلك (في التطبيق العملي) فان المؤسسات الصناعية التي تستورد المواد الخام لاغراض انتاج السلع النهائية للتصدير لا تدفع رسوم استيراد على الحصة من المواد الخام الداخلة في البضائع المعدّة للتصدير من الانتاج الكلي، لكن ذلك يتطلب اجراءات ادارية كتقديم كفالة مصرفية تعادل قيمة الرسوم غير المدفوعة على المواد المستوردة، وفي بعض الحالات يشترط خزن المواد الخام التي تستخدم لاغراض التصدير منفصلة عن المواد الخام المعدّة للانتاج المحلي.

ويتلخص الوضع السائد في الاردن في ان تقدم الشركات الصناعية شهادات بقيم البضائع المصدرة، وربما تكون هذه الاجراءات غير مناسبة للمؤسسات الصغيرة او المقامة حديثا حيث تعتبر عامل احباط في تسهيل التصدير، لذلك فانه من المستحسن تخليص الصادرات من العديد من المراحل الروتينية التي لا لزم لها بحيث يتم منح رخص الاستيراد من اجل عمليات التصدير للحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة فورا ودون أية تعقيدات، ومن الممكن اعفاء المدخلات المستوردة للمؤسسات الصناعية التي تصدر اكثر من (٥٠٪) من انتاجها كحل بديل للاجراءات سالفة الذكر[٢].

---

(١) تستوفى رسوم تصدير قدرها ١١ دينارا عن كل طن من الفوسفات المصدر، وتدفع على دفعتين احداهما قبل نهاية شهر حزيران والثانية قبل نهاية شهر كانون أول من كل عام بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ ونظام عائدات تعدين الفوسفات رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤، كذلك تستوفى رسوم تصدير على الرخام والبلاط والطوب بمقدار ٨٠٠ فلس عن كل متر مربع من الرخام و ٤٠٠ فلس عن كل متر مربع من البلاط والمزايكو و ٥ فلسات عن كل كيلو من الطوب الاسمنتي وذلك بموجب النظام رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦.
انظر: صالح خصاونة، مصدر سابق، الصفحات ٦٥-٦٦.

(٢) Dar Al-Handasah Consultants for NPC, Export Promotion Policies, Op. Cit., p. 13.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد قامت بعض الدول بمنح رخص استيراد فورية للمصدرين لتمكينهم من الحصول على المواد الخام والسلع شبه المصنعة من الخارج برسم التصدير لتصنيعها ثم تصديرها وسميت تلك الرخص باسم الاستيراد من اجل التصدير(١).

وعلى أية حال فان نظام الرخص في الاردن لم يستخدم بصورة فعالة لضبط التجارة وتشجيع الصادرات بالقدر الذى استخدم لتحقيق الايراد المالي للدولة.

٢ - قوانين تشجيع الاستثمار:

صدرت في الاردن عدة قوانين منذ عام ١٩٥٥ بهدف تشجيع الصناعة وزيادة فرص الاستثمار. فقد أعفى قانون تشجيع الاستثمار المعمول به الموجودات الثابته وقطع الغيار المستوردة لانشاء مشروع صناعي من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الاضافية الاخرى على ان يتقدم اصحاب المشروع بطلبات الاعفاء خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ اعلان المشروع كمشروع اقتصادى مصدق (أى لا تقل قيمة مكائنه والاته واجهزته عن ٥٠٠٠ دينار) وكذلك اعفاء المواد السابقة لاغراض التوسع من كافة الرسوم على ان لا تقل قيمة هذه الموجودات عن (٢٥٪) من مجموع قيمة الموجودات الاصلية بشرط أن يؤدى ذلك الى زيادة الطاقة الانتاجية بما لا يقل عن (٢٥٪).

وقد توسع قانون تشجيع الاستثمار المعدل لسنة ١٩٧٧ في اعفاء أرباح المشاريع الصناعية من الضرائب لمدة تتراوح بين ٧-١ سنوات من بدء الانتاج وليس من تاريخ اعلان المشروع، ولا شك ان اقامة المشاريع الصناعية تساعد في تنمية الصادرات الصناعية، ولذلك قد يكون من المناسب اعفاء الارباح التي تتحقق من عمليات التصدير بعد هذه المدة او لفترة اضافية (٢) وذلك تشجيعا لاقامة الصناعات التصديرية.

٣ - الاتفاقات التجارية:

يرتبط الاردن بعدد كبير من الاتفاقات التجارية مع دول العالم المختلفة، وقد حققت بعض هذه الاتفاقات زيادة في حجم التبادل التجارى مع الدول المعقودة معها، فمثلا حققت اتفاقية السوق العربية المشتركة نتائج ملموسة، حيث تشير الاحصاءات الى زيادة الصادرات الوطنية صبها بنحو (١٣٠٪) خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٧١ (٣).

---

(١) محمد صفر، مصدر سابق، ص ١٦٧.

(٢) Dar Al-Handasah, Export Promotion Policies, Op.Cit., p. 13.

(٣) البنك المركزى الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، كانون ثاني ١٩٨٢، جدول رقم ٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومع ان معدل الصادرات يشير الى تقدم واضح مع دول السوق العربية الا أنه من الضروري مواصلة الجهود لازالة القيود الادارية التي تحد من تدفق الصادرات بالرغم من أن معدل التبادل مع الدول العربية عموماً يرتبط كذلك بالعلاقات السياسية السائدة (١). من أجل ذلك فانه يجب تكثيف الجهود لعقد الاتفاقات مع الدول الاجنبية وتوسيع قاعدة التعاون معها بقصد فتح أسواق جديدة أمام الصادرات.

ومن الجدير بالذكر انه يصعب تقييم فعالية الاتفاقات التجارية المعقودة مع الاردن لعدم توفر المعلومات اللازمة لدى الدوائر المختصة عن هذه الاتفاقات، الا أنه يمكن القول بأنها ساعدت على دفع حركة نمو الصادرات وخاصة في مجال تصدير الفوسفات، ولكن يجب على الدوائر والجهات المختصة بذل جهد اكبر في المستقبل لتقييم نجاح الاتفاقات المعقودة وبيان مقدار ما تحقق منها واسباب عدم الاستفادة من بعضها بالحد الاقصى المنصوص عليه.

كذلك فانه من المناسب التركيز على عقد الاتفاقات مع الدول التي نعاني معها من عجز تجاري كبير ومحاولة التوسع بعقد هذه الاتفاقات ومتابعتها بشكل يضمن استمراريتها اذا توفرت امكانية التصدير لاسواقها مما يساعد على التخفيف من العجز ودعم مجال التصدير، وعلى ان تتم دراسة امكانية التجارة مع كل من هذه البلدان بشكل تفصيلي، حيث تبين ان (٨٧٪) من اجمالي العجز يرجع بشكل رئيسي نتيجة التبادل مع احدى وعشرون بلدا.

وربما يكون من المناسب ربط الاتفاقات التجارية بجهة متخصصة في شؤون التصدير لمتابعة هذه الاتفاقات وتقييمها من وقت لآخر بشكل يساعد على توفير المعلومات والبيانات اللازمة حول الاسواق المختلفة.

٤ — تمويل الصادرات:

ان نشاط بنك الانماء الصناعي في مضمار الصناعة خطوة ايجابية في تشجيع اقامة الصناعات وتوفير التمويل اللازم لها، ولكن تشجيع الصادرات بحاجة الى توفير التمويل مسبقاً أو الائتمان قصير الاجل الذي يقوم بتوفير رأس المال العامل والتمويل

---

(١) فعلى سبيل المثال فان النمو المتسارع للتجارة مع العراق يرجع الى تحسن الاوضاع السياسية بين البلدين، وبالمقابل فان التباطؤ في احراز تقدم في اعمال لجنة التعاون السوري الاردني المشترك التي تمخض عنها تأسيس الشركة الاردنية السورية للصناعة في عام ١٩٧٥ يرجع الى تدهور العلاقات السياسية بين البلدين منذ عام ١٩٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الآجل الذى يمكن المنتج من تقديم التسهيلات والدفع الآجل للمستوردين .

ولا يوجد في الاردن نظام تمويل للصادرات حيث ان جلّ توجه البنوك التجارية ينحصر بصورة رئيسة في تمويل التسهيلات قصيرة الاجل (١) ، ويقتصر دور الحكومة في هذا المجال (البنك المركزى الاردني) على عمليات مراقبة العملة الاجنبية واعادة اثمان الصادرات واصدر البنك المركزى في نهاية عام ١٩٨٠ تعليمات حول تسهيلات دعم الصادرات تضمنت شروطا عامة للسلف التي يمنحها البنك المركزى للبنوك المرخصة مقابل بوالص واعتمادات التصدير لصالح الشركات الاردنية المساهمة لمدة اقصاها ١٨٠ يوما ، وتشكل السلفة (٦٠٪) من قيمة اعتمادات التصدير .

لذلك فان التفكير في انشاء مؤسسة مالية متخصصة في تمويل الصادرات تساهم بها البنوك التجارية تتولى مهمة التمويل قصير الأجل والتمويل الآجل للصادرات أو الأئتمان متوسط وطويل الأجل الذى يمكن المنتجين من تقديم تسهيلات الدفع للمستوردين بأسعار فائدة تفضيلية (٦٪ مثلا) ولعدد من السنوات له ما يبرره (٢).

وفي الوقت الحاضر فان تسويق الصادرات من السلع المصنعة لا يعتمد على الجودة والسعر ومواعيد التسليم فقط ، ولكنه بالاضافة الى ذلك يعتمد على قدرة المورّد من الدولة المصدرة على تقديم تسهيلات الدفع الآجل ، واصبحت هذه المشكلة اكثر الحاحا خلال السنوات الاخيرة بسبب " سباق الائتمان " بين الدول الصناعية (٣).

وقد استخدمت بعض الدول نظاما لاعادة التمويل يمكن البنوك التجارية بمقتضاه اعادة خصم كمبيالات التصدير الآجلة أو الحصول على سلفيات تتناسب مع الائتمان الذى تمنحه للصادرات ، وغالبا ما يقوم البنك المركزى بتوفير هذا النوع من اعادة التمويل (٤).

---

(١) بلغ مجموع التسهيلات الممنوحة للتجارة من البنوك التجارية ١٦٧ مليون دينار اى ما نسبته (٣٠٪) من اجمالي التسهيلات في حين بلغت التسهيلات الممنوحة للصناعة ٦٦ مليون دينار أى ما نسبته (١٢٪) من اجمالي التسهيلات . انظر :
البنك المركزى الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، كانون ثاني ١٩٨٢ ، جدول رقم ١٢ ، ١٧ .

(٢) بكرى طه عطية ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

(٣) محمد احمد صقر ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ .

(٤) نفس المصدر ، ص ص ١٨٤ — ١٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كذلك فان التأمين على الصادرات يعتبر مكملا لعملية تمويل الصادرات وذلك لضمان اخطار عدم الدفع الناشئة عن افلاس المستورد أو عن اخطار سياسية ناشئة عن الحروب الاهلية والانقلابات والقلاقل أو بسبب قيود تفرض على تحويل العملة الاجنبية لاسباب سياسية او نتيجة صعوبات اقتصادية مما يؤدي الى تسهيل الحصول على ائتمان لتمويل الصادرات عن طريق زيادة درجة الضمان (١).

وبالنسبة للاردن فانه لا توجد شركات تأمين على الصادرات أو مؤسسة متخصصة بشؤون تأمين الصادرات ضد المخاطر السالفة الذكر وما دام الوضع لا يزال يفتقر لنظام تمويل متكامل للصادرات فان الحديث عن انشاء مؤسسة متخصصة لتأمين الصادرات سابق لاوانه .

مما تقدم نستنتج قصور دور الحكومة في توفير المتطلبات الهامة لتشجيع الصادرات ودعمها في مجال التمويل والتأمين .

٥ - مؤسسات تشجيع الصادرات ومراكز البحوث:

أ) وزارة الصناعة والتجارة:

لقد دعت خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) ان تناط بوزارة الصناعة والتجارة مسؤولية ترويج الصادرات، وتضم الوزارة مديرية للتعاون الاقتصادي ومهمتها تنظيم اشتراك المؤسسات الاردنية بالمعارض التجارية المختلفة وتعيين الملحقين التجاريين ومتابعة الاتفاقات المعقودة مع الاردن (٢).

أما مديرية المواصفات والمقاييس بوزارة الصناعة والتجارة فتختص بمواضيع الجودة والمواصفات والمعايير وتحسين وضع المواصفات للسلع المنتجة محليا كتحديد جودتها بحيث تنسجم مع توصيات منظمات المقاييس العالمية . وتطبق مديرية المواصفات

---

(١) نفس المصدر، ص ص ١٨٤-١٨٦ .

(٢) تشرف مديرية التعاون بوزارة الصناعة والتجارة على تنظيم الاشتراك السنوي للمؤسسات الاردنية بالمعارض العربية والاجنبية وعددها اثني عشر معرضا تجاريا وقامت بتعيين أربعة ملحقين تجاريين في دمشق وبغداد ورومانيا والسودان .

انظر: Dar Al-Handasah Consultants for NPC, Export Promotion Institutions, Task 1.11, (Unpublished, 1980), pp.6-7.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صلاحياتها ورقابتها على بعض المنتجات الصناعية وخاصة الصناعات الكيماوية والمواد الغذائية والدهانات، والواقع ان المديرية لم تتمكن بعد من وضع المواصفات القياسية للسلع المختلفة.

هذا ولا تزال الدوائر الحكومية المختلفة تفتقر الى الكفاءات المتخصصة والتمويل اللازم لاعمالها، الا انه يمكن التغلب على هذه المشكلة بتوظيف المستشارين المتخصصين لفترات محدودة الى حين تدريب الكوادر المحلية.

ب) مؤسسة المراكز التجارية:

قامت الحكومة بالتعاون مع غرفتي التجارة والصناعة في عام ١٩٧٢ بتأسيس مؤسسة المراكز التجارية(١)، وقد انشأت المؤسسة مركزين احدهما في بغداد والآخر في الخرطوم قبل عام ١٩٧٥، ولم تطرأ زيادة على عدد المراكز التجارية، ولكن المركز التجاري في بغداد زاد نشاطه نتيجة لزيادة حجم التجارة مع العراق. وتوجد في الوقت الحاضر خطط لاقامة مراكز تجارية في بلاد اخرى ولكن تنفيذها غير محدد بفترة زمنية.

حـ) مراكز البحوث التسويقية:

تقدم المؤسسات القائمة سالفة الذكر بعض الخدمات التي تساعد على ترويج الصادرات حيث يقتصر مجال الصادرات الصناعية الاردنية على الاسواق التقليدية العربية، ولا يوجد تطور يذكر في التوزيع الجغرافي للصادرات (كما رأينا في الفصل الثاني) هذا وتتطلب صادرات الاردن من السلع الصناعية البحث عن اسواق جديدة ووضع استراتيجية تسويقية شاملة ولنا عبرة في تجربة دول جنوب شرق آسيا التي غزت صادراتها معظم دول العالم.

ويفتقر الاردن الى المؤسسات الخاصة او العامة المختصة بابحاث التسويق باستثناء المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية التي تأسست عام ١٩٧٢، والتي لا يزال دورها في مجال ابحاث التسويق محدودا، أما المؤسسات الصناعية فانها تعتمد في تسويق صادراتها على نفسها وخاصة المؤسسات الكبيرة، وقد نجحت بعض المؤسسات في ذلك مثل شركة الادوية والتي تبيع اكثر من ثلثي انتاجها في اسواق عربية واجنبية(٢).

---

(١) بلغ رأسمال المؤسسة عند تأسيسها ١٥ ألف دينار ثم زيادته الى ١٥٠ الف دينار عام ١٩٨٠. انظر: Ibid., p. 8.

(٢) A. Alawin, Op. Cit., p. 387.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما المؤسسات الصناعية الصغيرة مثل الاثاث، الألبسة، الرخام، البلاط، والاحذية وغيرها فانها تفتقر الى اقسام الابحاث والتسويق .

كل هذا يستدعي التفكير جديا في تأسيس هيئة متخصصة لترويج الصادرات تناط بها المهام التالية(١) :

١ - تطوير ومتابعة ابحاث التسويق والمساهمة في حل مشكلة تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة ودراسة أوضاع الاسواق الخارجية الجديدة .

٢ - اعداد الدراسات الفنية اللازمة عن طريق تغليف ولف البضاعة التي تلائم متطلبات الاسواق الخارجية .

٣ - الاشراف على نشر دليل للصادرات الاردنية وغير ذلك من نشرات تفصيلية عن بعض المنتجات(٢) .

٤ - ارسال البعثات التجارية وتنظيم المعارض الصناعية في الخارج اعتمادا على أبحاث التسويق وعلى أسس علمية .

٥ - دمج مؤسسة المراكز التجارية تحت لواء الهيئة الجديدة كي تلعب دورا اكبر في مجال ترويج الصادرات .

---

(١) Dar Al-Handasah, Export Promotion Institutions, Op.Cit., pp. 23-24.

(٢) محمد احمد بكر، مصدر سابق، ص ١٧٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا - تخطيط التجارة الخارجية في الاردن :-

أهمية تخطيط التجارة الخارجية :

تلعب التجارة الخارجية في الدول النامية دورا استراتيجيا هاما في عملية التنمية الاقتصادية لان عملية التنمية تعتمد بصفة أساسية على استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة ، كما ان المقدرة على استيراد هذه السلع ترتبط بالمقدرة التصديرية ، وبذلك تتحدد عملية التنمية في النهاية بالمقدرة على التصدير مع ان المساعدات الاجنبية لا تزال تلعب الدور الأهم في بعض الدول النامية كما هو الحال في الاردن واسرائيل . ويستدعي ذلك من الدول النامية الاهتمام بتخطيط حجم وهيكل الصادرات والمستوردات في الاقتصاد الوطني .

وتعتمد طرق التخطيط على مدى توفر الكوادر المؤهلة والبيانات والاحصاءات اللازمة لعملية التخطيط ، هذا وان اعداد أية خطة للتجارة الخارجية لا بد وان تمر بالمراحل التالية(١) :

١ - تحضير الهيكل العام لخطة التجارة الخارجية ويقصد به الاهداف الاجمالية الرئيسة والمشتقة للتجارة الخارجية مثل الوصول الى تحديد الحجم والهيكل الامثل للتجارة الخارجية في ضوء اختيار انماط بديلة لتوزيع الاستثمارات على مختلف صناعات تنمية الصادرات واحلال المستوردات .

٢ - تحضير الاهداف التفصيلية لخطة التجارة السلعية (المادية) .

٣ - اعداد خطة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية .

٤ - اعداد ميزانية النقد الاجنبي ، وتهدف ميزانية النقد الاجنبي الى تقدير ما ستحصل عليه الدولة من نقد اجنبي ووسائل دفع دولية وما ستحتاج اليه منها لمواجهة مدفوعاتها والتزاماتها نحو العالم الخارجي خلال فترة مستقبلية تكون عادة سنة .

وبالنسبة للاردن يقوم تخطيط التجارة الخارجية على أساس حرية التجارة مع مراعاة التدخل الحكومي في حالات خاصة كحماية الصناعات الوطنية وتوفير السلع الضرورية بأسعار مناسبة .

---

(١) الفونس عزيز ، تخطيط التجارة الخارجية (مجموعة محاضرات العام الدراسي الثالث ١٩٦٧ ، البنك المركزي المصري ، الادارة العامة ، معهد الدراسات المصرفية) ، ص ص ٥-١٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد ظهرت أولى بوادر الاهتمام بتخطيط التجارة الخارجية بالاردن في برامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية (١٩٦٢-١٩٦٧) غير أن هذا البرنامج استبدل ببرنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤-١٩٧٠).

وسنستعرض فيما يلي مدى اهتمام برامج وخطط التنمية المتعاقبة بالتجارة الخارجية .

أ) برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤-١٩٧٠ :

على الرغم من ان برنامج السنوات السبع اهتم بتخفيض العجز في الميزان التجاري كهدف هام من اهداف التنمية الاقتصادية في الاردن الاّ أنه لم يتناول بوضوح كاف كيفية بلوغ هذا الهدف بل اكتفى البرنامج بذكر ثلاثة أسس لتخطيط قطاع التجارة الخارجية وهي تنشيط الصادرات وتقليص المستوردات وتشجيع الاستثمار الاجنبي بالاضافة الى بعض المقترحات المتعلقة بتحسين فعالية الاجهزة الادارية الحكومية المسؤولة عن التجارة الخارجية . ولم يبين البرنامج الوسائل والاجراءات الكفيلة بالحد من المستوردات وتنشيط الصادرات (١).

ومن الصعب الحكم على مدى نجاح او فشل برنامج السنوات السبع نظرا لتوقف تنفيذه بسبب حرب حزيران ١٩٦٧ وما تلاها من احداث .

ويعطينا الجدول رقم (١٧) فكرة عامة عن مدى تحقيق البرنامج لاهدافه حيث نرى ان معدّل النمو السنوي الفعلي للصادرات كان أقل مما توقعت الخطة ، فقد بلغت نسبة معدّل النمو السنوي الفعلي (١٠ر٣٪) بينما توقعت الخطة ان تبلغ هذه النسبة (١٨٪) ، وعلى صعيد المستوردات فقد كانت نسبة معدل النمو السنوي الفعلي أقل مما توقعت الخطة حيث بلغت (٤ر٥٪) بينما توقعت الخطة ان تبلغ هذه النسبة (٩٥ر٥٪) ، وبالنسبة للعجز في الميزان التجاري فقد توقعت الخطة ان تبلغ نسبة معدّل النمو السنوي (٢ر٢٪) بينما بلغت النسبة الفعلية (٩ر٣٪) .

ب) خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥ :

استهدفت خطة التنمية الثلاثية اعادة سريان الدم في شرايين الاقتصاد الوطني بعد ان توقف اثر الاحداث التي اعقبت حرب عام ١٩٦٧ ، لذا جاءت فترة الخطة قصيرة الاجل لا تتعدى ثلاث سنوات .

---

(١) مجلس الاعمار الاردني ، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤-١٩٧٠ ، ص ٣٧٤-٣٧٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اهتمت الخطة بالتجارة الخارجية ضمن اهدافها العامة ، وحددت اهـــداف التجارة الخارجية بما يلـي :

١ - الحد من تزايد العجز في الميزان التجارى وذلك عن طريق زيادة الصادرات بمعدلات توفق زيادة المستوردات .

٢ - ترشيد نشاط التجارة الخارجية وبصفة خاصة الاستيراد بحيث يؤدى ذلك الى تحسين معدل التبادل الدولي للمملكة .

٣ - توفير السلع الضرورية للمستهلك الاردني بالكميات والاسعار المناسبة وبصفـــة خاصة الارز والسكر .

وفي سبيل تحقيق الاهداف المذكورة اقترحت الخطة اجراءات مثل تشجيـــع الصادرات واقامة منطقة صناعية حرة ودعم التكامل الاقتصادى العربي واعادة النظر فـــي التعريفة الجمركية بحيث تعفى المواد الاولية اللازمة للصناعة وتزاد التعريفة على السلـع الكمالية (٢).

وسنتحدث عن تقييم اهداف خطة التنمية الثلاثية عند الحديث عن تقييـــم أهداف الخطة الخمسية على اعتبار انها خطة قصيرة الاجل وخطوة اولى لتنشيـــط الاقتصاد الوطني ، كما ان الخطة الخمسية جاءت استكمالا لمسيرة التنمية التي بدأتهـا الخطة الثلاثيـة .

حـ) خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ :

اعتمدت هذه الخطة اسلوب التخطيط الشامل على ضوء منجزات خطة التنميـة الثلاثية ، وقد كان تحديدها لاهداف التجارة الخارجية اكثر دقة من سابقتهـــا حيث اهتمت ليس بزيادة قيمة الصادرات فقط ولكن بالحد من الآثار السلبية التي قـد تنجم عن اعتماد الاردن على سلعة واحدة في التصدير كمادة الفوسفات ، وحددت اهداف التجارة الخارجية بما يلي (٣) :

١ - زيادة قيمة الصادرات من ٥٠ مليون دينار مقدّرة لعام ١٩٧٥ الى ١٦٩ مليون دينار في عام ١٩٨٠ أى بنسبة اجمالية قدرها (٢٣٨٪) وبمتوسط سنوى نسبتـــه (٢٧٫٦٪) .

---

(١) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥ ، ص ص ٢١٦-٢١٨ .

(٢) نفـس المصدر ، ص ص ٢١٧-٢١٨ .

(٣) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ ، ص ١٨٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ - تخفيض نسبة العجز في الميزان التجاري الى الانتاج القومي الاجمالي من (٦ر٤١٪) في عام ١٩٧٥ الى (١ر١٩٪) في عام ١٩٨٠.

٣ - الحد من الآثار السلبية التي قد تنتج عن اعتماد الاردن بشكل رئيسي على سلعة واحدة في تجارته الخارجية.

وقد اقترحت الخطة بعض الاجراءات التنظيمية لتحقيق هذه الاهداف منها فتح أسواق جديدة للصادرات واجراء دراسات دورية للاسواق الحالية والمحتملة بالاضافة الى التوسع في عقد الاتفاقات التجارية والتعاون العربي الاوروبي ، كما اقترحت تسهيل اجراءات التصدير والتأمين على الصادرات وتسهيل عمليات منح التسهيلات الائتمانية للسلع المصدرة، وكذلك عمليات استيراد المواد الاولية الداخلة في صنع السلع المصدرة والاسراع في انشاء المناطق الصناعية الحرة في منطقة العقبة والحدود السورية الاردنية (١).

ومن الجدير بالذكر ان الخطة الخمسية لم تكتف بذكر التوقعات للصادرات والمستوردات بشكل مجمل ، ولكنها اوضحت التركيب السلعي المتوقع لكل منهما.

ونرى من الجدول رقم (١٧) ارتفاعا ملحوظا في القيم من الناحيتين المطلقة والنسبية لكل من الصادرات والمستوردات خلال سنوات الخطة الثلاثية بالمقارنة مع توقعات الخطة، ففي حين توقعت الخطة بأن تكون نسبة معدّل النمو السنوي للصادرات (٦ر١٦٪) بلغت النسبة الفعلية (٤ر٥٧٪) ، وبالنسبة للمستوردات فقد قدّرت نسبة النمو المتوقع (٩ر٨٪) بينما بلغت النسبة الفعلية (٨ر٣٥٪) ، ويرجع سبب ذلك الى انعكاس الارتفاع العالمي في الاسعار بعد عام ١٩٧٣ على تجارة الاردن الخارجية.

كذلك فانه خلال فترة الخطة الخمسية لم تستطع الصادرات الاردنية مواكبة طموحات المخطط الاردني حيث ان الارقام الفعلية للصادرات لم تصل في أي سنة من سنوات الخطة الى مستوى الارقام المتوقعة ، فقد بلغ معدّل انحراف الارقام الفعلية عن المتوقعة ٣٨ر١١ مليون دينار سنويا.

وعلى صعيد تخطيط المستوردات فشل المخطط الاردني في التنبؤ المقبول لقيم المستوردات خلال فترة الخطة، فقد بلغ معدّل انحراف القيم الفعلية عن تلك المخططة بمقدار ٢ر٢١٨ مليون دينار، وقد انعكس ذلك على الميزان التجاري فبينما توقعت الخطة انخفاض العجز في الميزان التجاري بعد عام ١٩٧٧ الا ان العجز استمر في الارتفاع.

---

(١) نفس المصدر، ص ص ١٨١-١٨٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من خلال استعراضنا للسياسات التجارية المختلفة في الاردن واهداف خطط التنمية الخاصة بالتجارة الخارجية نرى عدم توافق السياسات مع هذه الاهداف ، خاصة في مجال المستوردات ، فقد تقدرت خطة التنمية الثلاثية أن نسبة معدّل نمـــــو المستوردات ستكون (٩ر٨٪) سنويا ولكن النسبة الفعلية وصلت الى (٨ر٣٥٪) سنويا ، وكذلك توقعت الخطة الخمسية ان تكون نسبة معدّل النمو السنوى للمستوردات (٣٪) سنويا ، بينما ارتفعت النسبة الفعلية الى (١٧ر٢٧٪) .

كل هذا يدلنا على عدم توافق السياسات الحالية بالاستيراد مع طموحـــات وبرامج خطط التنمية الاردنية ، الأمر الذى يستدعي تنسيق هذه السياسات مع اهـــداف برامج وخطط التنمية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٧)

الميزان التجاري المخطط والفعلي خلال سنوات برامج وخطط التنمية المتعاقبة في الاردن

(بالمليون دينار)

السنة		الصادرات				المستوردات				العجز التجاري		
		المخطط	نسبة النمو ٪	الفعلي	نسبة النمو ٪	المخطط	نسبة النمو ٪	الفعلي	نسبة النمو ٪	المخطط	الفعلي	نسبة النمو ٪
برنامج السنوات السبع	١٩٦٤	٨٫٨٧	—	٨٫٧٣	٣٣٫١	٤١٫٤	٥٫٢	٥٣٫٥٦	—	٤٠٫٥٣	٤٤٫٨٣	١٫٠
	١٩٦٥	١٠٫٥	١٨٫٤	١١٫١	١٣٫٥	٥٣٫٧	٨٫٧	٥٦٫٠٥	٤٫٧	٤٣٫٢٠	٤٦٫٤	٢٫٩
	١٩٦٦	١١٫١	١٣٫٣	١٠٫٤٠	٤٫١	٥٫١٦	١١٫٠	٦٨٫٢١	٢١٫٧	٤٧٫٧	٥٧٫٨١	٢٥٫٣
	١٩٦٧	١٣٫٤٤	١٢٫١	١١٫٢٣	٨٫٦	٦٥٫٨	١٠٫٤	٥٥٫٠٥	(١٫٣)	٥٢٫٣٦	٤٣٫٧٢	(٢٤٫٤)
	١٩٦٨	١٦٫٠٧	١٩٫٦	١٤٫١٦	٢٥٫١	٦٦٫٠	٠٫٣	٥٧٫٥٠	٤٫٤	٤٩٫١٣	٤٣٫٢٢	(١٫١)
	١٩٦٩	١٩٫٦٢	٢٢٫١	١٤٫٧٥	٣٫٤	٦٨٫٧	٤٫١	٦٧٫٧٥	١٧٫٨	٤٩٫٠٨	٥٣٫٠٠	٢٢٫٦
	١٩٧٠	٢٣٫١٧	٢٣٫٤	١٧٫٢٧	(١٧٫٥)	٦٩٫٥	١٫٢	٦٥٫٨٨	(٢٫٨)	٤٥٫٥٣	٥٣٫٧١	١٫٣
المعدل			١٨٫١		١٠٫٣		١٥٫٥		٤٫٥			٢٫٢
خطة التنمية الثلاثية	١٩٧٣	١٧٫٥	—	١٠٫٠	١١٫٨	٨٦٫٠	١٣٫٥	١٠٧٫٨	—	٦٨٫٥	٨٨٫٨	١٤٫٠
	١٩٧٤	٢٠٫٠	١٤٫٣	٤٩٫٨	١٦٢٫١	٩٣٫٥	٨٫٧	١٥٥٫٧	٤٤٫٤	٧٣٫٥	١٠٥٫١	١٩٫٣
	١٩٧٥	٢٣٫٨	١٤٫٠	٤٨٫١	(١٫٨)	١٠٢٫٠	٩٫١	٢٣٢٫١	٤٩٫٦	٧٨٫٢	١٨٤٫١	٧٣٫٨
المعدل			١٦٫٦		٥٧٫٤		٨٫٩		٣٥٫٨			٦٫٩
خطة التنمية الخمسية	١٩٧٦	٧٤٫٠	—	٦٨٫٧	٤٠٫٦	٢٦٥٫٠	—	٣٣٨٫٧	٤٥٫٤	١٩١٫٠	٢٧٠٫٠	٤٦٫٧
	١٩٧٧	١٣٫٠	٢٥٫٧	٨٫٢	١١٫٥	٣٠١٫٠	١٣٫٦	٤٥٣٫١	٣٣٫٨	٢٠٨٫٠	٣٧١٫١	٣٧٫٤
	١٩٧٨	١٫٠	١٧٫٢	١٠٫٧	١٠٫١	٢١٨٫٠	(١٫٠)	٤٥٨٫٤	١٫٢	١٨٦٫٠	٣٦٨٫٠	(٠٫٨)
	١٩٧٩	١٤٫١	٢١٫٤	١٢٫٠	١٣٫٠	٢٦٩٫٠	٢٫٣	٥٨٨٫٣	٢٨٫٢	١٥٨٫٠	٤٦٧٫٤	٢٧٫٠
	١٩٨٠	١٦٫٠	٢٣٫٠	١٧٫٥	٤١٫٠	٣٠٠٫٠	١١٫٤	٧٦٤٫٨	٢٥٫٠	١٣٫٠	٥٤٣٫٣	١٦٫٢
المعدل			(٢٣٫٠)		١٫٢		٣٫٠		٢٦٫٠			(٨٫٤)

الاشارة ( ) تعني سالب.

المصادر: (١) مجلس الاعمار الاردني، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤-١٩٧٠، ص ص ٤٦-٤٧.

(٢) المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥، ص ٢١٧.

(٣) المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠، ص ١٨١.

(٤) الملحق رقم (١) ميزان المدفوعات الاردني ١٩٥٠-١٩٧١.

(٥) دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧١، ص ١٥٣.

(٦) البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية - المجلد السابع عشر - العدد ٧ - تموز ١٩٨١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخلاصة :

نستخلص من استعراضنا للسياسة التجارية في الاردن بأن الدولة تركت حرية الاستيراد والتصدير للقطاع الخاص ولكن هذا لم يمنعها من التدخل واستخدام ادوات السياسة التجارية المختلفة بما ينسجم مع برامج وخطط التنمية الاقتصادية . وسنستعرض فيما يلي ملخصا لاهم ادوات السياسة التجارية التي استخدمتها الدولة :

١ - ادوات السياسة الجمركية : فقد أصدرت الدولة قانون الجمارك والمكوس والتعريفة الجمركية بموجب القوانين والانظمة المختلفة وتعديلاتها .

ورأينا ان السياسة الجمركية في الاردن هدفت الى تأمين المورد المالي بشكل رئيسي حيث بلغ متوسط نسبة الرسوم الجمركية الى الايرادات المحلية حوالي (٤٠٪) خلال سنوات الخطة الخمسية .

٢ - انظمة الاستيراد والتصدير : وقد صدر أول نظام للاستيراد والتصدير عام ١٩٥٣ ثم طرأت عليه عدة تعديلات حتى عام ١٩٧١ حيث صدر نظام منفصل للتصدير . وقد اشترطت هذه الانظمة وجوب حصول المستوردين والمصدرين السبق على رخص الاستيراد والتصدير .

٣ - الاتفاقات التجارية : على الرغم من ارتباط الاردن بعدد كبير من الاتفاقات الا أن الاستفادة من بعض هذه الاتفاقات لم يتعدى مجرد التوقيع عليها .

ومن أبرز هذه الاتفاقات اتفاقية السوق العربية المشتركة والاتفاقات الثنائية مع الدول العربية الاخرى والاتفاق مع الهند وبعض الدول الاشتراكية لتسويق الفوسفات الخام في اسواق هذه الدول .

٤ - سعر الصرف والرقابة على النقد : هدفت سياسة سعر الصرف في الاردن الى المحافظة على ثبات قيمة الدينار الاردني بالدرجة الاولى ولم يستخدم سعر الصرف استخداما فعالا للتأثير على التجارة الخارجية ، وتقتصر دور البنك المركزي على مراقبة العملة الاجنبية بقصد تنظيم التعامل بالعملة الاجنبية والمدفوعات التجارية .

٥ - قوانين تشجيع الاستثمار : اهتم الاردن بتشجيع الاستثمار وانشاء المناطق الحرة لتشجيع الصناعة ودعم الصادرات واجتذاب رؤوس الاموال .

٦ - التدخل الحكومي : قامت الحكومة بعد عام ١٩٧٤ بانشاء وزارة التموين حيث خولت صلاحيات استيراد المواد التموينية التي تراها مناسبة لمواجهة الطلب المحلي بأسعار مناسبة ، كما قامت الحكومة بانشاء المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية لتوفير

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السلع الضرورية للعاملين في اجهزة الدولة ومؤسساتها باسعار مناسبة .

وقد ساهمت الادوات سالفة الذكر، بشكل عام في توسيع الصناعات القائمـــــة وتهيئة المناخ المناسب لاقامة الصناعات التصديرية وزيادة حجم الصادرات .

واهتمت خطط التنمية المتعاقبة في الاردن بتحسيط التجارة الخارجيـــــة حيث سعت تلك الخطط الى تخفيض العجز في الميزان التجاري وتنويع الصادرات وتوفير السلع الضرورية بالاسعار والكميات المناسبة وتحسين معدل التبادل الدولي .

ولدى تحليل توقعات خطط التنمية مع الارقام الفعلية المتحققة تبين ان هناك انحرافا كبيرا في الارقام الفعلية عن المتوقعة لكل من الصادرات والمستوردات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

برز لنا من خلال استعراض وتحليل تطور ميزان المدفوعات وتجارة الاردن الخارجية خلال ثلاثين عاما، والسياسة التجارية وادواتها المستخدمة في تنظيم شؤون الاستيراد والتصدير، ودور برامج وخطط التنمية المتعاقبة في تخطيط التجارة الخارجية مجموعة من الحقائق يمكن تلخيصها بما يلي :

أولا ـ بالنسبة لميزان المدفوعات فقد كانت الصفة الغالبة هي تحقيق فائض في معظم السنوات وخاصة بعد الستينات في نفس الوقت الذي كان الميزان التجاري فيه يعاني من عجز مزمن يتزايد باستمرار حيث قفز من ٩ر٣ مليون دينار عام ١٩٥٠ الى ٤٦٧ر٤ مليون دينار عام ١٩٧٩.

ويساهم الوفر المتحقق في ميزان الخدمات الناجم في معظمه عن السياحة وحوالات الاردنيين العاملين في الخارج بتغطية جانب من العجز في الميزان التجاري، مما يتطلب اعطاءها أهمية خاصة وتطويرها لكونها لا تشكل التزاما على الاقتصاد الاردني وأقل تأثرا بالظروف السياسية.

ورأينا أيضا من خلال تحليل بنود ميزان المدفوعات حقيقة اعتماد الاقتصاد الاردني على التدفقات النقدية والعينية من منح وقروض في تحقيق الفائض في ميزان المدفوعات ومواجهة الالتزامات ويتطلب ذلك من المخططين للسياسة الاقتصادية توجيه هذه المساعدات من منح وقروض نحو القطاعات المنتجة القادرة على مواجهة الالتزامات المستقبلية وخاصة بعد أن أصبحت القروض تشكل حوالي (٢٠٪) من اجمالي حجم المساعدات الكلية مما سيؤدي الى تزايد الالتزامات المترتبة للعالم الخارجي تجاه الاقتصاد الاردني على شكل اقساط وفوائد خدمة الدين.

ثانيا ـ أما في مجال الصادرات والمستوردات فقد تم استعراض التطور الذي حدث خلال مرحلتين تمتد الاولى من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٦٤، وتبدأ الثانية من عام ١٩٦٤ وتنتهي في عام ١٩٧٩ باعتبار ان هذه المرحلة تمثل مرحلة التخطيط الاقتصادي في الاردن، واقتصر التحليل خلال تلك الفترة على الصادرات الوطنية من السلع.

وتبين لنا كذلك تزايد نمو الصادرات والمستوردات بمعدلات متسارعة خلال ثلاثين عاما، فقد بلغ معدّل النمو السنوي في الصادرات الوطنية (٤ر٢٣٪) في حين بلغ معدل النمو السنوي في المستوردات (٦ر١٧٪) خلال المرحلة الثانية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الا ان العجز في الميزان التجاري استمر في التصاعد حيث بلغت نسبة الصادرات الى المستوردات (٣ر١٦٪) في المتوسط خلال ثلاثين عاما .

أما عن التركيب السلعي للتجارة الخارجية فان الصادرات الوطنية تتركز في عدد محدود من السلع الزراعية والفوسفات بالاضافة الى السلع المصنعة كالسجاير والأدوية والبطاريات وغيرها . وقد شهدت فترة السبعينات زيادة الاهمية النسبية للصادرات الصناعية فبعد ان كانت نسبتها (٧ر٣٠٪) في عام ١٩٧١ الى اجمالي الصادرات الوطنية السلعية ارتفعت الى (١ر٤١٪) في عام ١٩٧٩ .

كذلك حصل تطور ملموس على تركيب المستوردات حيث شهدت تحولا نسبيا من استيراد السلع الاستهلاكية الى السلع الانتاجية والمواد الخام ، فبعد ان كانت السلع الاستهلاكية تمثل (٧٨٪) من اجمالي المستوردات أصبحت اهميتها النسبية لا تتجاوز النصف (٣٩٪) في عام ١٩٧٩ حيث تحول الطلب نسبيا الى استيراد المواد الخام والوسيطة والرأسمالية نتيجة تنفيذ العديد من المشاريع الصناعية والتوسع في المشاريع القائمة والنمو في الصادرات الصناعية .

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية فان البلدان العربية تمثل السوق الرئيسي والتقليدي لصادراتنا من السلع الزراعية والمصنعة بسبب قرب هذه الدول وقيام السوق العربية المشتركة وعقد الاتفاقات الثنائية ، وتشكل صادرات الاردن للاسواق العربية حوالي (٦٥٪) من اجمالي الصادرات الوطنية السلعية في المتوسط ، بينما تمثل مادة الفوسفات الخام اهم صادرات الاردن للاسواق غير العربية خصوصا البلدان الاشتراكية والهند .

وفيما يتعلق بمصدر المستوردات ، فيمكن القول ان التوزيع الجغرافي لهذا لم يطرأ عليه أي تغير خلال فترة الدراسة ، وتعتبر الدول الصناعية الغربية المصدر الرئيسي لاستيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية حيث شكلت مستوردات الاردن منها حوالي (٣ر٤٥٪) في المتوسط من اجمالي المستوردات السلعية ، في حين ان المستوردات من الدول العربية شكلت حوالي (٢٠٪) في المتوسط من اجمالي المستوردات وقد شكل النفط الخام المستورد من السعودية حوالي (٦٠٪) منها .

ثالثا — وفيما يتعلق بالسياسة التجارية في الاردن ، فقد تبين من خلال استعراض ادواتها التي صدرت بموجب القوانين والانظمة المختلفة وتعديلاتها اللاحقة ان الدولة تركت القيام بنشاط الاستيراد والتصدير للقطاع الخاص بشكل رئيسي ، ولكن ذلك لم يمنع الحكومة من التدخل بطريقة مباشرة او غير مباشرة في مجال التجارة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن أهم أدوات السياسة التجارية المطبقة في الاردن :

أ) قانون الجمارك والمكوس والتعريفة الجمركية،ورأينا ان الادوات الجمركية هدفت الى تأمين المورد المالي لخزينة الدولة اولا حيث بلغ متوسط نسبة الرسوم الجمركية الى الايرادات المحلية حوالي (٣٠٪) ،وسعت التعريفة بدرجة أقل لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية كحماية الانتاج المحلي وتشجيع الصناعات والحد من استيراد بعض السلع وتشجيع الصادرات كما راعت اعتبارات التكامل الاقتصادي مع البلدان العربية .

ب) أما انظمة الاستيراد والتصدير فتعتبر مكملة للادوات الجمركية وقد نصت على وجوب الحصول المسبق على رخص الاستيراد والتصدير ولكنها استخدمت على نطاق ضيق في توجيه التجارة كأداة لتشجيع الصناعات المحلية والحد من الاستيراد .

حـ) وفي مجال العلاقات التجارية فقد ارتبط الاردن بعدد كبير من الاتفاقات، وقد حققت بعض هذه الاتفاقات زيادة في حجم التبادل التجاري مع الدول العربية المجاورة ولكن برزت حقيقة هامة وهي اعتماد معدل التبادل التجاري معها على العلاقات السياسية السائدة .

كذلك ساعدت الاتفاقات التجارية مع الدول الاشتراكية والهند وتركيا على تسويق الفوسفات في اسواقها ،الا ان الاستفادة من بعض الاتفاقات الاخرى لم يتجاوز حدود التوقيع عليها .

د) وبالنسبة للرقابة على الصرف،اتضح ان البنك المركزي هدف الى المحافظة على قيمة الدينار بالدرجة الاولى ،ولم يستخدم سعر الصرف استخداما فعالا للتأثير على التجارة الخارجية واقتصر دور البنك المركزي على مراقبة النقد الاجنبي واصدار التعليمات المتعلقة باعادة اثمان الصادرات،وحدث تطور في مجال دعم الصادرات تض من شروطا عامة للسلف التي يمنحها البنك المركزي مقابل بوالص واعتمادات التصدير للبنوك التجارية لمدة ١٨٠ يوما .

هـ) قوانين تشجيع الاستثمار حيث قامت الحكومة باصدار هذه القوانين بهدف تنشيط الحركة الاقتصادية وانشاء الصناعات ودعم الصادرات واجتذاب رؤوس الاموال وتم تطوير هذه القوانين من وقت لآخر لمواكبة الظروف الاقتصادية المستجدة .

أما وضع المناطق الحرة في الاردن فلايزال مقتصرا على التخزين .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و) الاتجار الحكومي المباشر، اقتصر تدخل الحكومة في التجارة على توفير السلع الضرورية باستيرادها عند نقصها في السوق وتأمينها باسعار مناسبة، وقد تضمن التدخل الحكومي الدعم المادي لبعض المستوردات من السلع التموينية وغيرها.

وقد اضطلعت وزارة التموين بمهمة تحقيق الاستقرار في الاسعار وتوفير السلع الضرورية كذلك فان انشاء المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية يعتبر مكملا لسياسة الحكومة التموينية وتعزيزا لدورها في رسم السياسة التجارية عن طريق ادواتها المتمثلة في الاتجار الحكومي المباشر.

ومن خلال دراسة أثر الادوات المختلفة على السياسة التجارية رأينا نجاح سياسة احلال المستوردات خلال الفترة ١٩٥٩—١٩٦٦ نظرا لحاجة البلاد الى اقامة مختلف الصناعات وتوفير الحماية للعديد من الصناعات، ولكن مستوى الاحلال انخفض خلال الفترة اللاحقة وكانت نتائج الاحلال سلبية بصورة عامة.

وبخصوص تشجيع الصادرات تبين من خلال تحليلنا للجهود الحكومية المباشرة وغير المباشرة المبذولة ان السياسة الجمركية ساعدت في نمو الصادرات من خلال اعفائها من الضرائب، بالاضافة الى ان قوانين تشجيع الاستثمار ساعدت على تهيئة الجو المناسب لاقامة الصناعات التصديرية والتوسع في الصناعات القائمة، كذلك أدت بعض الاتفاقات التجارية المعقودة مع دول العالم الى زيادة حجم الصادرات.

أما في مجال تمويل الصادرات وتأمينها فرأينا قصور الدور الحكومي حيث لا يوجد نظام خاص بتمويل الصادرات، واقتصر دور البنوك التجارية على تمويل التسهيلات قصيرة الاجل، أما التأمين على الصادرات ضد المخاطر المختلفة فانه غير معمول به في البلاد.

واخيرا فان الاردن يفتقر الى مؤسسات متخصصة لترويج الصادرات ومراكز ابحاث التسويق، ولا يزال دور المؤسسات الحكومية محدودا في هذا المجال.

وعلى صعيد تخطيط التجارة الخارجية، لم يستطع المخطط الاردني التنبؤ المقبول بقيم الصادرات والمستوردات مما يعني عدم واقعية التقديرات التي وردت في برامج التنمية الاردنية في مجال التجارة الخارجية وحصول انحرافات بين المخطط له والمتحقق فعلا، فمثلا يظهر عدم توافق السياسات الجمركية مع اهداف خطط التنمية المتعاقبة في مجال الاستيراد، ففي حين قدرت خطة التنمية الثلاثية بان نسبة معدل النمو السنوي للمستوردات سيكون (٩٪) بلغ معدل النمو السنوي الفعلي حوالي (٣٦٪)، كذلك توقعت الخطة الخمسية ان تكون النسبة (٣٪) سنويا ولكن ما تحقق فعليا بلغ (٢٧٪) الامر الذي يستدعي تنسيق السياسة التجارية مع اهداف برامج التنمية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على ضوء ما تقدم من نتائج لهذه الدراسة تبرز التوصيات التالية لتحسين فعالية ادوات السياسة التجارية في الاردن :

١ ـ اعطاء قطاع التجارة الخارجية اهمية اكبر في برامج التنمية الاقتصادية ووضع خطط تفصيلية لهذا القطاع تتضمن الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي ، وتعديل السياسات التجارية على ضوء نتائج خطط التنمية السابقة وما تتوخاه الدولة من اهداف في خططها اللاحقة بحيث يتم تنسيق السياسة التجارية مع اهداف خطة التنمية.

٢ ـ وبالنسبة للسياسة التجارية ، فمن الافضل ان تكون هذه السياسة خاضعة لسياسة ثابته لها اهداف معينة ومحددة ومعالم واضحة وتندرج تحت لواء السياسة الاقتصادية الشاملة للدولة وتتسم بالمرونة الكافية لمواجهة الظروف الطارئة وان لا تكون ردود فعل لمواقف آنية تفرضها هذه الظروف.

٣ ـ اعادة النظر في السياسة الجمركية ومراجعتها بما يتناسب وتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات التنمية الاقتصادية وتعديل نسب الرسوم المحددة في جداول التعريفة الجمركية بحيث تحقق تشجيع قيام صناعات جديدة وحماية الصناعات القائمة بتوفير الحماية لها على أساس مؤقت وتحديد ذلك مقدما للتغلب على سلبيات الحماية ومواجهة المنافسة الاجنبية لمنع احتكار بعض الصناعات للسوق المحلي ، وقد تلجأ الحكومة الى تحديد أسعار بعض السلع المنتجة محليا ثلافيا للتلاعب في الاسعار. وأن تميز التعريفة الجمركية بين السلع الانتاجية المستوردة لانتاج السلع الكمالية وبين تلك السلع اللازمة لانتاج السلع الضرورية.

٤ ـ استخدام ادوات السياسة التجارية والسياسة النقدية جنبا الى جنب بصورة فعالة للحد من استيراد السلع الكمالية والترفية والتقليل من استيراد السلع غير الضرورية بفرض رسوم بمعدلات مرتفعة أو حجب رخص الاستيراد واصدار التعليمات للبنوك التجارية بمنع اصدار تصاريح العملة المتعلقة باستيراد سلع معينة او تحديدها وذلك كمحاولة لمعالجة الخلل المزمن في الميزان التجاري.

٥ ـ تسهيل اجراءات التصدير بما في ذلك تبسيط المستندات والوثائق المطلوب اعدادها وتخليص الصادرات من العديد من المراحل الروتينية التي لا لزوم لها بحيث يتم منح رخص الاستيراد من أجل عمليات التصدير للحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة فورا ودون أية تعقيدات واعفاءها من تقديم الضمانات المالية وتسهيل تقدير المواد الاولية الداخلة في صنع السلع المصدرة لغايات رد الرسوم الجمركية المستوفاة عليها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦ — السعي لدى الدول الاعضاء في السوق العربية المشتركة والدول العربية الاخرى لازالة القيود الادارية وأية قيود اخرى تحد من تدفق الصادرات الاردنية الى اسواقها والتوسع في عقد الاتفاقات التجارية مع الدول الاجنبية مع التركيز على الدول التي يعاني الاردن من عجز تجاري كبير معها ودراسة امكانية فرض التصدير الى اسواقها بشكل منفصل .

٧ — دعم وتطوير الدوائر التي تضطلع بمسؤولية ترويج الصادرات وعقد الاتفاقات ومتابعتها بحيث تكون من جملة مهامها القيام بالدراسات اللازمة لفتح اسواق جديدة للصادرات واجراء دراسات دورية للاسواق الحالية والمحتملة وتوجيه المصدرين للاستفادة من مجالات التصدير الجديدة وترويج الصادرات الاردنية من خلال اقامة المعارض وزيادة عدد المراكز التجارية وتنظيم الزيارات التجارية وعقد الاتفاقات، وربما يكون من المناسب تأسيس هيئة متخصصة تناط بها هذه المسؤوليات.

٨ — وضع نظام خاص لتمويل الصادرات ينظم التمويل الآجل او الائتمان المتوسط والطويل الاجل وانشاء صندوق لتمويل الصادرات تساهم به البنوك التجارية والمؤسسات المالية بحيث يمكن المنتجين من تقديم تسهيلات الدفع للمستوردين بأسعار فائدة تفضيلية ولعدد من السنوات.

ومن ناحية اخرى، فانه من الضروري ان تتولى الحكومة مهمة الترويج لتأسيس شركة مساهمة من القطاع الخاص والعام تكون متخصصة في شؤون التأمين على الصادرات وذلك لضمان اخطار عدم الدفع الناشئة عن الحروب الاهلية والازمات او بسبب قيود تفرض على تحويل العملة الاجنبية لاسباب سياسية او نتيجة صعوبات اقتصادية الأمر الذي يؤدي الى تسهيل الحصول على الائتمان اللازم لتمويل الصادرات عن طريق زيادة درجة الضمان .

انتهى بعون الله .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـق رقم (٢)

حركة رأس المال لدى القطاع غير النقدي للفترة ١٩٥٠-١٩٧٩ (بالمليون دينـار)

رأس المال المستثمر في الاردن (صافي الالتزامـــــات)			مجمـوع صافي الاستثمارات	رأس المال الاردني المستثمر في الخارج (صافي الموجودات)			صافي رأس المال الاردني المستثمر في الخارج	صافي حركة رأس المال لدى القطاع غير النقدي
القطاع الخاص	الحكومة المحلية	الحكومة المركزية		القطاع الخاص	الحكومة المحلية	الحكومة المركزية		
—	—	١ر٠٠	١ر٠٠	—	—	—	—	٢ر٠٠
٢٥ر٠	—	—	٢٥ر٠	—	—	٥٣ر٠	٥٣ر٠	٧٨ر٠
١٢ر٠	—	١ر٠٥	١ر١٧	—	—	٧٢ر٠	٧٢ر٠	١ر٨٩
١٠ر٠	—	٧٢ر٠	٨٢ر٠	—	—	٢٠ر٠	٢٠ر٠	١ر٠٢
—	—	١ر٣٠	١ر٣٠	—	—	١ر١٤	١ر١٤	٢ر٤٤
—	—	١ر٢١	١ر٢٩	—	—	٧٠ر٠	٧٠ر٠	١ر١٩
٢٥ر٠	—	١ر٨٦	٢ر١١	—	—	٠٨ر٠	٠٨ر٠	٢ر١٩
٣٠ر٠	—	٣ر٣٣	٣ر٦٣	—	—	—	—	٣ر٦٣
٥٨ر٠	—	١ر٠٠	١ر٥٨	—	—	—	—	١ر٥٨
١١ر٠	—	٥٥ر٠	٦٦ر٠	—	—	—	—	٦٦ر٠
٤٢ر٠	—	١ر٥٠	١ر٦٢	—	—	١ر٠١	— ١ر٠١	٩١ر٠
٤٦ر٠	—	٥٠ر٠	٩٦ر٠	—	—	٤٤ر٠	٤٤ر٠	١ر٤٠
١ر٢٧	—	١ر٢٦	٢ر٥٣	—	٧١ر٠	٥٥ر٠	— ١٦ر٠	٢ر٣٧
١ر٤٨	—	٣ر٢٤	٤ر٧٢	—	١٦ر٠	٣ر٢١	— ٣ر٣٧	١ر٣٥
٢٦ر٠	٣ر٠	٦ر٢٧	٦ر٥٦	—	—	٣٣ر٠	— ٣٣ر٠	٦ر٢٣
٢٥ر٠	١٤ر٠	١ر١٢	٢ر٣١	—	—	٢٨ر٠	٢٨ر٠	٢ر٥٦
٣١ر٠	٧ر٠	٤ر٢٠	٤ر٥٨	—	٠١ر٠	٦٤ر٠	٦٣ر٠	٢ر١٥
٠٤ر٠	١٣ر٠	١ر٣١	١ر٦٦	—	—	٣٢ر٠	٣٢ر٠	١ر١٨
٠٦ر٠	٠٢ر٠	٤ر٤٦	٤ر٤٢	—	—	٥٤ر٠	٥٤ر٠	٤ر٩٦
٨٠ر٠	٠٤ر٠	٣ر٨٧	٤ر٧١	—	—	٦٣ر٠	٦٣ر٠	٥ر٣٤
٢٠ر٠	١٩ر٠	١ر٥٨	١ر٥٧	١ر٠٥	—	١٦ر٠	— ١ر٣١	٢٦ر٠
١ر١٧	١٨ر٠	٧ر٦٧	٦ر٦٨	١ر١٠	—	١٧ر٠	٠٦ر٠	٦ر٧٤
٢٣ر٠	٠٢ر٠	٦ر٥٨	٦ر٧٩	١ر٦٠	—	١٣ر٠	٤٨ر٠	٦ر٣١
٦٧ر٠	٠١ر٠	٧ر٥٤	٨ر٢٠	١ر٨١	—	٠٦ر٠	١ر٧٥	٦ر٤٥
٢ر١٣	٣٥ر٠	٦ر٢٦	١١ر٧٤	١ر٠٧	—	٢١ر٠	٨٦ر٠	١٠ر٨٨
٨ر٢٨	٣٩ر٠	٣٨ر٠٦	٤٦ر٧٣	١ر١٨	—	٦٤ر٠	٢ر٦٢	٤ر١١
٢ر٤٦	٠٩ر٠	١١ر٤٠	١٣ر٧٧	٠ر١٤	—	٠٥ر٠	٠٨٩ر٠	٢ر٨٨
٣ر٧٥	٠٣ر٠	٤٨ر٩٨	٥ر٧٦	—	—	٢ر٥٨	٢ر٥٨	٥ر١٨
١٧ر٢٣	—	٧ر٥٢	٩١ر٧٥	—	—	٨٥ر٠	٨٥ر٠	٩٠ر٩٠
٧ر٨٧	٧١ر٠	٦١ر٠٨	٦٩ر٦٦	—	—	١١ر٣٩	١١ر٣٩	٥ر٢٧
٤٣ر٢٧	٢ر٥٢	٢٨٤ر٨٥	٣٣٠ر٢١	٨ر٥٥	—	١٢ر٧٨	١ر٥٥	٣١٠ر٧٤

مشتق من الملحق رقم (١) (ميزان المدفوعات الاردني ١٩٥٠-١٩٧٩)

ملاحظة : الاشارة (—) تعني زيادة في الموجودات او نقص في المطلوبات
عدم وجود اشارة تعني نقص في الموجودات او زيادة في المطلوبات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقـــم (٣)

حركة رأس المال والذهب النقدي في القطاع النقدي للفترة ١٩٥٠-١٩٧١

(بالمليون دينـــار)

السنـــة	التغير في الموجودات		المجموع	التغير في الالتزامات		المجموع	صافي الموجودات والالتزامات
	البنـــوك التجارية	المؤسسات المركزية		البنوك التجارية	المؤسسات المركزية		
١٩٥٠	+ ١ر٢٢	+ ٢ر٣٧	+ ٣ر٥٩	—	—	—	+ ٣ر٥٩
١٩٥١	+ ٢ر٧٦	+ ٠ر٠٦	+ ٢ر٨٢	—	—	—	+ ٢ر٨٢
١٩٥٢	— ١ر٢٣	+ ٠ر٦٥	— ٠ر٥٨	—	—	—	— ٠ر٩٨
١٩٥٣	— ١ر٣٠	— ٠ر٥٦	— ١ر٨٦	—	—	—	— ١ر٨٦
١٩٥٤	— ١ر٠٩	— ٢ر٧٠	— ٣ر٦٩	—	—	—	— ٣ر٦٩
١٩٥٥	— ٣ر١٦	— ٠ر٩٣	— ٤ر٠٩	+ ١ر٣٧	—	+ ١ر٣٧	+ ٢ر٧٢
١٩٥٦	+ ٠ر١٣	— ٣ر٨٥	— ٣ر٧٢	— ١ر١٤	—	— ١ر١٤	— ٤ر٨٦
١٩٥٧	— ٢ر٨١	+ ١ر٥١	— ١ر٧٤	— ٠ر١٧	—	— ٠ر١٧	— ١ر٩١
١٩٥٨	— ٣ر١٥	— ٠ر٧٠	— ٣ر٨٥	+ ٠ر٣١	—	+ ٠ر٣١	— ٣ر٥٤
١٩٥٩	+ ٠ر١٥	+ ٠ر٣٥	+ ٠ر٥٠	+ ٠ر٠٩	—	+ ٠ر٠١	+ ٠ر٥١
١٩٦٠	— ١ر٠٠	— ٠ر٥٦	— ١ر٥٦	— ٠ر٤٩	—	— ٠ر٤٩	— ٢ر٠٥
١٩٦١	— ١ر٤٩	— ١ر٧٣	— ٣ر٢٢	+ ٠ر٨٠	—	+ ٠ر٨٠	— ٢ر٤٢
١٩٦٢	— ٤ر٩٤	— ٢ر٨٦	— ٧ر٨٠	+ ٠ر٨٧	+ ٣ر٠٠	+ ٣ر٨٧	— ٣ر١٣
١٩٦٣	+ ٨ر١١	— ٢ر١٨	+ ٥ر٩٣	— ٠ر٣١	+ ٢ر٣٧	+ ٢ر٠٦	+ ٧ر٩٩
١٩٦٤	— ١٣ر٤١	— ٥ر٢٦	— ١٨ر٦٧	+ ١ر٢٧	+ ٠ر٣٤	+ ١ر٦١	— ١٧ر٠٦
١٩٦٥	+ ١٥ر١٦	— ٢٢ر٨٩	— ٧ر٧٣	+ ١ر٢٥	+ ٠ر٢٧	+ ١ر٥٢	— ٦ر٢١
١٩٦٦	+ ٢ر٤٨	— ١٠ر١٥	— ٧ر٦٧	— ١ر٤٠	+ ٠ر٢٠	— ١ر٢٠	— ٨ر٨٧
١٩٦٧	+ ١ر١٩	— ٣٣ر٨٩	— ٣٢ر٧٠	— ٠ر٧٠	+ ٠ر٢١	— ٠ر٤٩	— ١٣ر١٩
١٩٦٨	— ١ر٠٢	— ١٤ر٩٢	— ١٥ر٩٤	+ ٠ر٨٩	+ ٠ر٥٠	+ ٠ر٣٩	— ١٦ر٣٣
١٩٦٩	+ ١ر٥٤	+ ٨ر٦٦	+ ١٠ر٢٠	+ ٠ر٦٩	+ ٠ر٠٣	+ ٠ر٧٢	+ ١٠ر٩٢
١٩٧٠	— ١ر٢٣	+ ٠ر٥٨	— ٠ر٦٥	+ ٠ر٢٤	+ ١ر١٣	+ ١ر٣٧	+ ١ر٥٢
١٩٧١	+ ٢ر١٩	+ ٨ر٢٥	+ ١١ر٢٤	— ١ر٠٤	+ ١ر٦٢	+ ٠ر٥٨	+ ١١ر٨٢
١٩٧٢	— ٠ر٣٢	— ٦ر٣٥	— ٦ر٦٧	— ٠ر٠٥	+ ٠ر٠١	— ٠ر٠٤	— ٦ر٧١
١٩٧٣	— ٣ر١٧	— ٨ر٥٧	— ١١ر٧٤	+ ١ر١٧	— ٠ر١١	+ ٠ر٧٤	— ١٢ر٤٨
١٩٧٤	— ١ر٤١	— ٦ر٥٦	— ٧ر٩٧	+ ١ر٦٥	— ٠ر٤٢	+ ١ر٢٣	— ٦ر٧٤
١٩٧٥	— ٤ر٤٩	— ٥٠ر٨٣	— ٥٥ر٣٢	+ ٦ر١٣	+ ٢ر٥٠	+ ٨ر٦٣	— ٤٦ر٦١
١٩٧٦	— ٦ر٧١	— ٢ر٣١	— ٩ر١٨	+ ١٢ر٧٥	+ ٧ر٣٤	+ ٢٠ر٠٩	+ ١٠ر٩١
١٩٧٧	— ١٧ر٤١	— ٤١ر٥٨	— ٥٩ر٠٧	— ١ر١٢	— ٣ر٧٦	— ٥ر٦٨	— ٦٤ر٧٥
١٩٧٨	— ٣٧ر١٠	— ٣٨ر٩٠	— ٧٦ر٨٠	— ٣٨ر٧٤	+ ٢ر١٤	+ ٣٦ر٨٨	— ٣٦ر٩٢
١٩٧٩	— ٥ر٤٢	— ٧٩ر٢٠	— ٨٤ر٦٢	+ ٣٣ر٦٩	— ٢ر٧٤	+ ٣١ر٩٥	— ٦٣ر٦٧

المصدر : مشتق من الملحق رقم (١) (ميزان المدفوعات الاردني ١٩٥٠-١٩٧١ .

الاشارة (+) تعني نقص الموجودات او زيادة الالتزامات ،
(—) تعني زيادة الموجودات او نقص الالتزامات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٤)

أرصدة الاردن من الذهب والعملات الاجنبية للفترة ١٩٥٠-١٩٧١

(بالمليون دينار)

السنة	توزيع الاحتياطي: لدى صندوق النقد الدولي	البنك (١) المركزي	البنوك التجارية	الحكومة	اجمالي الاحتياطي	الزيادة او النقص	النسبة المئوية للزيادة + او النقص من سنة لاخرى ٪	نسبة الاحتياطي الى المستوردات السلعية
١٩٥٠	—	٩ر٠٨	—	—	١ر١	—	—	٨٤٪
١٩٥١	—	٩ر٣٤	٢ر٦٧	—	١٢ر٠	+١ر٢	+٣١ر١	٧٧٪
١٩٥٢	٠ر٠٤	٨ر٨٠	٤ر٣١	—	١٣ر٠	+١ر٠	+٨ر٣	٧٥٪
١٩٥٣	٠ر٠٤	٤ر٣٦	٥ر٤٩	—	١٤ر٦	+١ر١	+١٤ر٦	٨١٪
١٩٥٤	٠ر٠٤	١٢ر٠٤	٥ر٣٩	—	١٧ر٤	+٢ر٥	+١٦ر٨	٨٨٪
١٩٥٥	٠ر٠٤	١٢ر١٧	٨ر٤٩	—	٢١ر٥	+٤ر١	+٢٣ر٦	٧٩٪
١٩٥٦	٠ر٠٤	١٦ر٨٢	٨ر٣٦	—	٢٥ر٢	+٣ر٧	+١٧ر٢	٩١٪
١٩٥٧	٠ر٠٤	١٥ر٦٧	١١ر١٧	—	٢٦ر٨	+١ر٦	+٦ر٣	٨٨٪
١٩٥٨	٠ر٠٤	١٦ر٣٣	١٤ر٤٠	—	٣٠ر٨	+٤ر٠	+١٤ر٩	١٠٠٪
١٩٥٩	٠ر٠٤	١٥ر١٨	١٤ر٢٨	—	٣٠ر٣	-٥ر٠	-١ر٦	٧٥٪
١٩٦٠	٠ر١٨	١٦ر٤٠	١٤ر٢٧	١ر٠٠	٣١ر٨	+١ر٥	+٥ر٠	٧٤٪
١٩٦١	٠ر٣٢	١٧ر١٧	١٦ر٠٨	٠ر٥٣	٣٤ر٩	+٣ر١	+٧ر	٨٣٪
١٩٦٢	٠ر٥٠	٢٠ر٢٤	٢٠ر٣١	—	٤١ر٠	+٦ر١	+١٧ر٥	٩٠٪
١٩٦٣	٠ر٦٤	٢١ر٧٦	١٢ر٠٤	٣ر٢١	٣٧ر٧	-٣ر٣	-٨ر٠	٧٠٪
١٩٦٤	٠ر٨١	٢٦ر٤٣	٢٤ر٧٠	٣ر٥٢	٥٥ر٥	+١٧ر٨	+٤٧ر٢	١١٠٪
١٩٦٥	١ر١٨	٤٨ر٩٦	٩ر٥٤	٣ر٢٤	٦٢ر٧	+٧ر٢	+١٣ر٠	١١٢٪
١٩٦٦	١ر٠٥	٥٨ر٨٤	٧ر٠٦	٢ر٦٠	٦٩ر٦	+٦ر٩	+١١ر٠	١٠٢٪
١٩٦٧	١ر٢١	٨٦ر٠٣	٥ر٣٠	٢ر٠٨	٩٤ر٥	+١٤ر١	+٣٥ر٨	١٧٢٪
١٩٦٨	١ر٤٣	١٠٠ر١٥	٦ر٣٢	٤ر٠٠	١٠٩ر٤	+١٤ر١	+١٥ر٨	١٩٠٪
١٩٦٩	١ر٤٣	٩٢ر٣٢	٤ر٨٣	١ر٠١	١٩ر٥	-٩ر١	-٩ر٠	١٤٧٪
١٩٧٠	٢ر٠٦	٨ر٢٤	٦ر٠٧	٠ر٧٤	١٨ر١	-١ر٤	-١ر٤	١٥٠٪
١٩٧١	٢ر٠٦	٨٧ر١٨	٣ر٠٧	٠ر٥٨	٩٢ر١	-٥ر٣	-٥ر٣	١٢٢٪
١٩٧٢	٢ر٢٤	١٤ر٦٢	٣ر٣٩	٠ر٤٥	١٠٠ر٧	+٧ر٨	+٨ر٤	١٠٦٪
١٩٧٣	٢ر٢٤	٩٨ر١٦	٦ر٦٠	٠ر٣٩	١٠٧ر٤	+٦ر٧	+٦ر٦	١٠٠٪
١٩٧٤	٢ر٢٤	١٠٨ر٠١	٧ر٩٧	٠ر١٨	١١٨ر٤	+١١ر٠	+١٠ر٣	٧٦٪
١٩٧٥	٢ر٢٤	١٦٠ر٠٣	١٢ر٤٥	٠ر١٨	١٧٤ر١	+٥٦ر٥	+٤٧ر٧	٧٥٪
١٩٧٦	٢ر٢٤	١٨٣ر٤٨	١٩ر٢٥	٠ر١٣	٢٠٥ر١	+٣٠ر٢	+١٧ر٣	٦٩٪
١٩٧٧	٢ر٢١	٢٣٢ر١٢	٧٦ر٧٣	٠ر١٤	٣٢٤ر٠	+٦٦ر١	+٣٢ر٦	٦٠٪
١٩٧٨	٢ر٢١	٢٨٤ر٠٤	٧٤ر٦٣	٠ر١٤	٣٦١ر٠	+٨٦ر٠	+٣٢ر٧	٧٩٪
١٩٧٩	٤ر٠٢	٣٦٦ر٨١	٨٠ر٠٦	٠ر١٦	٤٥٠ر٠	+٩٠ر٠	+٢٤ر٩	٧٧٪

(١) قبل تشرين الاول ١٩٦٤ : مجلس النقد الاردني

(٢) اجمالي الاحتياطي مقرب لاول رقم عشري .

المصادر:

(١) For 1950-1957, International Monetary Fund, International Financial Statistics, 1971 Supplement (Washington, D.C.), pp.150-151.

(٢) للسنوات ١٩٥٨-١٩٦٦، انظر : البنك المركزي الاردني، النشرة الفصلية رقم ١، السنة الثالثة، ١٩٦٧، جدول رقم ٤، ص ٢١، وللسنوات ١٩٦٧-١٩٧١، النشرة الاحصائية الشهرية، تشرين الاول ١٩٧٢-جدول رقم ٣، تموز ١٩٧٧ - جدول رقم ٤، تشرين ثاني ١٩٨٠ - جدول رقم ٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقـــم (٥)

اهم الصادرات الوطنية الاردنية حسب مجموعات السلع الرئيسة للفترة ١٩٧٠-١٩٧٩

(بالمليون دينـــار)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المعدل
الصادرات الوطنية	٩٫٣	٨٫٨	١٢٫٦	١٤٫٠	٣١٫٤	٤٠٫١	٤٩٫٦	٦٠٫٣	٦٤٫١	٨٢٫٦	
الاهمية النسبية ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
صادرات صناعية وتعدينية	٣٫٦	٤٫٢	٧٫٠	٧٫٣	٢٧٫٤	٢٤٫٧	٢٣٫١	٣٥٫٦	٤١٫٦	٤٧٫٤	
الاهمية النسبية ٪	٤٢	٤٧٫٦	٥٥٫٦	٥٢	٦٩٫٥	٦١٫٦	٤٧٫٧	٥٩٫١	٦٤٫٩	٥٧٫٥	٥٥٫٧
صادرات زراعية	٢٫١	٢٫٢	٢٫٢	٢٫٧	٦٫١	٧٫٤	١١٫٦	٢١٫٥	١٧٫١	٢١٫٤	
الاهمية النسبية ٪	٣١٫٥	٢٤٫٦	١٧٫٦	١٩٫٥	١٥٫٥	١٨٫٥	٢٣٫٣	٣٤٫١	٢٦٫٧	٢٥٫٩	٢٣٫٨
صادرات اخرى	٢٫٥	٢٫٤	٣٫٤	٤٫٠	٥٫٦	٨٫٠	١٤٫١	٣٫٦	٥٫٤	١٣٫٣	
الاهمية النسبية ٪	٢٦٫٥	٢٧٫٨	٢٦٫٨	٢٨٫٥	١٥	١٩٫٩	٣٠	٦	٨٫٤	١٦٫١	٢٠٫٥

المصادر : البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي التاسع ١٩٧٢ ، ص ١٨ ،
التقرير السنوي العاشر ١٩٧٣ ، ص ٢٣ ،
التقرير السنوي الثالث عشر ١٩٧٦ ، ص ٨٢ ،
التقرير السنوي السادس عشر ١٩٧٩ ، ص ٧٧ ،

ملاحظة : شرع البنك المركزي بوضع هذا التصنيف بعد عام ١٩٧٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٦)

أهم السلع الرئيسة في الصادرات الوطنية واهميتها النسبية للفترة ١٩٦٤–١٩٧٩

(بالمليون دينار)

السنة / السلعة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المعدل
الفوسفات	٢ر٤	٢ر٤	٣ر١	٣ر٥	٤ر٢	٣ر٦	٢ر٢	٢ر٢	٣ر٥	٤ر٠	١٥ر٥	١٦ر٦	١٩ر٢	١٧ر٣	١٧ر٥	٢٦ر٣	
الاهمية النسبية٪	٣٣ر٧	٣١ر٣	٣٥ر٧	٣٤ر٨	٣٤ر٦	٢٩ر٤	٢٤	٢٥ر٤	٢٧ر٧	٢٨ر٧	٤١ر٥	٤٨ر٤	٣٨ر٨	٢٨ر٦	٣٠ر٣	٣١ر٨	٣٣ر٤
البندورة	١ر١	٠ر٨	١ر١	١ر٨	٢ر٣	٢ر٠	١ر٦	١ر٢	٠ر٧	٠ر٦	١ر٨	١ر٣	٢ر٥	٢ر٥	٣ر٧	٥ر٣	
الاهمية النسبية٪	١٦ر١	١٠ر٨	٢٢	١٧ر٦	١٨٦	١٦ر٧	١٦ر٩	٣ر٤	٥ر٧	٦ر٥	٤ر٧	٣ر٢	١ر٥	٤ر١	٥ر٨	٦ر٣	١٠ر٨
الحمضيات	٠ر١	٠ر١	٠ر٢	٠ر٤	٠ر٧	٠ر٧	١ر٠	٠ر٧	١ر٢	١ر٤	٣ر٧	٦ر٥	٨ر٥	١٠ر٥	٦ر٨	٥ر٨	
الاهمية النسبية٪	١	١ر٨	١ر٨	٣ر٦	٥ر٧	٦ر١	١١	٨ر٤	٩ر٥	١٠ر١	١٦ر٥	١٧ر١	١٦ر٦	١٦ر٣	١٦ر٣	٧	٨ر٢
اجمالي الصادرات الوطنية	٧ر٠	٧ر٨	٨ر٨	١٠ر٠	١٢ر٢	١١ر١	٩ر٣	٨ر٨	٢ر٦	١٤ر٠	٣١ر٤	٤٠ر٠	٤٦ر٦	٦٠ر٣	٦٤ر١	٨٢ر٦	
الاهمية النسبية ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

المصادر : البنك المركزي الاردني ١ – النشرة الاحصائية الشهرية المجلد الخامس العدد ١٢ كانون الاول ١٩٦٩ للسنوات ١٩٦٤–١٩٦٨

٢ – النشرة الاحصائية الشهرية المجلد الثامن العدد ١٠ تشرين الاول ١٩٧٢ للسنوات ١٩٦٩–١٩٧١

٣ – النشرة الاحصائية الشهرية المجلد الحادي عشر العدد ١ كانون ثاني ١٩٧٥ للسنوات ١٩٧٢–١٩٧٣

٤ – النشرة الاحصائية الشهرية المجلد ١٥ العدد ١١ تشرين ثاني ١٩٧٩ للسنوات ١٩٧٤–١٩٧٦

٥ – النشرة الاحصائية الشهرية المجلد ١٦ العدد ١٠ تشرين اول ١٩٨٠ للسنوات ١٩٧٧–١٩٧٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٧)

أهم السلع المستوردة حسب التصنيف الدولي والاهمية النسبية لها للفترة ١٩٦٤-١٩٧٤

(بالمليون دينار)

السنة / السلعة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	المعدل
المواد الغذائية والحيوانات الحية	١٣٫٦	١٤٫٢	١٧٫٥	١٣٫٦	١٥٫٧	١٧٨	١٨٫٧	٢٠٫١	٣٧٫٣	٣٠٫٨	٤٢٫٧	١٠٨٫٣
الاهمية النسبية ٪	٢٧٫٣	٢٥٫٣	٢٥٫٧	٢٤٫٨	٢٧٫٤	٣٦٫٣	٢٨٫٤	٣٦٫٣	٢٨٫٦	٢٨٫٥	٢٧٫٣	١٨٫٤
النفط الخام	١٫١	١٫٢	٢٫٤	٢٫٢	٢٫٢	٢٫٦	٢٫٥	٤٫١	٣٫٣	٣٫١	٣٫٦	٦٫٥
الاهمية النسبية ٪	٣٫٧	٣٫٨	٣٫٦	٣٫٦	٣٫٨	٣٫٩	٣٫٨	٥٫٤	٣٫٥	٣٫١	٢٫٣	١٫٥
الات ومعدات النقل	١٠٫٣	٩٫٨	١١٫٨	١١٫٣	١١٫١	١٣٫٠	١٠٫٦	١٥٫٦	١٧٫٢	١٥٫٦	٢٥٫٣	١٣٨٫٢
الاهمية النسبية	٢١٫٠	١٧٫٥	١٧٫٣	٢٠٫٦	١٩٫٤	١١٫٢	١٦٫٠	٢١٫٠	١٦٫٤	١٥٫٩	٢٢٫٦	٣٠٫١
اجمالي المستوردات	٥٠٫٣	٥٦٫١	٦٨٫٢	٥٥٫٠	٥٧٫٥	٦٧٫٨	٦٥٫٩	٧٦٫٢	٩٥٫٠	١٠٨٫٠	١٥٦٫٥	٥٨٫٥
الاهمية النسبية ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية المجلد الخامس العدد ١٢ كانون الاول ١٩٦٤ للسنوات ١٩٦٤-١٩٦٨،
النشرة الاحصائية الشهرية المجلد الثامن - العدد ١٠ تشرين الاول للسنوات ١٩٦٩-١٩٧١،
النشرة الاحصائية الشهرية المجلد الحادي عشر - العدد ١ كانون ثاني ١٩٧٥ للسنوات ١٩٧٢-١٩٧٣
النشرة الاحصائية الشهرية المجلد ١٥ - العدد ١١ تشرين ثاني ١٩٧٦ للسنوات ١٩٧٤-١٩٧٦
والنشرة الاحصائية الشهرية المجلد ١٦- العدد ١٠ تشرين اول ١٩٨٠ للسنوات ١٩٧٧-١٩٧٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٨)

الناتج القومي الصافي بسعر الكلفة* ونسب بنود التجارة الخارجية في الاردن
للفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٩

السنة	الناتج القومي الصافي بسعر الكلفة بالمليون دينار	نسبة النمو السنوي %	نسبة المستوردات الى الناتج القومي الصافي %	نسبة الصادرات الى الناتج القومي الصافي %	نسبة الصادرات الوطنية الى الناتج القومي الصافي %	نسبة العجز التجاري الى الناتج القومي الصافي %
١٩٦٤	١٤١ر٢	-	٣٥ر٦	٦ر٢	٥ر٠	٢٩ر٤
١٩٦٥	١٥٧ر٤	١١ر٥	٣٥ر٦	٦ر٤	٥ر٠	٢٩ر٢
١٩٦٦	١٥٧ر٦	١ر٠	٤٣ر٣	٦ر٦	٥ر٦	٣٦ر٧
١٩٦٧	١٨١ر١	١٤ر٦	٣٠ر٤	٦ر٢	٥ر٥	٢٤ر٢
١٩٦٨	١٧٠ر٧	-٥ر٨	٣٣ر٧	٨ر٤	٧ر١	٢٥ر٣
١٩٦٩	١٦٨ر٨	-١ر١	٤٠ر٢	٨ر٨	٧ر١	٣١ر٤
١٩٧٠	١٥٩ر٦	-٥ر٤	٤١ر٣	٧ر٦	٥ر٨	٣٣ر٦
١٩٧١	١٧١ر٣	٧ر٣	٤٤ر٧	٦ر٧	٥ر١	٣٨ر١
١٩٧٢	١٨٨ر٥	١٠ر٠	٥٠ر٦	٩ر٠	٦ر٧	٤١ر٤
١٩٧٣	٢٠٣ر٨	٨ر١	٥٣ر١	٩ر٣	٦ر٧	٤٣ر٧
١٩٧٤	٢٦٥ر٩	٣٠ر٥	٥٨ر٩	١٨ر٧	١٤ر٨	٤٠ر٢
١٩٧٥	٣٢٤ر٣	٢٢ر٠	٧٢ر٢	١٥ر١	١٢ر٤	٥٧ر١
١٩٧٦	٤٨١ر٣	٥٠ر٩	٦١ر٤	١٤ر١	١٠ر١	٥٥ر٣
١٩٧٧	٥٣٨ر٢	١٠ر٠	٨٤ر٤	١٥ر٣	١١ر٢	٦٩ر١
١٩٧٨	٦٣١ر٠	١٧ر٢	٧٢ر٧	١٤ر٤	١٠ر٢	٥٨ر٣
١٩٧٩	٧٧٤ر٥	٢٢ر٣	٧٦ر١	١٥ر٦	١٠ر٧	٦٠ر٥
المعدل		١٢ر٨٦	٥٢ر٦	١٠ر٥	٨ر١	٤٢ر١

المصادر:

١ - دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٠، ص ١٦٤.

٢ - البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، كانون اول ١٩٨٠.

* ارقام الناتج القومي الصافي للفترة ١٩٦٧-١٩٧٩ للضفة الشرقية فقط.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملحـــق رقـــم (٩)

الميل المتوسط للاستيراد* للفترة ١٩٦٤-١٩٧٩

(بالمليون دينار)

السنـــــة	المستوردات	الناتج القومي الاجمالي**	الميل المتوسط للاستيراد ٪
١٩٦٤	٥٠ر٤	١٦٠ر٦	٣١ر٤
١٩٦٥	٥٦ر١	١٨٠ر٥	٣١ر١
١٩٦٦	٦٢ر٢	١٨٥ر٧	٣٦ر٧
١٩٦٧	٥٥ر١	١٤٢ر٥	٣٨ر٧
١٩٦٨	٥٧ر٥	١٦٦ر٤	٣٤ر٦
١٩٦٩	٦٧ر٨	١٩٧ر٤	٣٤ر٣
١٩٧٠	٦٥ر٩	١٨٧ر١	٣٥ر٢
١٩٧١	٧٦ر٦	١٩٩ر٤	٣٨ر٤
١٩٧٢	٩٥ر٣	٢٢١ر٠	٤٣ر١
١٩٧٣	١٠٨ر٢	٢٤١ر٥	٤٤ر٨
١٩٧٤	١٥٦ر٥	٢٧٩ر٣	٥٦ر٠
١٩٧٥	٢٣٤ر٠	٣٤٢ر٥	٦٨ر٣
١٩٧٦	٣٣١ر٥	٥٤٢ر٥	٦٢ر٦
١٩٧٧	٤٥٤ر٤	٦٢٣ر٥	٧٢ر١
١٩٧٨	٥٨٩ر٥	٧٢٦ر٧	٦٣ر٢
١٩٧٩	٧٤٥ر٥	٧٦٠ر٨	٦٣ر٥
المعدل			٤٧ر٨

*) الميل المتوسط للاستيراد = $\frac{\text{قيمة المستـــوردات}}{\text{الناتج القومي الاجمالي}} \times ١٠٠$

مصادر الجدول:

١ - دائرة الاحصاءات العامة، حسابات الدخل القومي ١٩٦٥-٥٩، جدول رقم ٢، ص ١٢٠، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٠، بيان ١٢١، ص ١٦٣.
الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، ١٩٧١، ص ص ٢-٣٠.

٢ - البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد ١٢ كانون اول ١٩٨٠، الجدول رقم (٤).

**) ارقام الناتج القومي الاجمالي للفترة ١٩٦٧-١٩٧٩ للضفة الشرقية فقط.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصـــــادر

أ) المراجع العربيـة :-

اولا : المنشورات الرسمية للحكومة الاردنية

أ) البنك المركزي

١ - التقرير السنوي للاعوام ١٩٦٦-١٩٨٠، دائرة الابحاث والدراسات.

٢ - النشرة الفصلية رقم ١، السنة الثانية ١٩٦٦، دائرة الابحاث والدراسات.

٣ - النشرة الاحصائية الشهرية، عدد، كانون أول ١٩٦٦، تشرين أول ١٩٧١، تشرين اول ١٩٧٢، كانون اول ١٩٧٤، كانون ثاني ١٩٧٥، تموز ١٩٧٧، تشرين أول ١٩٧٨، تشرين ثاني ١٩٧٩، تشرين ثاني ١٩٨٠، كانـــــون ثاني ١٩٨٢. دائرة الابحاث والدراسات.

٤ - الاردن طاقات وامكانات، دائرة الابحاث والدراسات، آذار ١٩٨٢.

٥ - قانون مراقبة العملة الاجنبية" قانون موقت رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦."

٦ - تعليمات مراقبة العملة.

٧ - الاحصاءات المتعلقة ببعض جوانب الاقتصاد الاردني، تشرين أول ١٩٧٤.

ب) دائرة الاحصاءات العامة

٨ - الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ١٩٧٩.

٩ - النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٠.

١٠ - بعض الآثار الاقتصادية للتجارة الخارجية على الاقتصاد الاردني ١٩٥٠-١٩٦٦.

١١ - تحليل تدفق السلع في الاقتصاد الاردني - المستوردات" ١" ١٩٦٨.

١٢ - حسابات الدخل القومي ١٩٥٩-١٩٦٥.

ج) المجلس القومي للتخطيط

١٣ - برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤-١٩٧٠).

١٤ - خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٥— خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦—١٩٨٠).

١٦— الخطة الخمسية في عامها الاول ١٩٧٦، التقرير السنوى الاول، ايار ١٩٧٧.

١٧— الخطة الخمسية في عامها الثاني ١٩٧٧، التقرير السنوى الثاني، تموز ١٩٧٨.

١٨— الخطة الخمسية في عامها الثالث ١٩٧٨، التقرير السنوى الثالث، تموز ١٩٧٩.

١٩— الخطة الخمسية في عامها الرابع ١٩٧٩، التقرير السنوى الرابع، تموز ١٩٨٠.

د) الوزارات.

٢٠— وزارة التموين. سياسة الحكومة التموينية، ١٩٨٠.

٢١— وزارة الصناعة والتجارة

أ) نظام الاستيراد لسنة ١٩٧٦.

ب) نظام التصدير لسنة ١٩٧٩.

حـ) اتفاقية بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية والمملكة الاردنية الهاشمية.

٢٢— وزارة المالية والجمارك.

أ) دليل العمل الجمركي ١٩٦٦.

ب) التعريفة الجمركية ١٩٨٠.

هـ) البريدة الرسمية للسنوات ١٩٥٣—١٩٧٩

الاعداد : ١١٣٠، ١٤٣٤، ١٥٩١، ١٦٨٠، ١٧٦٤، ١٨٢٦، ٢٠٣٧، ٢٢٧٣، ٢٢٩٨، ٢٣٢٥، ٢٣٤٣، ٢٤١٣، ٢٤٥٤، ٢٤٨٦، ٢٥٢٦، ٢٦٢٧، ٢٧٦٧، ٢٨٤٩، ٢٨٨٣، ٢٨٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا : الكتـــب

٢٣— ابراهيم، عبد الرحمن زكي . مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجيـــة. الاسكندرية : دار الجامعات المصرية، ١٩٧٦.

٢٤— الاحمد، احمد قاسم. أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردنـــي . الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، ١٩٨٠.

٢٥— البنوى، هربي . هجرة قوة العمل الاردنية الى الخارج، دراسة متخصصـــة عن الاردن . البنك المركزى الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، ١٩٧٩.

٢٦— الحبيب، عبد الرحمن : نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤.

٢٧— الساكت، بسام. التزامات الاقتصاد الاردني الخارجية نموها وطاقة الاردن على مواجهة عبئها . الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، ١٩٧٧.

٢٨— ـــــــــ. حول استراتيجية الانماء للاعوام ١٩٨١—١٩٨٥. الجمعيـــة العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، ١٩٧٧.

٢٩— الصفي، احمد . اقتصاديات التجارة الدولية. القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٩٧٧.

٣٠— النجار، عبد الوهاب حمدى . سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. الطبعة الاولى . بغداد : مطبعة الازهر، ١٩٦٨.

٣١— باخمان، هانز. العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية. ترجمة مصطفى عبد الباسط وايوب محمد، مراجعة د. حسن كمال حسنين . المطبعة المصريـــة العامة للكتاب، ١٩٧٧.

٣٢— بكرى، كامل عبد المقصود . الاقتصاد الدولي. الطبعة الاولى . الاسكندريـــة : دار الجامعات المصرية، ١٩٧٤.

٣٣— خصاونه، صالح . الهيكل الضريبي في المملكة الاردنية الهاشمية. من منشورات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، آب ١٩٨٠.

٣٤— شافعي، محمد زكي . مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية. الطبعة الثانية. القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٥— صادق، فوزي. اقتصاديات السياحة في الاردن ١٩٥٠—١٩٧٦. الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، ١٩٧٧.

٣٦— صقر، محمد احمد. التجارة الخارجية لاسرائيل: حجمها-تركيبها-اتجاهاتها-وسياستها. بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر — عمان، مكتبة الاقصى، ١٩٧١.

٣٧— عجمية، محمد عبدالعزيز. الاقتصاد الدولي. الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٨.

٣٨— عرودكي، يحيى. السوق العربية المشتركة. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي، ١٩٧٠.

٣٩— عطية، بكري طه. تمويل الصادرات. المنظمة العربية للعلوم الادارية، مركز البحوث الادارية، ١٩٧٨.

٤٠— عميرة، محمد، والصمادي، محمد. تنمية الصادرات الصناعية في الاردن. الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، ١٩٧٩.

٤١— فيه، حيدر. التجارة الدولية وميزان المدفوعات. مطبعة طربين، ١٩٦٥.

٤٢— نامق، صلاح الدين. التجارة الدولية. الطبعة الثالثة. القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا : المجلات والصحف

٤٣— الحريشي ، يونس صالح . " ملاحظات حول دور التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية الناجحة" . مجلة التجارة ، غرفة تجارة بغداد ، حزيران ١٩٧٢ ، ص ص ٧٣—٨٨ .

٤٤— الحوراني ، احمد . " اساليب تنمية حصيلة الصادرات الاردنية ." مجلة التنمية ، العدد ٣٩ ، ١٩٧٦ ، ص ص ٥٢—٥٧ .

٤٥— الصمادي ، محمد . " التنمية الصناعية من خلال احلال المستوردات او الصناعات التصديرية" مجلة التنمية ، العدد ٧٠ ، نيسان ١٩٧٩ ، ص ص ٨—١٤ .

٤٦— ——— . " نحو خطة متكاملة لتنمية الصادرات الوطنية ." مجلة التنمية ، العدد ٦٩ ، آذار ١٩٧٩ ، ص ص ٥٠—٥٥ .

٤٧— بدر ، طارق احمد . " التجارة الخارجية ومواقف الاقطار المتقدمة والنامية منها ." مجلة التجارة ، العدد الثاني ، غرفة تجارة بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ص ٤٤—٧٦ .

٤٨— عازر ، واصف . " الاتجاهات العامة لتجارة الاردن الخارجية ." مجلة التنمية ، العدد التاسع ، تشرين ثاني ١٩٧٣ ، ص ص ٥—١١ .

٤٩— علاوين ، عبد الهادي . " الصادرات الاردنية ." مجلة التنمية ، العدد ٦٨ ، شباط ١٩٧٩ ، ص ص ٧—١٣ .

٥٠— جريدة الرأي الاردنية ، العدد ٣٩٨٦ الصادرة بتاريخ ١٩٨١/٤/٦ .
" تحليل مصرفي حول التسهيلات الجديدة لدعم التصدير" .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعا : محاضرات ورسائل وابحاث لم تنشر

٥١ــ ابو السعود ،عصمت. المنطقة الحرة في العقبة. محاضرة مطبوعة القيت في معهد الادارة العامة بالجامعة الاردنية (بلا تاريخ) .

٥٢ــ ابو الشعر،سليم، حفظ الطاقة في الاردن على ضوء التطورات الدولية الحديثة. البنك المركزي الاردني ،دائرة الابحاث والدراسات، ١٩٨٠.

٥٣ــ ابو الشعر،سليم، حوالات العاملين واثرها على الاقتصاد الاردني. البنك المركزي الاردني ،دائرة الابحاث والدراسات، ١٩٨٠.

٥٤ــ البنوي ،حربي . التجارة الخارجية في الاردن ١٩٦٠ــ١٩٧٣. رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، ١٩٧٧.

٥٥ــ المجلس القومي للتخطيط، تقييم الاتجاهات والمؤشرات الاقتصادية للسنوات ١٩٧٦ــ١٩٨٠.

٥٦ــ المحتسب،بثينة محمد علي ، سياسة تشجيع الصادرات السلعية في الاردن. بحث مقدم الى د . احمد قطناني لقاعة البحث لطلبة الماجستير في قسم الاقتصاد والاحصاء ،كلية الاقتصاد والتجارة،الجامعة الاردنية، ١٩٧٩.

٥٧ــ الحوراني ،هيثم. تحليل اقتصادي للمستوردات وعلاقتها بترشيد الانفاق الاستهلاكي . بحث مقدم الى ندوة ترشيد الاستهلاك المنعقدة بالجامعة الاردنية خلال الفترة ٨ــ١١ نيسان ١٩٨٠.

٥٨ــ العناني ،جواد . ترشيد الاستهلاك. ورقة عمل قدمت الى ندوة ترشيد الاستهلاك المنعقدة بالجامعة الاردنية خلال الفترة٨ــ١١ نيسان ١٩٨٠.

٥٩ــ سلامه ،نبيه احمد . الاستثمار الضداعي في الاردن : الاهداف والسياسات، بحث مقدم الى د . احمد قطناني لقاعة البحث لطلبة الماجستير في قسم الاقتصاد والاحصاء ،كلية الاقتصاد والتجارة،الجامعة الاردنية، ١٩٧٩.

٦٠ــ صبيح ،اكرم عزيز. التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية لتجربة الاردن. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦١— عازر، واصف. الاستثمار في الاردن. محاضرة مطبوعة القيت في جمعية الاقتصاديين الاردنيين بتاريخ ٣/٦/١٩٨١.

٦٢— عقل، خضر. التضخم في الاردن ودور وزارة التموين في الحد منه ١٩٧٠—١٩٧٩. رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، ١٩٨١.

٦٣— عيسى، جمال ابراهيم. الارقام القياسية للتجارة الخارجية وشروط التبادل التجاري الاردني. البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، ١٩٧٥.

٦٤— مصطفى، احمد حسن. التصنيع الاحلالي للمستوردات مع دراسة خاصة لتجربة الاحلال في الاردن. البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، ١٩٧٣.

خامسا : مصادر اخرى

٦٥— البنك المركزي المصري، مجموعة محاضرات العام الدراسي الثالث ١٩٦٧، الادارة العامة للتنظيم والادارة، معهد الدراسات المصرفية. محاضرة القاها الدكتور الفونس عزيز بعنوان تخطيط التجارة الخارجية.

٦٦— عازر، واصف. احصاءات التجارة الخارجية والاحصاءات الصناعية في الاردن. الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، اجتماع فريق الخبراء بشأن احصاءات التجارة الخارجية والاحصاءات الصناعية في عمان خلال الفترة ٥—١٠ أيلول ١٩٨١.

٦٧— نقابة المحامين الاردنيين. موسوعة التشريع الاردني، الجزء الثالث عشر، جمارك ومكوس.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) المصادر الانجليزيـــــة :

A: Books:

1. Balassa, Bela. Trade Prospects for Developing Countries. Richard D. Irwin, INC., Homewood, Illinois, 1964.
2. _____. The Structure of Protection in Developing Countries. Baltimore and London, Johns Hopkins Press, 1971.
3. _____. Policy Reform in Developing Countries. Oxford, Pergamon Press, 1977.
4. _____. World Trade and the International Economy: Trends, Prospects and Policies. World Bank Staff Working Paper; No: 282; 1978.
5. Baldwin; Robert E.; and Others: Trade; Growth and the Balance of Payments: Essays in honor of Gottfried Haberler, Chicago, Rand Mc Nally, 1966.
6. Cody, John; Hughes, Helen; and wall, David., eds. Policies for Industrial Progress in Developing Countries. Oxford University Press, 1980.
7. Corden, W. M. Trade Policy and Economic Welfare. Oxford, Clarendon Press, 1978.
8. De vries, Barend A. Export Promotion Policies. World Bank Staff, Working Paper No. 313, 1979.
9. Horn, Paul., and Gomez, Henry. International Trade: Principles and Practices, 4th ed. New Jersey, Englewood Cliffs, Prentice Hall, Inc., 1966.
10. Keesing, Donald. Trade Policy for Developing Countries. World Bank Staff Working Paper No. 353, 1979.
11. Kindleberger, Charles P. International Economics, 2nd ed. Richard D. Irwin, Homewood, Illinois, 1963.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

12. Linder, S.B. Trade and Trade Policy for Development. Frederick, A., Praeger Publisher, New York, 1967.

13. Macbean, Alasdair I. Export Instability and Economic Development. Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1966.

14. Meier, Gerald M. International Trade and Development. New York, Harper & Row, Publishers, Inc., 1963.

15. Millham, Charles B., and Amerah, M. Rationalization of Imports in Jordan. RSS, Economic Department, 1977.

16. Robson, Peter. Fiscal Compensation and the Distribution of Benefits in Economic Grouping of Developing Countries. UNCTAD, Geneva: current Problems of Economic Integration, UN Publication, New York, 1971.

17. Smadi, M., and Amerah, M. Composition of Visible Imports, An Industrial Development Potential. Royal Scientific Society, Economic Department, Amman, 1979.

18. Sodersten, Bo. International Economics. London, Macmillan, 1971.

19. Staley, Charles, E. International Economics-Analysis and Issues-. Prentice-Hall, inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1970.

20. Viner, J. The Customs Union Issue. London, Steven & Sons Ltd., 1950.

21. Weil, Gordon, L. Trade Policy in the 70's. New York, Twentieth Century Fund, Inc., 1969.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

B- Articles and Periodicals:

22. Arndt, Seven W. "Customs Union and the Theory of Tariffs." The American Economic Review, 59, No.1-2,1969, pp.108-118.

23. Balassa, Bela."Trade Creation and Trade Diversion in the European Market." The Economic Journal, 77, Vol. LXXVII, London, Macmillan (Journals) Lted., 1967, pp. 1-21.

24. _____. " Country Size and Trade Patterns." The American Economic Review, 59, No.1-2,1969,pp.201-205.

25. _____. " Trade Policies in Developing Countries." World Bank Reprint Series, No.1 (Reprinted from the American Economic Review, Vol. LXI, No.2,1971), pp. 178-187.

26. _____. and Sharpston Michael. "Export Subsidies by Developing Countries:Issues of Policy." World Bank Reprint Series, No.51 (Reprinted from Commerical Policy Issues, 1977), pp. 13-50.

27. _____. "Export Incentives and Export Performance in Developing Countries: A Comparative Analysis." World Bank Reprint Series No. 59, (Reprinted from Weltwirtschaftliches Archiv 114 (1978),pp.24-61.

28. Bhagwati, J. "Customs Union and Welfare Improvement." The Economic Journal, No. 323, Vol. 81, 1971,pp.580-587.

29. Brewster, Havelock."Industrial Integration Systems." In United Nations Current Problems of Economic Integration, Agricultural and Industrial Co-operation Among Developing Countries (New York: UN,TD/B/374, 1971), pp. 67-126.

30. Falvey, Rodney E. " A Note on the Disinction Between Tariffs and Quotas." Economica, Vol.42,No. 165-168 (1975), pp. 319-326.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

31. _____." Trade Policies and Industrialization." The Economic Record, Vol.54,No.146,1978,pp.256-260.

32. Finger, J.M." GATT Tariff Concessions and the Export of Developing Countries". The Economic Journal, Vol. 84,No.335, 1974, pp. 566-575.

33. _____. "Tariff Provisions for off Shore Assembly and Export of Developing Countries, The Economic Journal, No. 338, Vol. 85, 1975, pp.365-370.

34. Flander, M.J. and Helpman, E. "on Exchange Rate Policies for a Small Country." The Economic Journal, 88, 1978, pp. 44-58.

35. Helleiner, G.K." Manufactured Export From Less Developed Countires and Multinational Firms." The Economic Journal, No. 329, Vol.83, 1973,pp.21-47.

36. Krueger, A.O. "The Political Economy of the Rent-Seeking Society." The American Economic Review, Vol.64,1974, pp. 291-303.

37. Petith, H.C. "European Integration and the Terms of Trade." The Economic Journal, 87, 1977,pp.262-272.

38. Powelson, J.P." The LDCs and the Terms of Trade." Economic Impact, No.22, Vol.2, 1978, pp. 33-37.

39. Yang, Shu-Chin." National Policies for Import Substitution and Export Promition." In United Nation Planning the External Sectors: Techniques, Proplems and Policies (New York: UN, 1967), pp. 136-159.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

C- International Organization:

40. International Monetary Fund (IMF). Balance of Payment Year Book. Vol. 8, Vol.12, Washington, D.C.:n.d.

41. _____. International Financial Statistics, 1971 Supplement. Washington, D.C: n.D.

42. United Nations. Main Problems of Trade Expansion and Economic Integration Among Developing Countries: General Review and Special Issue. Third Session, Santiags de chile, 13 April to 21 May 1972, Vol.IV TD/110, UNCTAD Secretariat (New York: UN Publication, 1973).

43. _____. The Second United Nation Development Decade: Trends and Policy in the First Two Years. UNCTAD (Geneva), TD/B/429 Rev. 1/Add. 1, New York: UN Publication, 1974.

44. _____. Review of International Trade and Development 1977. TD/B/642/Add. 1-2/Rev.1, New York: UN Publication, 1977.

45. _____. Statistical Year Book 1978.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

D: Unpublished Materials

46. Alawain, A. "The Structure and Performance manufacturing Industry in Jordan." Unpublished Ph.D. dissertation, Keele University, 1978.

47. Dar-AL Handasa Consultants for NPC (Jordan industrial Programming study).
   a. Task 1.1, Macro Economic Analysis of the Domestic Demand for, and supply of, Industrial Products; Structural Changes Within The Industrial Sector.
   b. Task 1.10, Direct Foreign Investment, January 1981.
   c. Task 1.11, Export Promotion Institutions.
   d. Task 1.18, Tariff and Non-Tariff Protection Policies.
   e. Task 1.19, Export Promotion Policies.

48. Fakhoury, Na'man. "Analytical Study of Jordan Balance of Payments 1950-1968." Unpublished M.A. Thesis, American University of Beirut, 1970.

49. Mazur, Michael Parry. "The Economic Development of Jordan." Unpublished Ph.D dissertation, Massachusetts Institute of Technology, 1972.

50. Sakr, Mohammed A., "Economic Integration and the Growth of Less-Developed Countries." Unpublished Ph.D Thesis, Harvard University, Cambridge, Massachusetts, June 1964.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The University of Jordan
Faculty of Economics and Commerce
Department of Economics and Statistics

Trade Policy in Jordan

By
Nabih Ahmad M. Salameh

Supervisor
Professor M. A. Sakr

"This thesis has been submitted in partial fulfillment of the requirement for degree of Master of Economics, Faculty of Economics and Commerce, University of Jordan.

July, 1982

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٢٢٣٠٢

Summary

This study attempts to analyse Jordan's balance of payments and foreign trade during the period 1950-1979, with special emphasis on trade policy.

Comparison of actual figures of foreign trade with those given in the economic development plans was made, in order to measure the achievements of trade policy as planned.

The first chapter of study examines Jordan's balance of payments during the period 1950-1979. It shows that the trade balance faced a chronic deficit during the period of the study. The remittances of Jordanians working abroad have been very effective in reducing the deficit.

The foreign grants and loans that Jordan has received during the study period helped tremendously in achieving a surplus in the balance of payments.

The second chapter focuses on the structure and growth of Jordan's foreign trade during the period of the study. More emphasis was given to foreign trade since 1964 when Jordan started economic development plans.

The third chapter discusses trade policies pursued in developing countries, in this aspect, import substitution, export promotion, terms of trade and economic integration have been studies thoroughly. It has been concluded that

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

protection of infant industries seems to be a common denominator among developing countries. Terms of trade for these countries, tend to be in favor of developed and oil exporting countries.

In the fourth chapter, trade policy and its various instruments has been reviewed in the context of:

1. Customs and Excise Law, and tariff system.
2. Export- Import regulations.
3. Bilateral and regional Trade Agreements.
4. Foreign currency control and exchange rate.
5. Investment laws and the establishment of free zones.
6. Direct government interference through Ministry of Supply, Civil Consumer Corporation and Military Consumer Corporation.

The chapter also includes a comprehensive evaluation of import substitution and export promotion in Jordan.

The fifth and final chapter presents the conclusions and recommendations. The most important of which is that trade policy should be given more attention in economic plans and should be flexible to enable adjustment as the need arise.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit